

اللَّا حَكَمَ

فَنَضَبَطَ
«المَدِّمَةُ الْجَزِيَّةُ» وَ «تَحْفَةُ الْأَطْفَالِ»

ابن الجوزي

ضبط و تقيين

محمد بن فلاح المطيري

مُفْتَحُ الْكِتَابِ

«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٌ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَعَاهَمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ عِلْمَ التَّجْوِيدِ مِنْ أَهْمَّ الْعِلُومِ الشَّرِعِيَّةِ؛ لِتَعْلُقِهِ بِكَلَامِ الْبَارِئِ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى، وَقَدْ قَالَ الْعَلَمَاءُ: إِنَّ تَعْلُمَهُ فَرْضٌ كَفَائِيَّ، وَالْعَمَلُ بِهِ فَرْضٌ عَيْنٌ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ يُرِيدُ قِرَاءَةَ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ .

وَأَدَنَى حَدًّا لِصِحَّةِ التَّلَوِّةِ أَنْ تَسْلَمَ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْمَعْنَى أَوْ بِالْإِعْرَابِ، أَوْ بِهِمَا مَعًا .

لِذَلِكَ حَرَصَ أَئمَّةُ الْقِرَاءَةِ - رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي شَتَّى الْعَصُورِ عَلَى التَّأْلِيفِ فِي التَّجْوِيدِ، بَيْنَ مَنْظُومٍ وَمُنْتَوِرٍ وَمُطَوَّلٍ وَمُخْتَصِّرٍ .

وَكَانَ مِنْ بَيْنِ تُلُّكَ التَّأْلِيفِ مَنْظُومَةً: (الْمُقْدَمَةُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمُهُ)، إِلَامُ الدُّنْيَا فِي عِلُومِ التَّجْوِيدِ وَالْقِرَاءَاتِ، شِيخُ الْقُرَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، الْعَلَمَةُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ (ت: ٨٣٣هـ) .

فَقَدْ حَوَّتْ - عَلَى صِغَرٍ حَجْمُهَا - جُلُّ أَبْحَاثِ التَّجْوِيدِ الْهَامَّةَ، مَعَ حُسْنِ سَبْكِ، وَدِقَّةِ لَفْظِ، وَجَمَالِ أُسْلُوبٍ، وَرَزْقَهَا اللَّهُ سَبَّحَانَهُ الْقَبُولُ لَدِي النَّاسِ عَلَى مَرْأَةِ الْأَيَامِ وَالدُّهُورِ، مِنْ زَمِنِ نَاظِمِهَا رَحْمَةُ اللَّهِ إِلَى زَمِنِنَا هَذَا .

وَقَدْ أَفْبَلَ الْعَلَمَاءُ فِي شَتَّى الْأَعْصَارِ عَلَى شِرْحِهَا وَإِخْرَاجِ مَا فِيهَا مِنْ كُنُوزٍ، وَإِبْرَازِ مَا حَوَّتْ مِنْ لَطَائِفَ»^(١) .

وَعَلَى غَرَارِهَا جَاءَتْ مَنْظُومَةُ «تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ» لِلْجَمْزُورِيِّ مِنْ حِثِّ الصِّيْتِ وَالْقَبُولُ لَدِي عَامَّةِ الْمُشْتَغِلِينَ بِتَدْرِيسِ عِلْمِ التَّجْوِيدِ .

وَلَطَالَمَا دَارَ فِي خَلَدِي الرَّغْبَةِ فِي خَدْمَةِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَوْ بِأَيِّ وَجْهٍ مِنْ

(١) مَا سَبَقَ نَقْلَتُهُ بِحُرُوفِهِ مِنْ مُقْدَمَةِ فَضِيلَةِ الشِّيْخِ دَائِمِيْنَ سَوِيدِ مِنْ تَحْقِيقِهِ لِلْجَزَرِيَّةِ .

الرُّجُوهُ، حتَّى شَرَفَنِي رَبُّ العِزَّة بخدمَةِ كتابِه العظيمِ مِن خَلَالِ تَحْقِيقِ هَاتَيْنِ المُنظَّمَتَيْنِ اللَّتَّيْنِ لَهُمَا مِن الْقَبُولِ مَا لَهُمَا، وَسَمِّيَّتْ هَذَا التَّحْقِيقَ: «الإحکام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال»^(١).

وكان العَزْمُ أَوَّلَ الْأَمْرِ عَلَى الْوَقْفِ عَنْ ضَبْطِهِمَا بِالشَّكْلِ وَعَلَامَاتِ التَّرْقِيمِ، ثُمَّ بَدَا لِي أَنْ أَجْعَلَ الْعَمَلَ عَلَى نَحْوِي مَا تَرَى لِعِدَّةِ أَسْبَابٍ، مِنْهَا:

- ١- وجود عَدَةِ روَايَاتٍ لِأَفْاظِهِمَا مَعَ اختِلَافِ وجوهِ الضَّبْطِ فِي مَفَرَّدَاتِهِمَا، وَمِنْ ثَمَّ اقْتَضَى مِنِّي جَمْعُ تَلْكَ الاختِلَافَاتِ بَيْنَ النُّسْخَ وَالْتَّعْلِيقِ عَلَى مَا مِنْ شَأنِهِ خَدْمَةُ المُنظَّمَتَيْنِ.
- ٢- كَثْرَةِ الْأَخْطَاءِ عَنْدَ عَامَّةِ مَنْ تَصَدَّرَ لِضَبْطِهِمَا، فَلَا تَكَادَ تَجِدُ طَبْعَةً خَالِيَّةً مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّصْحِيفِ وَعَدَمِ الضَّبْطِ السَّلِيمِ.

وأَرْجُو أَنْ تَعْيَيَ كُلُّ أَدْنِي وَاعِيَّةً أَنَّ عَمَلِي فِيهِمَا مُنْصَبٌ عَلَى: ذِكْرِ اختِلَافِ النُّسْخِ، وَجَمْعِ الرَّوَايَاتِ، وَالْتَّدْقِيقِ فِي الضَّبْطِ وَالْوَزْنِ وَالْإِمْلَاءِ وَالْإِعْرَابِ، وَالْتَّبَيِّنِ عَلَى أَخْطَاءِ الْطَّبَعَاتِ مِنْ حِيثِ التَّحْرِيفِ وَالتَّصْحِيفِ، أَمَّا مَسَائلُ التَّجْوِيدِ وَمَبَاحِثُهُ فَلِيَسْتُ بُغْيَتِي وَلَسْتُ أَهْلًا لِلْخَوْضِ فِيهَا.

وَمِنَ الْمُنَاسِبِ هُنَا أَنْ أَنْقُلَ لَكُمْ كَلَامًا جَمِيلًا لِلشِّيخِ حَسَنِ الْوَرَاقِيِّ حِيثُ قَالَ: «أَرْجُو مِنَ الْمَشَايِخِ الْفُضَّلَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ الْعُقَلَاءِ أَنْ يَتَقَوَّلُوا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَأَلَّا يَجْعَلُوا بَعْضَ الْخَلَافَاتِ فِي الضَّبْطِ سَبِّيَّاً فِي الشَّقَاقِ وَالْخَلَافِ وَالنَّزَاعِ وَالْحِقْدَ وَالْحَسَدِ وَالْغَلُّ بَيْنَهُمْ؛ فَقَدْ رأَيْتُ الْبَعْضَ يَقْعُدُ فِي الْحَرَامِ الْمَحْضِ مِنْ سَبَبِ وَشْشَمْ وَغَيْرِهِ وَنَمِيمَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِسَبِّبِ ذَلِكَ، فَبَعْضُهُمْ لَمْ يَقْرَأْ وَجْهَهَا مَا عَلَى شَيْخِهِ أَوْ لَمْ يَدْرِ بِهِ فَيَنْكِرُهُ وَهُوَ صَحِيْحٌ مَعْلُومٌ لَدِي الْآخَرِينَ، وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَشَاكِلِ وَخَلَافَاتِ وَنِزَاعَاتِ حَصَلَتْ بَيْنَ الْمَشَايِخِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ بِسَبِّبِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ كَ(فَرَّ) وَ(فِرَّ)، وَ(فَالْفَجُوفُ)

(١) وبعد الانتهاء من كتاب «الإحکام» قمتُ - ولله الحمد - بإفراد المُنظَّمَتَيْنِ في طبعتين:

- الأولى: مشتملة على فراغات للشرح والتعليق.

- والأخرى: عبارة عن كُتُبٍ صغيرٍ للحُفَاظِ.

مع إشارةٍ فيهما لأهم الفروقِ التي بين النُّسْخَ.

أَلْفِ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا وَالَّتِي لَا تُؤْثِرُ كَثِيرًا مِثْلًا مُؤْثِرُ الطَّعْنُ وَالْتَّيْلُ مِنَ الْمُسْلِمِ، فَتَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُصْلِحَ ذَاتَ بَيْنَا وَأَنْ يُؤْلِفَ بَيْنَ قَلُوبِنَا، أَمِنْ» اهـ.

وَخِتَامًا إِنِّي أَشْكُرُ كُلَّ مَنْ أَعَارَنِي كِتَابًا أَوْ أَرْشَدَنِي صَوَابًا، فَإِنْ كَانَ مِنْ رَشِيدٍ وَسَدِيدٍ وَمَدَدٍ فَمِنَ اللَّهِ الْوَاحِدِ الْمَتَانِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ زَلَلٍ وَخَلَلٍ وَخَطَلٍ فَذَلِكَ قِسْمَةٌ يَبْنِي وَبَيْنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنْ أَخْطَأْتُ فَلَسْتُ بِدُعَاً مِنَ الْوَرَى، وَإِنْ أَصَبْتُ فَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكَنَّ اللَّهَ رَمَى، وَكُنْ لِي كَمَا قَالَ الشَّاطِبُ:

وَظُنِّنَ بِهِ خَيْرًا وَسَامِحْ نَسِيجَهُ
وَسَلَمْ لِإِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ: إِصَابَةُ
وَإِنْ كَانَ خَرْقٌ فَأَدَرْكُهُ بِقَضْلَةِ
وَاللَّهُ أَسَأَلُ أَنْ يُوَفِّقَنَا لِكُلِّ خَيْرٍ، وَيَرْزُقَنَا الْإِلْحَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ
الْتَّوْفِيقِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَالصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ.

وَكَتَبَ

محمد بن فلاح بن مشعان العزيزي المطيري

رمضان/٢١٤٢٨هـ - ٣/١٠/٢٠٠٧م

الكويت - صباح الناصر



الحاديٰ عن «المقدمة الجزرية» لأبن الجزری رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

* أولاً: سَنَةُ نَظْمِهَا:

قال فضيلة الشيخ د. حازم بن سعيد حيدر^(١): «ويتَرَجَّحُ لَدَيَّ أَنَّ أَبْنَ الْجَزْرِيَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَ مُقْدَمَتَهُ بَيْنَ عَامَيْ ٧٩٨ - ٨٠٠ هـ، وَذَلِكَ فِي رَحْلَتِهِ إِلَى بَلَادِ الرُّومِ (وَهِيَ تُرْكِيَا الْآنَ)؛ لَأَنَّ أَبَّهُ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ حَضَرَ سَمَاعًا إِجَازَةً أَبِيهِ لِأَبِي الْحَسْنِ عَلَيْهِ بَاشَا بِقِرَاءَةِ الْأَخِيرِ (الْمُقْدَمَةِ) عَلَيْهِ عَامٌ ٨٠٠ هـ كَمَا هُوَ مُبَثَّتٌ بِخُطَّ أَبْنِ الْجَزْرِيِّ فِي نَهَايَةِ نَسْخَةِ مَكْتَبَةِ الْأَخِيرِ (الْمُقْدَمَةِ) (الْمُقْدَمَةِ) عَلَيْهِ عَام١٨٠١ هـ، وَأَيْضًا إِنَّ أَبَّهُ الْآخَرَ أَبَا الْخَيْرِ مُحَمَّدًا لَحِقَّ بِأَبِيهِ إِلَى تُرْكِيَا عَام١٨٠١ هـ، وَفِيهِ حَفِظُ الْمُقْدَمَةِ الْجَزْرِيَّةِ، فَلَوْ كَانَ أَبْنُ الْجَزْرِيَّ نَظَمَهَا قَبْلَ ذَلِكَ فِي الشَّامِ أَوْ مَصْرُ لِسَبِقِ لَأَبِيهِ الْمَذْكُورِ حِفْظُهَا» اهـ.

وَيَرِى فَضِيلَةُ الشَّيْخِ دَوْلَاتُ أَشْرَفُ طَلَعَتْ^(٢) أَنَّهَا نَظَمَتْ فِي حَدُودِ سَنَةِ ٧٩٨ هـ.

* ثانِيًّا: التَّعْرِيفُ بِهَا:

اسْمُهَا: «الْمُقْدَمَةُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ»، وَهِيَ أَرْجُوزَةٌ^(٤) مَكْوَنَةٌ مِنْ ١٠٧ أَبْيَاتٍ عَلَى أَصْحَاحِ الْأَقْوَالِ، وَمِمَّا يَتَضَعُّ أَنَّ أَبْنَ الْجَزْرِيَّ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا أَبْوَابًا وَلَا فَصُولًا، وَإِنَّمَا اجْتَهَدَ فِي تَبَوِيهِا بَعْضُ الشُّرَاحِ وَالْمُحَقَّقِينَ.

وَتَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ^(٥):

الْقَسْمُ الْأَوَّلُ: خَطْبَةُ النَّاظِمِ وَعَدَدُ أَبْيَاتِهَا ٨ أَبْيَاتٍ، وَقَدْ عَرَضَ النَّاظِمُ فِيهَا لِمَا يَلِي:

١- بِيَانِ اسْمِهِ وَمَذْهَبِهِ الشَّافِعِيِّ.

(١) فِي تَقْدِيمِهِ لِشَرْحِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّازِقِ مُوسَى لِلْمُقْدَمَةِ الْجَزْرِيَّةِ ص ١١ - ١٢ .

(٢) انْظُرْ ص ٢٦ .

(٣) فِي مُقْدِمَةِ تَحْقِيقِهِ لِلْمُنْظَمَوْتَيْنِ ص ١١ .

(٤) أَيْ مِنْ بَحْرِ الرِّجْزِ: «مُسْتَفْعِلُنَّ» سَتْ مَرَاتٍ، وَيُدْخِلُهُ مِنَ الْزَّحَافَاتِ: الْخَبْنِ «مَفَاعِلُنَّ»، وَالْطَّيِّبِ «مُفَتَّعِلُنَّ»، وَالْخَبْلِ «فَعَلَتُنَّ»، وَمِنَ الْعَلَلِ: الْقَطْعِ «مَفَعُولُنَّ» وَزَحَافَهُ الْخَبْنِ «فَعُولُنَّ».

(٥) بِتَصْرُّفِهِ مِنْ مُقْدِمَةِ التَّحْقِيقِ لِشَرْحِ الْفَضَالِيِّ ص ٤١ - ٤٤ .

- ٢- الحَمْدَلَةُ، والصلوة على رسول الله ﷺ وآلـه وصـحبـه.
- ٣- بيان أَنَّ هذه الأرجوزة مُقدَّمةٌ لِمَا يجـبـ عـلـىـ كـلـ قـارـئـ مـنـ قـرـاءـ القرآنـ الـكـرـيمـ. أـنـ يـعـلـمـهـ مـنـ أـحـکـامـ التـجـوـيدـ.
- ٤- الإشارة إلى ما يحتاج إليه قارئ القرآن من معرفة: مخارج الحروف، وصفاتها، والوقف والابتداء، مع ما يتعلّق بهما من أبحاث رسم المصحف.

القسم الثاني: الأبواب:

وتنقسم إلى خمسة عشر باباً، وهي:

١- باب مخارج الحروف:

وهو من أهم أبحاث التجويد، وقد يبيّنها الناظم في ١١ بيتاً، ورتبها باعتبار وضعها، حيث جَعَلَ الأبعدَ ممَّا يلي الصدر، والأقربَ مُقابِلَه.

٢- باب صفات الحروف:

ذَكَرَ الناظم سبعة عشر نوعاً لها في ٧ أبيات، حيث قسمها إلى صفات لها ضدٌ وهي خمس ضدٌ خمس، وسبع صفات لا ضد لها.

٣- باب التجويد:

بَيَّنَ فيه المراد بالتجويد، وما يجب فيه من رعاية المخارج والصفات وغير ذلك، مع المداومة على القراءة بالتكرار: في ٧ أبيات.

٤- أبواب التفخيم والترقيق: وضمّنها الحديث عن:

أ- ترقيق الحروف المستفلة: في بيت واحد.

ب- بعض التحذيرات والتنبيهات: في ٦ أبيات.

ج- ما يتعلّق بالراء من حيث التفخيم والترقيق: في ٣ أبيات.

د- ما يتعلّق باللام من حيث التفخيم والترقيق، وبعض الأحكام المتعلقة بتفخيم حروف الاستعاء وبتخليص المُرْفَقِ مِنَ الْمُفْخَمِ والعكس: في ٦ أبيات.

٥- باب إدغام المُتماثلِينَ والمُتَجَانِسِينَ :

تكلّم فيه على بيان ما يُدَغِّمُ من الحروف المُتماثلة والمُتَجَانِسَة، ويُبيَّنُ موانع الإدغام وشروطه وأحكامه: في بيتين.

٦- باب الضاد والظاء :

أخذ الناظم بذكر الظاءات التي تجيء في القرآن: في ٨ أبيات.

٧- باب التحذيرات :

أمرَ ببيانِ الضادِ إذا تَلَاهَا ظاءٌ أو طاءٌ أو تاءٌ: في بيتين.

٨- باب النون والميم المُشَدَّدَتِينَ والميم الساکنة :

ذكرَ فيه النون والميم المُشَدَّدَتِينَ، وما يَلْزَمُهما من الغنة، وأحكام الميم الساکنة من إظهارِ وإخفاءٍ: في ٣ أبيات.

٩- باب أحكام النون الساکنة والتنوين :

من إظهارِ وإدغامِ وقلبِ وإخفاءٍ: في ٤ أبيات.

١٠- باب المد :

تحدّث فيه عن أنواع المدّ ومراتيّته: في ٤ أبيات.

١١- باب معرفة الوقف والابتداء :

حيث يَبَيَّنُ أقسامَ الوقفِ والابتداءِ وحُكْمَ كُلِّ قسمٍ منها: في ٦ أبيات.

١٢- باب المقطوع والموصول :

وقد تَبَيَّنَ الناظم في هذا الباب على كلماتٍ منها ما يُكتَب مقطوعاً بلا خلافٍ، ومنها ما يُكتَب موصولاً بلا خلافٍ أيضاً، ومنها ما يُكتَب في بعض المصاحف مقطوعاً وفي بعضها موصولاً، مع بيان مواضعها في القرآن العظيم: في ١٥ بيتاً.

١٣ - بَابُ التَّاءَتِ:

وقد حَصَرَ النَّاظِمُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رُسِّمَ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ بِالتَّاءِ الْمُبَسُّطِ؛ لِيُعْرَفَ أَنَّ مَا عَدَاهُ بِالتَّاءِ الْمُرْبُوطَةِ، مَعَ ذِكْرِ مَوَاضِعِهَا فِي الْقُرْآنِ: فِي ٧ أَبْيَاتٍ.

١٤ - بَابُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ:

وَبَيَّنَ النَّاظِمُ فِيهِ أَحْكَامَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ حَالَ الْابْتِدَاءِ بِهَا، سَوَاءَ كَانَتْ فِي فَعْلٍ أَوْ اسْمٍ أَوْ حَرْفٍ، ثُمَّ حَصَرَ الْأَسْمَاءِ السَّمَاعِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ: فِي ٣ أَبْيَاتٍ.

١٥ - بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوْاخِرِ الْكَلِمِ:

بَيَّنَ فِيهِ كِيفِيَّةِ الْوَقْفِ عَلَى الْكَلِمَةِ الْقَرَائِيَّةِ، وَمَتَى يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالسَّكُونِ الْمَحْضِ، أَوْ مَعِ الإِشْمَامِ، أَوْ بِالرَّوْمِ: فِي بَيْتَيْنِ.

الْقَسْمُ الْثَالِثُ: خَاتِمَ النَّظَمِ:

وَهِيَ خَاتِمَهُ هَذَا النَّظَمِ الْمُبَارَكِ، حِيثُ قَدَّمَهَا النَّاظِمُ تُحْفَةً وَهَدِيَّةً لِقَارَئِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَخَتَّمَهَا كَمَا بَدَأَهَا بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فِي بَيْتَيْنِ.

فَصَارَ مَجْمُوعُ أَبْيَاتِ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ مِئَةً وَسَبْعَةً أَبْيَاتٍ.

* * *

* ثالثاً: شروحها:

لا شيء أدل على أهمية متن من المتون من كثرة شروحه وحواشيه، ولما كان لهذه المقدمة المباركة القبول الحسن في نفوس العلماء والقراء تسابق أهل العلم إلى شرحها وحلّ ألفاظها منذ زمن الناظم حتى عصرنا هذا.

ومن تلك الشروح والحواشى والتعليقات^(١):

- ١- الحواشى المفهمة في شرح المقدمة، لأبي بكر محمد بن الجزمي، المعروف بـ«ابن الناظم»، ت: ٨٢٧ هـ وقيل: ٨٣٥ هـ.
- ٢- الطرازات المعلمية في شرح المقدمة، لعبد الدائم بن علي الحديدي الأزهري، ت: ٨٧٠ هـ.
- ٣- وله شرح آخر اسمه: الدرة المنظمة لشرح المقدمة.
- ٤- شرح الجزرية، لأحمد بن إسماعيل الكوراني، ت: ٨٩٣ هـ.
- ٥- تحفة المرید لمعرفة مقدمة التجوید، لبرهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الأنصاري المعروف بـ«ابن قوقب»، ت: ٨٩٣ هـ.
- ٦- شرح على المقدمة الجزرية، لإمام الجامع الجديد المشهور بالكتباوي، كان حيّاً: ٨٩٧ هـ.
- ٧- شرح الجزرية، لمحمد بن إبراهيم الخليلي، ت: ٩٠٢ هـ.
- ٨- الحواشى الأزهرية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد بن عبد الله الأزهري، ت: ٩٠٥ هـ.
- ٩- الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية، لأبي الفتح محمد بن محمد المزي، ت: ٩٠٦ هـ.

(١) قمت بإحصائها من مقدمات المحققين وما اشتملت عليه كتب الترجم كـ«الضوء اللامع» للسخاوي، وـ«إمتناع الفضلاء بترجم القرآن» للبرماوي، وغيرهما.

- ١٠- اللآلئ^(١) السينية في شرح المقدمة الجزرية، لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، ت: ٩٢٣ هـ.
- ١١- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، لزكريا بن محمد الانصاري، ت: ٩٢٦، وله حواشٍ على شرح ابن الناظم.
- ١٢- ترجمة المستفید لمعانی مقدمة التجوید، لمحمد بن عمر بن مبارك الحضرمي، المعروف بـ«بَحْرَق»، ت: ٩٣٠ هـ.
- ١٣- شرح الجزرية، لشمس الدين محمد بن أحمد الدلجي، ت: ٩٤٧ هـ.
- ١٤- شرح المقدمة الجزرية، لعصام الدين أحمد بن مصطفى، المعروف بـ«طاش كبرى زاده»، ت: ٩٦٨ هـ.
- ١٥- الفوائد السريرية في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي التاذفي، المعروف بـ«ابن الحنبلي»، ت: ٩٧١ هـ.
- ١٦- نظم في شرح الجزرية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام البتروني، المعروف بـ«ابن الغرامي»، ت: ٩٧٧ هـ.
- ١٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن عمر المستكاوي، كان حيًّا: ٩٧٧ هـ.
- ١٨- شرح الجزرية (باللغة التركية)، لمحمد بن عمر، المعروف بـ«قورد أفندي»، ت: ٩٩٦ هـ.
- ١٩- شرح الجزرية، لعبد الرحمن بن علي الأماسي، ويُعرف بـ«مؤيد زاده»، ت: ٩٩٢ هـ.
- ٢٠- شرح الجزرية، لعلي بن غانم المقدسي، الملقب بـ«نور الدين الحنفي»، ت: ١٠٠٤ هـ.

(١) ويسمى: «العقود».

- ٢١- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، لمُلَّا علي بن سلطان القاري، ت: ١٠١٤ هـ.
- ٢٢- الفوائد المسعدية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لعمر بن إبراهيم المسудی، ت: ١٠١٧ هـ.
- ٢٣- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن بدر الدين المنشي، ت: ١٠٠١ هـ.
- ٢٤- الجوادر المضيّة على المقدمة الجزرية، لأبي الفتوح سيف الدين بن عطاء الله الفضالي البصيري، ت: ١٠٢٠ هـ.
- ٢٥- النكت اللوذية على شرح المقدمة الجزرية (حاشية على الدقائق المحكمة)، لشرف الدين حفید زکریا الانصاری.
- ٢٦- شرح المقدمة الجزرية (باللغة التركية)، لمحمد بن أحمد، المعروف بـ «صوفي زاده»، كان حيّاً: ١٠٢٤ هـ.
- ٢٧- تلخيص حاشية شرف الدين حفید زکریا الانصاری، لأحمد بن عمر الإسقاطي، ت: ١١٥٩ هـ.
- ٢٨- وله حاشية أخرى على الدقائق المحكمة.
- ٢٩- شرح الجزرية، لعلا الدين علي بن محمد الطرابلسي، ت: ١٠٣٢ هـ.
- ٣٠- تحفة المرید لمقدمة التجوید، لمرعی بن یوسف بن أبي بکر الکرمی، ت: ١٠٣٣ هـ.
- ٣١- الفوائد المکیة في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد حجازی الواعظ القلقشندي، ت: ١٠٣٥ هـ.
- ٣٢- وله أيضاً: الهدیة النبویة في شرح الجزرية.
- ٣٣- وله شرح ثالث.
- ٣٤- شرح الجزرية (أو حاشية على بعض شروحها)، لعبد الحق بن سيف الدين الدهلوی، ت: ١٠٥٢ هـ.

- ٣٥- شرح المقدمة الجزرية، لحسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطاوي الشهير بـ«المداعنی»، ت: ١١٧٠ هـ.
- ٣٦- الدرة المنظمة البهية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لمنصور بن عيسى بن غازى الانصارى السّمُّونى، كان حيًّا: ١٠٨٤ هـ.
- ٣٧- تعلیقات على المقدمة الجزرية، لعبد الله بن حسين السویدي، ت: ١١٧٤ هـ.
- ٣٨- حاشية على شرح زكريا الانصارى، لعلي الشبراًملي، ت: ١٠٨٧ هـ.
- ٣٩- الدرة السّيّنة في حلّ ألفاظ الجزرية، لعبد الجليل محمد بن عبد الهاדי العمري، ت: ١٠٨٧ هـ.
- ٤٠- الجواهر السّيّنة على ألفاظ الجزرية، لإسماعيل الحصري الحموي القوصونى، كان حيًّا: ١٠٩٠ هـ.
- ٤١- الكواكب المضيّة في شرح بعض أبيات الجزرية، لمحمد الشهرازوري البرزنجي، ت: ١١٠٣ هـ.
- ٤٢- الحواشى المحكمة على المقدمة الجزرية، لمحمد بن عمر بن قاسم بن إسماعيل البكري، ت: ١١١١ هـ.
- ٤٣- حاشية على شرح خالد الأزهري للمقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر، المعروف بـ«الأمير الكبير»، ت: ١٢٣٢ هـ.
- ٤٤- شرح الجزرية، لأحمد بن محمد بن البخاري الشنقيطي، ت: ١٢٧٥ هـ.
- ٤٥- شرح الجزرية (باللغة الفارسية)، لكرامت علي، ت: ١٢٩٠ هـ.
- ٤٦- وسيلة المرید لبيان التجوید، حاشية على المقدمة، لعبد المعطي بن سالم الشملاوي: ت: ١١٢٧ هـ.
- ٤٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن إبراهيم الدكدرجي، ت: ١١٣١ هـ.
- ٤٨- التعلیقات الوفیة على متن الجزرية، لمحمد بن بشیر، المعروف بـ«الغزوی»، كان حيًّا: ١٣٠٥ هـ.

- ٤٩- الفوائد المفہمة في شرح الجزرية المقدمة، لمحمد بن علي بن يوسف الشریف التونسي، المعروف بـ«ابن يالوشة»، ت: ١٣١٤ھ.
- ٥٠- المطالب العلیة على متن الجزرية، لمحمد بن بشیر بن هلال الدلاجاتی الحلبی، ت: ١٣٣٩ھ.
- ٥١- الهدیة في شرح الجزرية، لمحمد مصطفی بن موسی، إمام وخطیب جامع السليمانیہ بإستانبول.
- ٥٢- شرح الجزرية، لمحمد بن علي بن عبد الرحمن الشرشالی البطاواری المکی، ت: ١٣٥٥ھ.
- ٥٣- النکات الحسان على شرح شیخ الإسلام- ذکریا الانصاری- لمقدمة تجوید القرآن، لعبد الرحمن النحراءوی، ت: ١٢١٠ھ.
- ٥٤- حواشی على باب مخارج الحروف من المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمہ، لرضاوی بن محمد المخللاتی، ت: ١٣١١ھ.
- ٥٥- الدقائق المتنظمة على الدقائق المحکمة (حاشیة على شرح ذکریا الانصاری)، لنور الدین علی بن عمر بن احمد المیھی، ١٢٠٤ھ.
- ٥٦- المنحة العطریة في شرح المقدمة الجزرية، لأبی نصر محمد أعظم بن کدی الھروی البرنابادی، توفي في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري.
- ٥٧- الفوائد المحررة في شرح المقدمة، لمحمد بن کمال الدین المدنی.
- ٥٨- شرح المقدمة الجزرية، لخلیل بن عثمان الشقلاویش.
- ٥٩- الدرة المنظمة على شرح المقدمة، لأحمد بن یحیی السوسي.
- ٦٠- شرح الجزرية، لمحمد بن ضیاء الدین أبي البقاء المعنوی.
- ٦١- الفوائد السنھوریة في شرح الجزرية، لعلی بن حسن السنھوری.
- ٦٢- شرح الجزرية، لمحمد بن سلامة الواعظ.
- ٦٣- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد القاضی.

- ٦٤- كفاية المريد لمقدمة التجويد، لخليل بن بدر الدين الكناوي.
- ٦٥- القواعد المحكمة في شرح المقدمة، لمؤلف مجهول.
- ٦٦- النبذة المتممة لشرح المقدمة، لمؤلف مجهول.

* شروح معاصرة:

- ٦٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمود شاهين العنوسى.
- ٦٨- ترجمة واختصار وشرح المقدمة الجزرية، لفتح محمد، ت: ١٤٠٧هـ.
- ٦٩- الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، لعبد الرازق بن موسى.
- ٧٠- العطایا الوھبیة في شرح المقدمة الجزرية، لرحیم بخش، ت: ١٤٠٢هـ.
- ٧١- شرح المقدمة الجزرية، للمرسي بن حسين جوهر، ت: ١٤١٠هـ.
- ٧٢- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد محسن، ت: ١٤٢٢هـ.
- ٧٣- دروس مهمة في شرح الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، لسيد لاشين أبو الفرج.
- ٧٤- القلائد الجوهرية في جيد المقدمة الجزرية (باللغة الأردية)، لسعید أحمد.
- ٧٥- شرح المقدمة الجزرية، لعبد العزيز الناغي.
- ٧٦- الدرر البهية شرح المقدمة الجزرية، لأسامه عبد الوهاب.
- ٧٧- إتحاف كرام البرية بشرح المقدمة الجزرية، لعلي بن مبارك العازمي.
- ٧٨- الروضۃ الندية شرح متن الجزرية، لمحمود عبد المنعم العبد.
- ٧٩- المنح الإلهية شرح المقدمة الجزرية، لهانی بن محمد بن عبد الله القاضی.
- ٨٠- فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية، لصفوت محمود سالم.
- ٨١- الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية، لفرغلي سید عرباوی.
- ٨٢- الواضح في شرح المقدمة الجزرية، لعزت عبید الدعاـس.
- ٨٣- شرح المقدمة الجزرية، لإبراهيم بن سعید الدوسري.
- ٨٤- التحفة الوراقية شرح المقدمة الجزرية، لحسن الوراقی.

- ٨٥- إسعاد البرية بشرح المقدمة الجزرية، لحمدي السيد.
- ٨٦- الحواشی المَرْضِیَّةُ على المقدمة الجزرية في تجويد کلام رب البرية، لعبد الله ناجي.
- ٨٧- مختصر شرح المقدمة الجزرية، لعلي حسن سليمان.
- ٨٨- الأنوار البهية في حل الجزرية، لعبد الباسط هاشم.

* * *

* رابعاً: قالوا في «المقدمة الجزرية»:

- قال ابن الناظم ص ١٠١: «... وكان أَنْفَعَ مَا أَلْفَ في ذلك الأرجوحة المُسَمَّاً بـ(المقدمة) فيما على قارئ القرآن أن يعلمه) مِنْ نَظَمِ سَيِّدي ووالدي الإمام العلامة...، فإنها مع صِغرِ الحَجْمِ وَحُسْنِ الاختصارِ حَوَّتْ مَا لَمْ تَحُوِّهْ في هذا العِلْمِ الْكُتُبِ الْكِبَارُ» اهـ.

- وقال عبد الدائم الأزهري ص ٦٨: «... وإنَّ أَنْفَعَ مَا رأَيْتُ في هذا الشأنِ وأَكْثَرَ غُنَاءً لِقُرَاءِ القرآنِ في هذا الزَّمَانِ الْأَرْجُوحةُ المُسَمَّاً بـ(المقدمة) فيما على قارئ القرآن أن يعلمه)...، وَكَنْتُ مِمَّنْ اعْتَنَى بِهَا حَفْظًا وَأَتَقْنَاهَا عَلَى نَاظِمِهَا مَعْنَى وَلِفَظًا...، فإنها مع صِغرِ حَجْمِهَا غَيْرُ عِلْمُهَا...» اهـ.

- وقال طاش كبرى زاده ص ٣٥ - ٣٦: «... وكان أَحْسَنَ مَا أَلْفَ في عِلْمِ التجويدِ الْأَرْجُوحةُ المُسَمَّاً بـ(المقدمة)...، فإنها بَابُ هذه المدينةِ الطَّيِّبَةِ وَأَسَاسُهَا، وَرَئِيسُ هَاتِيكَ الْعِلُومِ وَرَأْسُهَا، بِحِيثُ لَا مَنْدُوحةَ عَنْهَا لَطَالِبُ الْقُرْآنِ؛ إِذْ فَاقَ عَلَى الْأَقْرَانِ فِي مِضْمَارِ الْبَيَانِ» اهـ.

- وقال ابن الحبلي ص ٢٥ - ٢٦: «... مَقْدِمَةٌ عَقُودٌ جُمِانَهَا عَلَيَّهُ، وَلَطَائِفٌ إِشَارَاتِهَا مِنْ بَوَاهِرِ عَبَارَاتِهَا خَفِيَّةٌ مِنْ جَلِيلَةٍ إِذَا ضَاعَ نَشْرُهَا كَانَتْ طَيِّبَةً النَّسْرِ، أَوْ بَانَ يُسْرُهَا كَانَتْ عُمْدَةً أَهْلِ الْعَصْرِ، ذَاتُ دَقَائِقَ مُحْكَمَةً، وَمَطْوِيَّاتٍ بِطَرَازِ الرُّمُوزِ مَعْلَمَةً، وَتِيسِيرٌ عَلَى الْلَّأِفِظِ، وَأَوْزَانٌ يَقْبِلُهَا طَبْعُ الْحَافِظِ» اهـ.

- وقال البرنابادي ص ٢: «... كَانَتْ دُرَّةً يَتِيمَةً، وَفَرِيدَةً كَرِيمَةً، وَمَنْظُومَةً بَدِيعَةً، وَرَمُوزًا خَفِيَّةً، وَكَنْوَزًا ثَمِينَةً، حَاوِيَّةً مَعْ صِغرِ حَجْمِهَا مَا لَمْ تَحُوِّهِ الْكُتُبُ الْكِبَارُ، شَهِيرَةً بِالْقِرَاءَةِ وَالْحَفْظِ فِي الْأَقْطَارِ، وَشَرَحَهَا جَمْ عَفِيرٌ مِنْ فَضَلَاءِ الْأَمْصَارِ، وَتَلَقَّاهَا بِالْقَبُولِ عُلَمَاءُ الْأَعْصَارِ، وَتَدَارَلَهَا الصَّغَارُ وَالْكِبَارُ» اهـ.

* خامساً: ما اعتمدت عليه في ضبط «المقدمة الجزرية» والتعليق عليها:
اعتمدت في ذلك:

- ١- على نسخة خطية قيمة^(١) مقروءة على الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ وعليها إجازة بخطه.
- ٢- وعلى ثلاثة عشر شرحاً للمقدمة الجزرية.
- ٣- وعلى عدة طبعات لها قام بضبطها جماعة من المحققين.

إليك تفصيل ما سبق:

١- النسخة الخطية:

تعود أهمية هذه النسخة إلى كونها مقروءة على الناظم ابن الجزری رَحْمَةُ اللَّهِ وفي آخرها إجازة بخطه، وهي مصوّرة عن النسخة المحفوظة في مكتبة «لَا لَهُ لِي» في مدينة إسطنبول بتركيا تحت رقم «٧٠» عمومي، وهي نفسها التي اعتمد عليها د. أيمن سويد ود. أشرف طلعت في تحقيقهما للجزرية.

وسأترك الحديث عنها للدكتور أشرف طلعت حيث يقول ص ١٠ - ١٤: «... وعلى الرغم من وجود هذه الإجازة التي بخط الناظم على هذه النسخة إلا أنها لا تكفي وحدها في تحقيق نص المتن وإن كانت في أكثر مواضعها جيدة؛ فقد ظهر بعد البحث ومقابلة الشيخ ومطالعة الشروح والتنظير في الإجازات أن المقدمة الجزرية - كغالب منظومات الجزرى - مرأة بأكثر من مرحلة في التأليف ولها أكثر من صورة، وأن النسخة المذكورة ليست هي الصورة الأخيرة للمقدمة، ولا هي أدقها؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- إجازة ابن الجزرى المكتوبة في نهاية هذه النسخة كانت في شهر المحرم سنة ٨٠٠هـ، وذلك قریب من تاريخ نظمها الذي كان في حدود سنة ٧٩٨هـ، فكأنها الصورة الأولى للمنظومة؛ فقد عاش الناظم بعد تاريخ هذه الإجازة ثلاثة وثلاثين سنة، وغير فيها كما سيأتي.

(١) حصلت على صورة لها عن طريق فضيلة الشيخ د. حازم الکرمي، فجزاه الله خيراً.

٢- تَقَرَّدْتُ هذه النسخة بأشياء لَمْ تُشارِكُها فيها أَيُّ مِنَ النَّسخِ الْأُخْرَى - على كُثُرِتها -، وبعْضُ هذه التَّقَرُّدَاتِ خَطَا بَيْهَ عَلَيْهِ الشَّرَاحُ، وبعْضُها يُوَهِّمُ ظَاهِرُهُ خَلَافَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ.

فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي افْرَدْتُ هَذِهِ النَّسخَةَ بِهَا وَبَنَةَ الشَّرَاحِ عَلَى حَطَّيْهَا مَا وَرَدَ فِي الْبَيْتِ الْعَاشِرِ بِلِفْظِ: (الْلَّجُوفُ أَلْفُ)، إِذَا لَا يَسْتَقِيمُ بِهِ الْوَزْنُ، بَنَةَ عَلَيْهِ مَلَّا عَلَيْهِ الْقَارِي فِي شَرِحِهِ عَلَى الْجَزَرِيَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ غَازِيَّ: (وَفِي بَعْضِ النَّسخِ: «الْلَّجُوفُ أَلْفُ»)، وَهُوَ الَّذِي شَرَحَ عَلَيْهِ ابْنُ النَّاظِمِ، وَلَا يُوجَدُ فِي نَسخَةٍ سَوَاهُ.

وَالْمَقْصُودُ بِ(ابن الناظم) أَبُو بَكْرِ أَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَزَرِيِّ، وَهُوَ أَحَدُ الَّذِينَ سَمِعُوا الْجَزَرِيَّةَ عَلَى صُورِهَا الْأُولَى سَنَةَ ٨٠٠ هـ وَأَجِيزَّ بِهَا، ثُمَّ فَارَقَ أَبَاهُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً، شَرَحَ خَلَالَهَا الْمَنْظُومَةَ حَسْبَمَا سَمِعَهَا قَدِيمًا.

وَقَدْ عَدَّ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزَرِيَّ هَذَا الْمَوْضِعَ إِلَى: (فَأَلْفُ الْلَّجُوفِ)، وَأَثَبَّ هَذَا التَّعْدِيلُ فِي نَسخَةٍ مُوَثَّقَةٍ مِنْ مَنْظُومَتِه (طَبِيَّةُ النَّشْرِ)^(١) الَّتِي ضَمَّنَهَا الْعَدِيدُ مِنْ أَبْيَاتِ الْمَقْدِمَةِ، وَفُرِّيَّتْ عَلَيْهِ سَنَةَ ٨٢٣ هـ، أَيْ بَعْدَ نَظِيمِهِ بِأَرْبِعِ وَعَشْرِينَ سَنَةً تَقْرِيبًا، وَعَلَى هَذَا التَّعْدِيلِ مَضَى شَرَاحُ الْجَزَرِيَّةِ.

...

٣- أَكْثَرُ شَرَاحِ الْجَزَرِيَّةِ اعْتَمَدُوا عَلَى نُسْخَ مُخَالِفَةِ هَذِهِ النَّسخَةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ بِمَا يُشَبِّهُ الْإِجْمَاعَ، وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدُهُمْ خِلَافًا بَيْنَ نُسْخَ الْجَزَرِيَّةِ الَّتِي اطْلَعَ عَلَيْهَا أَشَارَ إِلَى مَا فِي هَذِهِ النَّسخَةِ بِقَوْلِهِ: (وَفِي نَسخَةٍ)، وَلَمْ يُعُوَّلْ عَلَيْهَا فِي الْغَالِبِ، فَهِيَ دَائِمًا عِنْدَهُمْ مَحَلُّ الْحَكَايَةِ - أَعْنِي فِي مَوَاضِعِ الْخَلَافِ - وَلَيْسَ لِلشَّرْحِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِالصُّورَةِ الْأُخِيرَةِ لِلْمَنْظُومَةِ كَمَا قَدَّمْتُ أَهـ.

* * *

(١) الَّذِي فِي الطَّبِيَّةِ - بِحَسْبِ الْطَّبِيعَةِ الَّتِي بَيْنَ يَدِيِّ -: (فَالْلَّجُوفُ لِلْهَاوِي وَأَخْتِيَّهُ وَهِيَ).

* نص الإجازة التي بخط الناظم الإمام ابن الجوزي رحمه الله التي في آخر النسخة
الخطية^(١) :

«الحمد لله وحده، وصلى الله على سيد الخلق محمد وآلها وسلماً .
عرض على جميع هذه المقدمة من نظمي الولد النجيب السعيد اللافظ، سلالة
العلماء، أوحد النجاء، بعية الأذكياء، عين الفضلاء: أبو الحسن علي باشا، ولد الشيخ
الإمام العلامة المرحوم صفي الدين صقر شاه بن أمير خجا بن إيس بن فرغل أحمد،
الخراساني الأصل، ثم التبريزي، وفقه الله تعالى لمراضيه، ورحم الله من سلف من
أهليه؛ من حفظه^(٢) في مجلس واحد حفظ إتقان ولفظ إيقان .

وسمعها بقراءته :

- ابنى أبو بكر أحمد .

- والشيخ الفاضل الحاذق حميد الدين عبد الحميد بن أحمد بن محمد التبريزى
الخسروشاهى .

- والولدان السعیدان التَّجْبِيَانِ الفاضلانِ: أبو الخير محمد، وأبو الثناء محمود،
ابن الشیخ الإمام العالی الصالح المُسْلِكِ، بَرَکَةُ الْمُسْلِمِينَ، عُمْدَةُ الْمُرْشِدِينَ: فَخْرُ الدِّينِ
إِلْيَاسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّورِيِّ حِصَارِيَ .

- وخير الدين خليل بن مصطفى بن أحمد القراسى .

- وشمس الدين محمد بن إبراهيم اليماني الأصل البرصوي المؤيد .

- والمقرئ الفاضل عماد الدين عوض بن علي البرصوي .

- والشيخ أحمد بن محمد الألفوني .

- والمقرئ اللافظ أحمد بن محمد بن خاطر يك القوئي .

(١) استعن في قراءتها وضبطها أعلامها بضبط د. أيمن سويد حفظه الله ص ١٤ .

(٢) متعلق الجاز والمجرور هو قوله: «عرض» .

وَشَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَادَارَ النَّهَارَوَنِيُّ ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ .

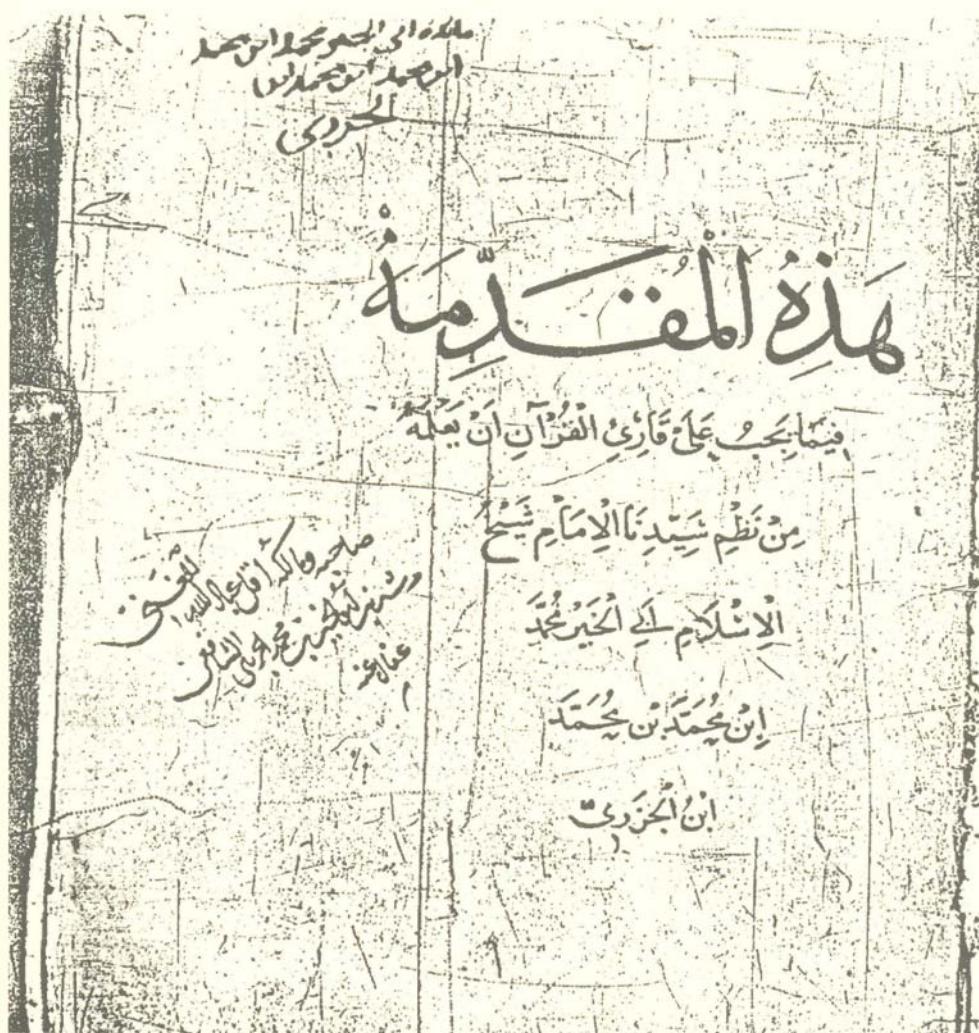
وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرُّومِيُّ عَتِيقُ الْخَادِمِ عَزْ الدِّينِ .

وَصَحَّ ذَلِكَ فِي يَوْمِ السَّبْتِ ، سَادِسَ عَشَرِيِّ الْمُحَرَّمِ ، سَنَةَ ثَمَانِيَّةَ مِائَةً .

وَأَجَزَّتُ لِلْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورَ^(١) وَلِعَلَيِّ بَاشَا رِوَايَتَهَا عَنِّي وَجَمِيعَ مَا يَجُوزُ وَعَنِّي رِوَايَتُهُ ، وَتَلَفَّظْتُ لَهُ بِذَلِكَ .

قَالَهُ وَكَتَبَهُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْجَزَرِيِّ ، حَامِدًا وَمُصَلِّيًّا وَمُسَلِّمًا ، عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ» .

* * *



صورة الصفحة الأولى من النسخة الخطية

وعليها تَمْلِيَكَانِ:

- الذي في أعلى الصفحة: ملک أبي الحَيْرَ مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الجَزَرِيٍّ.

- والذي على يسارها: صاحبُهُ وَمَالِكُهُ أَقْلَ عِبَادُ اللَّهِ الْعَنْيَّيِّ... أَبُو الحَيْرَ بْنُ مُحَمَّدٍ الجَزَرِيٍّ

الشافعِيُّ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ.

وَحَادِرِ الْوَقْتِ رَكِيلًا حَيْرَكَهُ
الْأَدَارُتَ قَبِعَضُ الْجَمَكَةَ
الْأَرْبَقَهُ أَوْ نَصَبُ وَأَشَمَّ
إِشَانَ بِالْقَمَمَهُ رَفْعُ وَضَمَّ

بِنَقْبَهِ لِقَارِئِ الْقُرْآنِ مَقْدِمَهُ
ثُمَّ الْصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ
وَقَدْ تَقْصَيَ نَظَمِيَ الْمُتَلَاهِهَهُ
وَالْمَهْدُ لَهُ لَهَا حَيَّاتَهُ

سَدِّ الْجَاهِ وَمُحَمَّدُ الرَّهْ وَسَلَمَ
سَطَى الْوَلَدُ الْجَيْبُ الْعَيْدُ
الْبَجَابُ بَعْبَهُ الْأَذْكَارُ عَيْنُ
بَاشَادُ الْسَّجِيْنُ الْإِهَامُ الْعَلَامُ
شَاهِرُ الْمِنْجَانِيْنُ اِيْسُ
الْمَسْحَهُ وَصَلَاهُ عَلَى
عَرْضُ عَلَى جَمِيعِهِهِ الْمَعْدَمَهُ
الْلَّانِطُ سَلَالَهُ الْهَمَارُ وَهُدُ
الْفَضَلُّ، اِلَى الْخَيْرِ عَلَى
الرَّحْمَهُ صَفَرُ الْهَرَصِفُ

ابن قندل احمد الخراساني الاصفهاني التبريزی وفقيه الله تعالى
 لراضیه و رحمة الله من سلف من اعلیه مرخنه فرجیس
 واحد حقیقت ایمان و حقیقت ایقان و سمعها بقیة ایمان
 ابوکوکا احمد و الحنفی الناصل ایجاد حمید الفراغی محمد بن
 فوج التبریزی الحسن و شاهی و الولاذ السعید السخیان
 الغاضلیان ابوالکثیر کرد و ابوالشمار محمد اباالبیر الایام العالم
 الصاحب السلاک بر کم السلمین عمن الرشیدین فخر الدین الیاکر عیینه
 السوک حصاری و حیرانی و خلیل مصطفی فخر القیادی و سرالدر
 محمد فیضیمینی الصلی اللہ علیہ وسلم صاحب المولد و المقتدر العاصل عاد الدین
 مسیحی علی الیوبی علیه السلام که بر الائقون و المفتر الالفاظ
 ایمه کوکا ضمیم القوی و سرالدر که ایمه ایمه ایمه ایمه ایمه ایمه
 و ایمه
 کلیبر عیینی و حسوانی و حوز و عیین روایة و ملطفه لذکر خالیه لسیه العین
 کلیبر عیینی و حسوانی و حوز و عیین روایة و ملطفه لذکر خالیه لسیه العین
 کلیبر عیینی و حسوانی و حوز و عیین روایة و ملطفه لذکر خالیه لسیه العین

٢- شروح الجزرية الثلاثة عشر^(١):

اجتَمَعَ عَنِي - بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى - أَكْثَرُ مِنْ عَشْرِينَ شَرْحًا مَطْبُوعًا لِلْمُقْدَمَةِ الْجَزَرِيَّةِ مَا بَيْنَ قَدِيمٍ وَحَدِيثٍ، وَهِيَ الَّتِي تَمَكَّنْتُ مِنْ جَمْعِهَا، ثُمَّ إِنِّي اتَّخَذْتُ مِنْهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ شَرْحًا مُعْتَمِدًا عَلَيْهَا مَعَ اسْتِئْنَاسِي بِبَقِيَّةِ الشَّرُوحِ، وَهَذِهِ الْمُثَلَّثَةُ عَشَرُ شَرْحًا مِنْ أَنْفُسِ الشَّرُوحِ؛ لِجَلَالِهِ قَدْرِ شُرَاحِهِ الَّذِينَ عَلَى رَأْسِهِمْ تَلَامِذَةُ ابْنِ الْجَزَرِيِّ كَوْلَدِهِ أَبِي بَكْرِ وَعَبْدِ الدَّائِمِ الْأَزْهَرِيِّ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي أَقْوَالِ شُرَاحِهِ وَذِكْرِهِمْ لَا خِلَافٌ لِلْتَّسْخِ وَالرِّوَايَاتِ وَالْتَّرْجِيحِ بَيْنَهَا تَبِيَانًا وَحَسْمًا لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْكِلَاتِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ بِمَثَابَةِ الْاجْتِمَاعِ بِهِمْ وَمَسْوِرَتِهِمْ فِي أَمْرِهِمْ، وَلَا يُعَابُ عَلَى بَعْضِ الشُّرَاحِ عَدُمِ اعْتِنَاءِ بِالنَّصْرِ عَلَى ضَبْطِهِمْ وَالْحَدِيثِ عَنْ رِوَايَاتِهِمْ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ تَلَكَ الشَّرُوحَ تَعُودُ أَهْمِيَّتُهَا إِلَى مَا أَتَبَتَهُ شُرَاحُهَا مِنْ أَفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ عَمَّا فِي الشَّرُوحِ الْأُخْرَى، وَكَفَى بِهَا بُعْيَةً.

وَإِلَيْكَ أَسْمَاءَ تَلَكَ الشَّرُوحِ وَأَصْحَابِهَا تَبَاعًا مُقَدَّمًا أَقْدَمَهُمْ وَفَاءً عَلَى مَنْ يَلِيهِ، مَعَ بَيَانِ لِمَقْدَارِ اعْتِنَاءِ كُلِّ شَارِحٍ بِضَبْطِ الْفَاظِهَا وَذِكْرِ اخْتِلَافِ التَّسْخِ وَالرِّوَايَاتِ:

١- «الْحَوَاشِيُّ الْمُفْهَمَةُ فِي شَرْحِ الْمُقْدَمَةِ»، لِلْعَلَامَةِ أَبِي بَكْرِ الْحَمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَزَرِيِّ، الْمُعْرُوفُ بـ«ابْنِ النَّاظِمِ»، ت: ٨٢٧هـ وَقِيلُ: ٨٣٥هـ.

وَهُوَ أَوَّلُ شَرْحٍ لِهَذِهِ الْمُنْظَوَّمَةِ الْمُبَارَكَةِ الَّتِي تَلَقَّاها عَنْ نَاظِمِهَا رَحْمَةُ اللَّهِ فِي صُورِهَا الْأُولَى كَمَا سَيَقَ بِيَانُهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَحْرُصْ عَلَى ضَبْطِ الْفَاظِهَا سُوَى التَّزْرِ الْيَسِيرِ.

٢- «الْطَّرَازَاتُ الْمُعْلَمَةُ فِي شَرْحِ الْمُقْدَمَةِ»، لِلْعَلَامَةِ عَبْدِ الدَّائِمِ بْنِ عَلِيِّ الْحَدِيدِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، ت: ٨٧٠هـ، وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ.

وَهُوَ ثَانِي شَرْحٍ وَصَلَّنَا بَعْدِ شَرْحِ ابْنِ النَّاظِمِ، وَيُمَتَّزُ بِذِكْرِ نُقُولَاتِ شَفَاهِيَّةٍ مِنْ فِي نَاظِمِهَا ابْنِ الْجَزَرِيِّ حَوْلَ تَغْيِيرِ الْفَاظِهَا وَمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ النَّاظِمُ آخِرًا، كَمَا اعْتَنَى أَيْضًا بِضَبْطِ الْفَاظِهَا وَذِكْرِ بَعْضِ التَّنْبِيَّهَاتِ الْعَرُوضِيَّةِ.

(١) انظر قائمة مصادر التحقيق لمعرفة بيانات الطبعات التي اعتمدتها.

- ٣- «الحواشي الأزهريّة في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية»، للعلامة خالد بن عبد الله الأزهري، ت: ٩٠٥ هـ.
- ذكر في أول شرحه أنه تلقى المقدمة الجزرية عن شيخه عبد الدائم الأزهري الذي تلقاها عن ناظمها ابن الجزري.
- وهو يشير إلى بعض النسخ أحياناً إلا أنه ينذر أن يضبط شيئاً من ألفاظها.
- ٤- «الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية»، للعلامة أبي الفتح محمد بن محمد المزيّي، ت: ٩٠٦ هـ، وهو من تلاميذ ابن الجزري.
- وشرحه أشبه ما يكون بشرح ابن الناظم، إلا أنه توسع كثيراً في مسائل اللغة، ويکاد يخلو من ضبط أو إشارة إلى اختلاف الروايات.
- ٥- «اللآلئ^(١) السنية في شرح المقدمة الجزرية»، للعلامة أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، ت: ٩٢٣ هـ.
- ذكر في أول شرحه أنه أخذها عن أحمد بن أسد الأميّوطى الذي أخذها عن ناظمها ابن الجزري، وذكر إسناداً آخر.
- ويکاد شرحه يخلو من الحديث عن ضبطها.
- ٦- «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية»، للعلامة زكريا بن محمد الأنصاري، ت: ٩٢٦ هـ.
- له عناية بضبط ألفاظها وذكر اختلاف النسخ.
- ٧- «شرح المقدمة الجزرية»، للعلامة عصام الدين أحمد بن مصطفى، المعروف بـ«طاشُّ كُبْرِي زَادَه»^(٢)، ت: ٩٦٨ هـ.
- عني بغيرها كاملاً، وإن كان في بعض أعاريبه يُعدُّ عن الصواب، وعني أيضاً بذكر الاختلافات بين النسخ، وله إشارة مفيدة في وزنها.

(١) ويُسمى: «العقود».

(٢) ومنهم من يصل الشين بالكاف: طاشكيري زاده.

- ٨- «الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية»^(١)، للعلامة محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبـي التاذـيـ، المعـرـوفـ بـ«ابـنـ الحـنـبـلـيـ»، تـ: ٩٧١ـهـ. ذـکـرـ إـسـنـادـ إـلـىـ النـاظـمـ وـفـيـ أـرـبـعـةـ رـجـالـ، وـقـدـ عـنـيـ بـضـبـطـ مـاـ أـشـكـلـ مـنـ أـلـفـاظـهـ، مـعـ ذـکـرـ لـاـخـلـافـ السـنـخـ، وـاـهـتـمـاـهـ بـالـحـدـيـثـ عـنـ الـوزـنـ فـيـ الـعـدـيدـ مـنـ تـرـاـكـيـهـ.
- ٩- «المـنـحـ الـفـكـرـيـةـ فيـ شـرـحـ المـقـدـمـةـ الـجـزـرـيـةـ»، للـعـلـمـةـ مـلـاـ عـلـيـ بـنـ سـلـطـانـ القـارـيـ، تـ: ١٠١٤ـهـ.
- يـعـدـ هـذـاـ الشـرـحـ مـنـ أـوـسـعـ الشـرـوحـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ، وـلـهـ الـيـدـ الطـوـلـيـ فـيـ ضـبـطـ الـفـاظـهـ وـذـکـرـ السـنـخـ وـالـرـوـاـيـاتـ وـالـتـرـجـيـحـ بـيـنـهـاـ وـالـرـدـ عـلـىـ مـنـ سـبـقـهـ مـنـ الشـرـاحـ^(٢) فـيـ أـعـارـيـهـ وـاـخـتـيـارـهـمـ لـأـلـفـاظـهـ، وـبـيـدـوـ أـنـ اـعـتـمـدـ عـلـىـ شـرـحـيـ خـالـدـ الـأـزـهـرـيـ وـزـكـرـيـاـ الـأـنـصـارـيـ.
- ١٠- «الفـوـاـدـ الـمـسـعـدـيـةـ فـيـ حـلـ الـأـلـفـاظـ الـمـقـدـمـةـ الـجـزـرـيـةـ»، للـعـلـمـةـ عـمـرـ بـنـ إـبـرـاهـيمـ الـمـسـعـدـيـ، تـ: ١٠١٧ـهـ.
- ذـکـرـ فـيـ أـوـلـ شـرـحـهـ أـنـهـ يـرـوـيـهـ مـنـ نـحـوـ خـمـسـيـنـ طـرـيـقاـ، غـيـرـ أـنـهـ لـمـ يـعـتـنـ بـضـبـطـ الـفـاظـهـ وـذـکـرـ نـسـخـهـ سـوـىـ التـنـرـ الـيـسـيرـ.
- ١١- «الـجـوـاـهـرـ الـمـضـيـةـ عـلـىـ الـمـقـدـمـةـ الـجـزـرـيـةـ»، للـعـلـمـةـ أـبـيـ الـفـتوـحـ سـيـفـ الـدـينـ اـبـنـ عـطـاءـ اللـهـ الـفـضـالـيـ الـبـصـيرـ، تـ: ١٠٢٠ـهـ.
- عـنـيـ بـأـعـرـابـ أـكـثـرـ الـفـاظـهـ، وـذـکـرـ نـسـخـهـ، وـهـوـ فـيـ الـحـقـيـقـةـ اـعـتـمـدـ اـعـتـمـادـ كـبـيـراـ عـلـىـ شـرـحـ اـبـنـ الـحـنـبـلـيـ «ـفـوـاـدـ السـرـيـةـ»ـ وـإـنـ لـمـ يـصـرـحـ بـذـلـكـ.
- ١٢- «ـفـوـاـدـ الـمـفـهـمـةـ فـيـ شـرـحـ الـجـزـرـيـةـ الـمـقـدـمـةـ»ـ، للـعـلـمـةـ مـحـمـدـ بـنـ عـلـيـ بـنـ يـوسـفـ الشـرـيفـ الـتـونـسـيـ، المعـرـوفـ بـ«ـابـنـ يـالـوـشـةـ»ـ، تـ: ١٣١٤ـهـ.

(١) لـدـيـ نـسـخـةـ خـطـيـةـ لـهـذـاـ شـرـحـ اـسـتـأـنـسـتـ بـهـ.

(٢) مـرـادـ مـلـاـ عـلـيـ الـقـارـيـ بـ«ـالـرـوـمـيـ»ـ: طـاشـ كـبـرـيـ زـادـهـ، وـمـرـادـهـ بـ«ـالـمـصـرـيـ»ـ: الـفـضـالـيـ، أـمـاـ ذـکـرـهـ لـلـشـارـحـ «ـالـيـمـانـيـ»ـ أـوـ «ـالـيـمـنـيـ»ـ فـلـمـ أـمـكـنـ مـنـ مـعـرـفـتـهـ، وـلـعـلـهـ بـحـرـقـ الـحـضـرـمـيـ إـلـاـ أـنـهـ صـرـحـ بـاسـمـهـ فـيـ مـوـضـعـ مـنـ شـرـحـهـ.

لا يخلو من بعض الأعاريب وذکر التسخن.

١٣ - «المِنْحَةُ العَطْرِيَّةُ فِي شِرْحِ المِقدَّمةِ الْجَزَرِيَّةِ»، للعلامة أبي نصر محمد أعظم ابن كدای الھروی البُنَابَادِیٌّ، توفي في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري. قام بإعراب الجزرية كاملةً وتقسيطها عروضياً، أما ما ذكره من اختلاف التسخن فكان أَعْلَبُهُ نقلأً من شرح ملا علي القاري.

وأَحْسَبُ - والله أعلم - أنَّ روایاتِ المقدمةِ الجزريةِ الصحيحةَ لا تَخْرُجُ غالباً عَمَّا ذَكَرُهُ واعتمَدَهُ أولئكَ الْثَلَاثَةَ عَشَرَ شارحاً.

* * *

٣- طبعات «المقدمة الجزرية»:

لا شك أن للمحققين جهودهم المباركة في الاعتناء بضبطها وتتبع نسخها واختلاف ألفاظها، لذا حرصت على جمْع تلك الطبعات للاستئناس بها، فبلغ ما جمَعْتُ منها - ولله الحمد - سبعة عشرَ طبعةً، وهي ^(١):

- ١- طبعة العلامة علي محمد الضياع، ضمن «إتحاف البررة بالمتون العشرة».
- ٢- طبعة الشيخ د. أيمن سويد.
- ٣- طبعة الشيخ أيمن سعيد.
- ٤- طبعة الشيخ د. أشرف طلعت.
- ٥- مذكرة الشيخ حسن بن مصطفى الوراقي، المسمّاة: «إعانة المستفيد بضبط متى التحفة والجزرية في علم التجويد» ^(٢).
- ٦- طبعة الشيخ سيد بن مختار أبو شادي، المسمّاة: «إتحاف البرية بضبط متى التحفة والجزرية»، بتقريظ كل من: الشيخ د. أحمد عيسى المعصراوي، والشيخ أحمد ابن عبد الرحيم بن عبد الرحمن، والشيخ حسن بن مصطفى الوراقي.
- ٧- طبعة الشيخ حمد الله حافظ الصفتى، ضمن «سلسلة متون التجويد».
- ٨- طبعة الشيخ عبد الله بن محمد الشمراني، ضمن «الجامع للمتون العلمية».
- ٩- طبعة الشيخ عبد الحكيم بن أبي رواش، بتقريظ الشيخ محمد عبد الحميد أبو رواش.
- ١٠- طبعة الشيخ د. ياسر بن إبراهيم المزروعي.
- ١١- طبعة بمراجعة وتدقيق الشيخ محمد حسام سبسيبي.
- ١٢- طبعة الشيخ جمال بن إبراهيم القرش، المسمّاة: «الخلاصة في ضبط متى

(١) انظر قائمة مصادر التحقيق لمعرفة بيانات الطبعات.

(٢) جميع التفاصيل عن هذه المذكرة لم تتمكن من عزوها إلى أرقام الصفحات؛ لكونها غير مطبوعة وإنما هي منشورة على شبكة الإنترنت.

تحفة الأطفال والمقدمة الجزرية»، بتقرير الشیخ د. عبد العزیز بن عبدالحفیظ بن سلیمان.

١٣ - طبعة الشیخ د. محمد بن شریعی.

١٤ - طبعة عُنی بها مركز ابن الجزری الاسلامی لتحفیظ القرآن الکریم وتدريس علومه، الرفاع الشرقي - البحرين.

١٥ - طبعة عُنیت بها الإدارة المركبة للمعاهد الأزهرية.

١٦ - طبعة باکستانیة قديمة علیها شرح باللغة الأردنیة وحوالی بالعربیة، لمحمد أظہر حسن، ورمزت لها بـ«الثانية».

١٧ - وهناك طبعة باکستانیة أخرى رمزت لها بـ«الأولی».

هذا ولئن تخلُّ معظم هذه الطبعات من التصحیف وعدم الضبط السليم إلا من رَحِمَ على تَبَاعُنِ فيما بینها، ولعل أَحْکَمَ تلك الطبعات التي جَمَعَتْ بین المنظومتين - والله أعلم - هي طبعة الشیخ أیمن سعید حفظه الله، وفي كُلِّ خیرٍ.

* * *

* سادساً: منهجي في ضبط «المقدمة الجزرية» والتعليق عليها:

١ - ضبط المنظومة كاملة بالشكل وعلامات الترقيم المناسبة.

٢ - قُمْتُ بِتَتَّبِعُ أقوالِ الشَّرَاحِ وَجَمِيعِهَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِضَبْطِ الْأَفَاظِهَا وَالْخَلَافِ الْسُّنْخِ
وَالرَّوَايَاتِ^(١)، وَأَهْمَلْتُ الْأَعْارِبَ الَّتِي لِيْسَ لَهَا أثْرٌ فِي الضَّبْطِ، أَوِ الَّتِي كَانَتْ لِالْأَفَاظِ
وَاضْحَىَّ، فَإِنْ كَانَ مِنْ تَعْلِيقٍ عَلَى مَا كَانَ وَاضْحَىَّ وَجَلَّتْ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْفَائِدَةِ وَزِيادةِ التَّوْكِيدِ.

أَمَّا مَا نَقَلْتُهُ عَنِ الشَّرَاحِ حَوْلَ بَعْضِ مَسَائِلِ التَّجْوِيدِ أَوْ بَعْضِ الْمَعَانِي فَلَأَنَّ فِيهَا
إِشَارَةً إِلَى ضَبْطِ الْأَفَاظِ أَوْ تَحْدِيدِهَا لِبَعْضِ الرَّوَايَاتِ.

كَمَا نَقَلْتُ بَعْضَ التَّعْلِيقَاتِ لِمُحَقِّقِي الشَّرُوحِ وَالْطَّبُعَاتِ؛ لِمَا حَوَّتْ مِنْ فَوَائِدَ
وَتَنْبِيهَاتٍ.

٣ - كَانَ اعْتِمَادِي عَلَى عَبَارَاتِ الشَّرَاحِ وَمَا شَرَحُوهُ مِنْ الْأَفَاظِ، وَلَمْ أَعْتِمِدْ غَالِبًا
عَلَى مُحَقِّقِي الشَّرُوحِ فِي ضَبْطِهِمْ لِأَبِيَاتِهَا؛ حِيثُ انْصَبَّ اهْتِمَامُهُمْ عَلَى خَدْمَةِ
الشَّرِحِ وَأَهْمَلَ التَّدْقِيقَ فِي الْأَبِيَاتِ، وَبَعْضُهُمْ اعْتَمَدَ الرَّوَايَةَ الَّتِي يَحْفَظُهَا دُونَ وَضْعِيَّةٍ
أَعْتَبَارِ لِمَا فِي الشَّرِحِ الْمُخْطُوطِ الَّذِي يَقُولُ بِتَحْقِيقِهِ، وَبَعْضُهُمْ - هَدَاهُمُ اللَّهُ - يُبَيِّنُ
خَلَافَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّارِخُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ اسْتَدْرَاكِ عَلَيْهِمْ فَإِنَّمَا أَحَدَرُ مَا صَنَعُوا.

٤ - بَعْدَ ذِكْرِ الرَّوَايَةِ فَإِنِّي أُتَبِعُهَا بِأَسْمَاءِ الشَّرَاحِ الَّذِينَ اعْتَمَدُوهَا مُقَدَّمًا أَقْدَمَهُمْ
وَفَقَاءً عَلَى مَنْ يَلِيهِ^(٢)، أَوْ أَكْتَفِي بِأَقْوَالِ الشَّرَاحِ فِيهَا، وَلَمْ أَنْقُلْ عَبَارَاتِ الْبَرَنَابَادِيِّ الَّتِي
أَخَذَهَا بِحِرْوَفَهَا مِنْ شَرِحِ الْقَارِيِّ، مُكْتَفِيًّا عَنْهُ بِالْقَارِيِّ^(٣).

٥ - عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَهْمَمِ الْسُّنْخِ الْخَطِيَّةِ - الَّتِي سَمَّيْتُهَا: «نَسْخَةِ النَّاظِمِ» -
وَنَفَاسِتَهَا إِلَّا أَنِّي جَعَلْتُهَا آخِرًا بَعْدَ تَعْدَادِ الشَّرُوحِ؛ لِمَا طَرَأَ عَلَيْهَا - كَمَا تَقَدَّمَ - مِنْ
التَّغْيِيرَاتِ، وَلِمُخَالَفَتِي لَهَا فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ احْتَكَامًا لِأَقْوَالِ الشَّرَاحِ وَالْوَزْنِ وَغَيْرِ ذَلِكِ

(١) لَمْ أُغْنَ كَثِيرًا بِتَوْجِيهِ الرَّوَايَاتِ؛ فِي الشَّرُوحِ غُنْيَةٌ لِمَنْ أَرَادَ التَّبَيِّنَ وَالْإِسْتَرَادَةَ.

(٢) عَلَى الرُّغْمِ مِنْ تَقَدُّمِ الْقَارِيِّ عَلَى الْفَضَالِيِّ فِي الْوَفَاءِ إِلَّا أَنِّي قَدَّمْتُ الْأَخِيرَ عَلَى صَاحِبِهِ فِي الذِّكْرِ؛
لَأَنَّ الْقَارِيِّ قدْ نَقَلَ عَنِ الْفَضَالِيِّ وَتَعَقَّبَهُ.

(٣) قَالَ الْبَرَنَابَادِيُّ صَ ٣: «... فَنَقَلْتُ مِنْ الْمَنْحِ الْفَكِيرِيَّةِ كَثِيرًا وَمِنْ غَيْرِهِ قَلِيلًا» اهـ.

مِن الاعتبارات الأخرى.

٦ - قُمْتُ بِتَسْيُّعِ مَا وَقَعَ فِي مُحَقَّقُو الشِّرْوَحِ وَالْطَّبَعَاتِ مِن تَصْحِيفَاتِ وَأَوْهَامٍ؛ إِنَّا يُظْنَنَّ بِأَنَّهَا صَوَابٌ أَوْ جَائِزَةٌ، مَعَ إِغْفَالِي لِلْعَدِيدِ مِنَ الْأَخْطَاءِ الْوَاضِحَةِ الَّتِي لَا تَسْتَحِقُ التَّبَيِّنَ.

٧ - قُمْتُ بِالْتَّعْلِيقِ عَلَى بَعْضِ عَبَارَاتِ الشُّرَاحِ وَالْمُحَقَّقِينَ بِفَائِدَةٍ أَوْ تَوْضِيْحٍ أَوْ تَعْقِيْبٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكِ مِنَ التَّبَيِّنَاتِ الَّتِي فِيهَا بَيَّنَ لِشَيْءٍ مِنَ الْأَعْارِبِ.

٨ - قُمْتُ بِإِيْرَادِ الْآيَاتِ الْمَرَادَةِ لِبَعْضِ الْمُفَرَّدَاتِ الْقُرَآنِيَّةِ الْوَارَدَةِ فِي النَّظَمِ زِيَادَةً فِي تَوْثِيقِ ضَبْطِهَا، وَقَدْ اكْتَفَيْتُ بِآيَةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَ تَعْدِيدِ الشَّوَاهِدِ غَالِبًاً.

٩ - لَمْ أَدْعُ رَوَايَةً عَيْنَ مُوزَوْنَةً إِلَّا نَصَّصْتُ عَلَى عَدَمِ اتِّزَانِهَا، فَمَا عَدَاهَا فَهُوَ مُوزَوْنٌ.

١٠ - هُنَاكَ أَمْوَرٌ خَاصَّةٌ بِالْوَزْنِ اكْتَفَيْتُ غَالِبًاً بِالنَّصْ عَلَيْهَا دُونَ ذِكْرِ الشُّرَاحِ الَّذِينَ أَشَارُوا إِلَيْهَا، كَنْقَلٍ حَرْكَةَ الْهَمْزَةِ، وَتَسْكِينٍ هَاءَ الْضَّمِيرِينَ «هُوَ» وَ«هِيَ» وَعِينٍ «مَعَ»، وَقَصْرِ الْمَمْدُودِ، وَنَحْوِ ذَلِكِ، وَحَمَلَنِي عَلَى ذَلِكَ تَسَاهُلٌ بَعْضِ الْمُحَقَّقِينَ فِيهَا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَأْثِيرِ الْوَزْنِ بِهَا.

١١ - إِذَا جَاءَ حَرْفُ الرَّوِيِّ مُقَيَّدًا^(١) وَكَانَ فِي الْأَصْلِ مُشَدَّدًا فَإِنِّي أَشِيرُ إِلَى كَوْنِهِ مُشَدَّدًا بِوَضْعِ السَّكُونِ فَوْقَ الشَّدَّةِ هَكَذَا: «مَدٌ» «يُمَدٌ».

١٢ - قُمْتُ بِالنَّصْ عَلَى أَيَّاتِ الْجَزَرِيَّةِ الْوَارَدَةِ فِي طَبِيَّةِ التَّسْرِ، مَعَ التَّبَيِّنِ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْ فَرْوَقٍ بَيْنِهِمَا.

١٣ - مَرَادِي بِقَوْلِي: «الْمُحَقَّقُ» أَوْ «الْمُحَقَّقَةُ» هُوَ مُحَقَّقُ الشِّرْحِ أَوِ الْطَّبَعَةِ، وَلَسْتُ أَنَا الْمَقْصُودُ.

١٤ - بِالنَّسْبَةِ لِشِرْحِ ابْنِ النَّاظِمِ فَإِنَّ عَزْوِي إِلَيْهِ إِلَى طَبَعَةِ الشِّيْخِ فَرَغْلِي عَرَبَوِيِّ، إِلَّا أَنِّي أَحِيَّنَا أَعْزُو إِلَى نَسْخَةِ حَطَّيَّةِ لَدَيِّي هِيَ أَقْدَمُ مِنَ النَّسْخِ السَّبْعِ الَّتِي اعْتَدَ عَلَيْهَا

المُحَقَّقُ؛ فإنَّ أَقْدَمَ نسخَةً لدِيهِ مَنسُوَخَةٌ سَنَةُ ٩٥١ هـ، بَيْنَمَا النسخَةُ الَّتِي بِحُوزَتِي مَنسُوَخَةٌ سَنَةُ ٨٩٣ هـ، وَكَذَلِكَ شَرْحُ ابْنِ الْحَبْلَى فَلَدَى مِنْهُ نسخَةٌ حَاطِيَّةٌ اسْتَأْنَسْتُ بِهَا.

١٥ - بِالنَّسْبَةِ لِشَرْحِ مُلَّا عَلَيِ الْقَارِيِّ «المنْحُ الْفَكْرِيَّةِ» جَعَلَتْ طَبَعَةُ أَسَامِةِ عَطَايَا أَصْلًا، وَقَابَّلَتْهَا بِالطَّبَعَتَيْنِ الْأَخْرَيَيْنِ الْمُذَكُورَتَيْنِ فِي قَائِمَةِ مَصَادِرِ التَّحْقِيقِ، وَكَذَا الْحَالُ مَعَ شَرْحِ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ «الدِّقَائِقُ الْمُحْكَمَةُ» حِيثُ جَعَلَتْ طَبَعَةُ دُ. نَسِيبِ نَشَاوِي أَصْلًا مَعَ مَقَابِلَتِهَا بِالطَّبَعَتَيْنِ الْأَخْرَيَيْنِ، وَقَدْ اقْتَصَرَتْ فِي تِلْكَ الطَّبَعَاتِ عَلَى ذِكْرِ الْفَروْقَاتِ الْهَامَةِ.



ترجمة^(١) موجزة لابن الجزري رَحْمَةُ اللَّهِ

هو شيخ القراء والمحدثين، وإمام الأداء والموجودين، شيخ الدنيا في القراءات والتجويد من عصره إلى عصرنا: العلامة الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، شمس الدين، أبو الخير الدمشقي الشافعى، ويُعرف بـ«ابن الجزري».

كان أبوه تاجراً، فَحَجَّ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسَبْعَ مِئَةٍ، وَشَرِبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ بَيْنَةَ وَلَدِ عَالِمٍ، فَوُلِدَ لَهُ أَبُوهُ مُحَمَّدٌ هَذَا بَعْدَ صَلَاةِ التَّرَاوِيْحِ، فِي لَيْلَةِ السَّبْتِ الْخَامِسِ وَالْعَشْرِيْنِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُعَظَّمِ، سَنَةً إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَسَبْعَ مِئَةٍ، دَاهِنَ حَطَّ القَصَاعِينَ بَيْنَ السُّورَيْنِ بِدِمْشَقَ الْمُحَرَّوْسَةِ.

وَنَشَأَ بِهَا، فَحَفِظَ الْقُرْآنَ وَأَكْمَلَهُ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَامًا، وَصَلَّى بِهِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً.

وَأَفْرَدَ الْقِرَاءَتِ وَعُمُرُهُ خَمْسَ عَشَرَةَ سَنَةً عَلَى الشِّيْخِ عَبْدِ الْوَهَابِ بْنِ السَّلَارِ، وَأَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الطَّحَانِ، وَأَحْمَدَ بْنِ رَجَبِ.

وَجَمَعَ الْقِرَاءَتِ بِمُضْمِنٍ كُتُبٍ عَلَى الشِّيْخِ أَبِي الْمَعَالِيِّ ابْنِ الْلَّبَانِ وَعُمُرُهُ سَبْعَةَ عَشَرَ عَامًا.

وَحَجَّ مِرَارًا، وَرَحَلَ إِلَى مِصْرَ تَكْرَارًا، وَفِي كُلِّ الرَّحَلَاتِ يَلْتَقِي بِالْأَئِمَّةِ الْقِرَاءِ وَيَتَلَقَّى عَنْهُمْ وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ.

وَسَمِعَ الْحَدِيثَ مِمَّنْ بَقَى مِنْ أَصْحَابِ الدِّمِيَاطِيِّ وَالْأَبْرُقُوْهِيِّ، وَمِنْ جَمَاعَةِ مِنْ أَصْحَابِ الْفَخْرِ ابْنِ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِمْ.

(١) نقلتها بحروفها من مقدمة تحقيق الجزرية لفضيلة الشيخ د. أيمان سعيد حفظه الله، وانظر: «غاية النهاية» لابن الجزري ٢٤٧/٢، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي ٢٥٥/٩.

وأخذ الفقيه عن الشيخ عبد الرحيم الإسنيوي وغيره.

وقرأ بمصر الأصول والمعانى والبيان على الشيخ ضياء الدين سعد الله القزويني، وأخذ عن غيره، وأذن له بالإفتاء شيخ الإسلام أبو الفداء إسماعيل بن كثير، والشيخ ضياء الدين، وشيخ الإسلام البليقيني.

وجلس للإقراء تحت قبة السر من الجامع الأموي سنتين، وولى مشيخة الإقراء الكبرى بتربة أم الصالح، وقرأ عليه القراءات جماعة كثيرون، وابتلى بدمشق للقرآن مدرسة سماها «دار القرآن الكريم».

ولى قضاء الشام سنة ثلاث وتسعين وسبعين مئة.

ثم دخل بلاد الروم، فنزل بمدينة «يرصه» دار الملك العادل المجاهد بايزيد ابن عثمان، فأكرمه وعظمه وأنزله عند بضع سنتين، فنشر علم القراءات والحديث وانتفعوا به، وأكمل القراءات العشر عليه فيها جماعة كثيرون، وألف فيها كتاب «السر في القراءات العشر» في مجلدين.

ثم كانت الفتنة التيمورية في بلاد الروم في سنة خمس وثمانين مئة، فأخذ الأمير تيمور من الروم وحمله إلى بلاد ما وراء النهر، فأنزله بمدينة «كش»، فقرأ عليه بها وبسم قند جماعة.

ثم دخل مدينة «هراء» بعد وفاة الأمير تيمور، فقرأ عليه للعشر جماعة، ثم دخل مدينة «يزد»، ثم «أصفهان»، وقرأ عليه بها جماعة، ثم وصل إلى مدينة «شيراز» فأمسكه بها سلطانها وألزمها القضاء، فبقي فيها مدة، وقرأ عليه بها خلق كثيرون.

ثم أراد الحج، فسافر عن طريق «البصرة»، ولم يجاوز بلدة «عنيزة» بمرحلتين أخذ الأعراب منبني لام، ثم تركوه وأخذوا كل ما معه، فعاد إلى «عنيزة»، ونظم بها «الدراة» في القراءات الثلاث، ثم يسر الله له الحج، وجاور في الحرمين الشريفين مدة، وقرأ عليه فيما جماعة.

وله مُصنَّفَاتٌ كثيرةٌ بين مَثُورٍ وَمَنْظُومٍ، جُلُّها في عِلْمِ القراءاتِ والتجويدِ، فِيمَا صَنَّفَ :

- «الشَّرْ في القراءاتِ العَشْرِ»، وَنَظَمَهُ فِي «طَبِيَّةِ الشَّرِّ».
- «الدُّرَرُ الْمُضِيَّةُ» في القراءاتِ الْثَّلَاثُ الْمَرْضِيَّةُ.
- «المُقدَّمةُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى قارئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ».
- «غايةِ الْمَهَرَةِ» في الْزِيَادَةِ عَلَى الْعَشْرَةِ.
- «الجوهرةُ» في النحو.
- «الهدايةُ إِلَى عِلْمِ الْرَوَايَةِ».
- «ذَاتُ الشَّفَا» في سيرةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ الْخُلَفَاءُ.
- «تَقْرِيبُ النَّشْرِ».
- «تَحْبِيرُ التَّيسِيرِ».
- «غايةِ النَّهَايَةِ» في طبقاتِ الْقُرَاءَةِ.
- «نَهَايَةُ الدِّرَائِيَّاتِ» في أَسْمَاءِ رِجَالِ القراءاتِ.
- «الْتَّمَهِيدُ» في عِلْمِ التَّجويدِ.
- «مَنْجَدُ الْمَقْرَئِينَ».
- «الْتَوْضِيْحُ» في شرحِ المصابيحِ.
- «الْحِصْنُ الْحَصِينُ» من كلامِ سَيِّدِ الْمَرْسُلِينَ في الأَذْكَارِ.
- وَالْفَغَّ غَيْرَ ذَلِكَ في التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقِهِ وَالْعَرَبِيَّةِ.

تُوفِيَ رَحْمَةَ اللَّهِ فِي «شِيرَازَ» ضَحْوَةِ الْجَمِيعِ، الْخَامِسُ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ثَلَاثِ وَثَلَاثِينَ وَثَمَانِيَّةٍ، وَدُفِنَ بَدَارِ الْقُرْآنِ الَّتِي أَنْشَأَهَا هُنَاكَ، وَكَانَ جَنَازَتُهُ مَشْهُودَةً، تَعَمَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ، وَأَسْكَنَهُ فَسِيْحَ جَنَّتِهِ، آمِينَ.

مِنْظَفَةُ الْمُقْلِمِينَ

فِيمَا يَحْبُّ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ

المسماة

المقدمة الجزرية

من نظم إمام الحفاظ ومحجّة القراء

محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجرّي

رحمه الله تعالى

(٥٨٣٣-٧٥١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْظُومَةُ الْمُقْدَمَةِ

فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ

[مُقْدَمَةُ «الْجَزَرِيَّةِ»]

مُحَمَّدُ أَبْنُ الْجَزَرِيِّ الْشَّافِعِيُّ:
عَلَى نَبِيِّهِ وَمُضْطَفَاهُ
وَمُقْرِئِ الْقُرْآنِ مَعْ مُحِبِّهِ
فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ»
قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْلًا أَنْ يَعْلَمُوا
لِيَنْتَطِقُوا بِأَفْصَحِ الْلُّغَاتِ
وَمَا الَّذِي رُسِّمَ فِي الْمَصَاحِفِ
وَتَاءُ أَنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِهَا

- ١ - يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعِ
- ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ
- ٣ - مُحَمَّدٌ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
- ٤ - وَبَعْدُ: إِنَّ هَذِهِ «مُقْدَمَةُ
- ٥ - إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمٌ
- ٦ - مَخَارِجُ الْحُرُوفِ وَالصَّفَاتِ
- ٧ - مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ
- ٨ - مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا

١- بَابُ مَخَارِجُ الْحُرُوفِ

عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مِنْ أَخْتَبِرْ
حُرُوفَ مَدَ لِلْهَوَاءِ تَثْتَهِي
ثُمَّ لِوَسْطِهِ: فَعَيْنُ حَاءُ
أَفْصَنِ الْلِّسَانِ فَوْقُ، ثُمَّ الْكَافُ
وَالْضَّادُ: مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

- ٩ - مَخَارِجُ الْحُرُوفِ: سَبْعَةُ عَشْرَ
- ١٠ - فَالِيفُ: الْجَوْفِ وَأَخْتَاهَا، وَهِيَ
- ١١ - ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ: هَمْزُ هَاءُ
- ١٢ - أَذَنَاهُ: غَيْنُ خَاؤُهَا، وَالْقَافُ:
- ١٣ - أَسْفَلُ، وَالْوَسْطُ: فَجِيمُ الْشِّينِ يَا،

وَاللَّامُ: أَذَنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا
وَالرَّاءُ: يُدَانِيهِ لِظَّهَرِ أَدْخَلُ
عُلِّيَا الْثَّنَائِيَا، وَالصَّفِيرُ: مُسْتَكِنُ
وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّالِثُ: لِلْعُلِّيَا
فَالْفَالْفَا مَعَ أَطْرَافِ الْثَّنَائِيَا الْمُشْرِفَةُ
وَغَيْنَهُ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

- ١٤ - الْأَضْرَاسِ مِنْ أَيْسَرِ أَوْ يُمْنَاهَا،
- ١٥ - وَالثُّنُونُ: مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ أَجْعَلُوا
- ١٦ - وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّالِثُ: مِنْهُ وَمِنْ
- ١٧ - مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الْثَّنَائِيَا السُّفْلَى،
- ١٨ - مِنْ طَرَفِهِمَا، وَمِنْ بَطْنِ الْشَّقَةِ:
- ١٩ - لِلشَّفَّتَيْنِ: الْوَأْوَ بَاءُ مِيمُ،

٢- بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ

مُتَفَتِّحٌ مُضْمَتَةُ، وَالضَّدُّ قُلْ
شَدِيدُهَا لَفْظُ: «أَجْدُ قَطِ بَكْتُ»
وَسَبْعُ عُلُوِّ: «خُصٌ ضَعْطٌ قِظٌ» حَصْرٌ
وَ«فَرَّ مِنْ لُبٌ»: الْحُرُوفُ الْمُذْلَقَةُ
قَلْقَلَةُ: «قُطْبٌ جَدٌ»، وَاللَّيْنُ:
قَبْلَهُمَا، وَالْأَنْجَرَافُ: صُحَّحا
وَلِلْتَّفَسِّيِّ: الشِّينُ، ضَادًا: أَسْتَطْلَنْ

- ٢٠ - صِفَاتُهَا: جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفْلٌ
- ٢١ - مَهْمُوسُهَا: «فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكْتُ»
- ٢٢ - وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ: «لِنْ عُمْرُ»
- ٢٣ - وَصَادُ ضَادُ طَاءُ ظَاءُ: مُطْبَقَةٌ
- ٢٤ - صَفِيرُهَا: صَادُ وَزَائِي سِينُ،
- ٢٥ - وَأُوْ وَيَاءُ سُكَّنَا، وَأَنْفَتَحَا
- ٢٦ - فِي الْلَّامِ وَالرَّاءِ، وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلَ

٣- بَابُ التَّجْوِيدِ

مَنْ لَمْ يُجَوِّدُ الْقُرْآنَ آثِمُ
وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا
وَزِيَّنَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ

- ٢٧ - وَالْأَخْذُ بِالْتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمٌ
- ٢٨ - لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهُ أَنْزَلَهُ
- ٢٩ - وَهُوَ أَيْضًا حِلْيَةُ الْتَّلَوَةِ

مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُسْتَحْقَهَا
وَالْلَفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمُثْلِهِ
بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلَا تَعْسُفَ
إِلَّا رِيَاضَةُ أُمْرِيَّ بِفَكِّهِ

٣٠ - وَهُوَ: إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا
٣١ - وَرَدُّ كُلِّ وَاجِدٍ لِأَصْلِهِ
٣٢ - مُكَمِّلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفَ
٣٣ - وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ

٤- بَابُ التَّرْقِيقِ

وَحَادِرُنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلْفِ

فَرَقَقَنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَخْرُفِ

٥- بَابُ أَسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ

(الْأَلْهُ)، ثُمَّ لَامٌ: (لِهُ) (لَنَا)
وَالْمِيمُ مِنْ (مَخْمَصَةٍ) وَمِنْ (مَرَضٍ)
وَأَخْرِصُ عَلَى الْشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي
(رَبْوَةٌ) (أَجْتَسْتُ)
وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْيَانًا
وَسِينٌ: (مُسْتَقِيمٌ) (يَسْطُو) (يَسْقُو)

٣٥ - وَهَمْزَ: (الْحَمْدُ) (أَعُوذُ) (إِهْدِنَا)
٣٦ - (وَلْيَتَلَطَّفْ) (وَعَلَى اللَّهِ) (وَلَا أَلْضُ)
٣٧ - وَبَاءٌ: (بَرْقٌ) (بَاطِلٌ) (بِهِمْ) (بِنِي)
٣٨ - فِيهَا وَفِي الْجِنَّمِ كَ: (حُبٌّ) (الْصَّبِرِ)
٣٩ - وَبَيْنَ مُقْلَقَلًا إِنْ سَكَنَا
٤٠ - وَحَاءٌ: (حَصَّصَ) (أَحْطَطُ) (الْحَقُّ)

٦- بَابُ الرَّاءَاتِ

كَذَاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ
أَوْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا
وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ

٤١ - وَرَقَقِ الْرَّاءِ إِذَا مَا كُسِّرَتْ
٤٢ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ أَسْتِغْلَا
٤٣ - وَالْخُلْفُ فِي (فِزِقٍ); لِكَسْرٍ يُوجَدُ

٧- بَابُ الْلَّامَاتِ وَأَحْکَامِ مُتَقَرِّةٍ

عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمْ كَ(عَبْدُ اللَّهِ)
الْإِطْبَاقَ أَفْوَى نَحْوُ : (قَالَ) وَ(الْعَصَا)
(بَسَطَتَ)، وَالْخُلْفُ بِ(تَخْلُقُكُمْ) وَقَعَ
(أَنْعَمْتَ) وَ(الْمَعْضُوبِ) مَعْ (ضَلَّلْنَا)
خَوْفَ أَشْتَبَاهِهِ بِ(مَحْظُورًا) (عَصَى)
كَ(شِرْكِكُمْ) وَ(تَسْوَفَى) (فِتْنَةَ)

- ٤٤ - وَفُخْمِ الْلَّامِ مِنِ اسْمِ (اللَّهِ)
٤٥ - وَخَرْفَ الْإِسْتِعْلَاءِ فُخْمٌ، وَأَخْصُصَا
٤٦ - وَبَيْنِ الْإِطْبَاقِ مِنْ (أَحْطَتْ) مَعْ
٤٧ - وَأَخْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي (جَعَلْنَا)
٤٨ - وَخَلْصِ الْفَتَاحِ (مَحْذُورًا) (عَسَى)
٤٩ - وَرَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَا

٨- بَابُ إِدْغَامِ الْمُتَمَاثِلَيْنِ وَالْمُتَجَانِسِيْنِ

أَذْعَمْ كَ(قُلْ رَبْ) وَ(بَلْ لَا)، وَأَيْنُ
(سَبِّحْهُ) (لَا تُزْغِ قُلُوبَ) (فَالْتَّقْمُ)

- ٥٠ - وَأَوْلَى مِثْلِ وَجْهِنْ إِنْ سَكَنْ
٥١ - (فِي يَوْمٍ) مَعْ (فَالْلُّوَا وَهُمْ) وَ(قُلْ نَعَمْ)

٩- بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ

مَيْزُ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلُّهَا تَجِي
(أَيْقَظْ) وَ(أَنْظَرْ) (عَظَمْ) (ظَهِيرَ) (اللَّفْظِ)
(أَعْلَظْ) (ظَلَامَ) (ظُفْرِ) (أَنْتَزِرْ) (ظَمَّا)
(عِصِينَ)، (ظَلَّ) الْتَّحْلِي رُخْرُفِ سَوَا
كَالْحِجْرِ، (ظَلَّتْ) شُعَرَا (نَظَلَ)
وَكُثُتْ فَظَا)، وَجَمِيعَ (النَّظَرِ)
وَ(الْغَيْنِيُّ) لَا الرَّعْدُ وَهُودُ قَاصِرَةٍ
وَفِي (ضَنِينَ) الْخِلَافُ سَامِيٌ

- ٥٢ - وَالضَّادِ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ
٥٣ - فِي : (الظَّغْنِ) (ظَلِيلِ) (الظَّهِيرِ) (عَظِيمِ) (الْجَنْفِظِ)
٥٤ - (ظَاهِرِ) (لَظَى) (شُوَاظِ) (كَظِيمِ) (ظَلَّمَا)
٥٥ - (أَظْفَرَ)، (ظَنَّا) كَيْفَ جَا، وَ(عِظْ) سِوَى
٥٦ - وَ(ظَلْتَ)، (ظَلْتُمْ)، وَبِرُومِ (ظَلْلُوا)
٥٧ - (يَظْلَلْنَ) (مَحْظُورًا) مَعَ (الْمُحَظَّطِ)
٥٨ - إِلَّا بِ(وَيْلَ) (هَلْ) وَأَوْلَى (نَاضِرَةَ)
٥٩ - وَ(الْحَظْ) لَا (الْحَضْ) عَلَى الْطَّعَامِ

١٠ - بَابُ التَّحْذِيرَاتِ

- ٦٠ - وَإِنْ تَلَاقَيَا الْبَيْانُ لَازِمٌ: (أَنْقَضَ ظَهِيرَكَ) (يَعْضُ الظَّالِمُ)
 ٦١ - وَأَضْطَرَ مَعَ (وَعَظْتَ) مَعْ (أَفْضَسْتُمْ) وَ صَفُّ هَا: (جِبَاهُمْ) (عَلَيْهِمْ وَ)

١١ - بَابُ الْتُّونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ

- ٦٢ - وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونِ وَمِنْ مِيمِ إِذَا مَا شَدَّدَا، وَأَخْفِيَنْ
 ٦٣ - الْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَيْ بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا
 ٦٤ - وَأَظْهِرَنَّهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَخْرُوفِ

١٢ - بَابُ أَحْكَامِ الْتُّونِ السَّاكِنَةِ وَالشَّوِينِ

- ٦٥ - وَحُكْمُ تُنِوينِ وَنُونِ يُلْفَى: إِظْهَارُ، أَذْغَامُ، وَقَلْبُ، إِخْفَاءُ
 ٦٦ - فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهِرُ، وَأَذْغِمُ فِي الْأَلَامِ وَالرَّأْ لَا بِغُنَّةٍ لِزْمٌ
 ٦٧ - وَأَذْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي (يُوْمَنْ) إِلَّا بِكِلْمَةِ كَدْنِيَا) (عَنْوَنِيَا)
 ٦٨ - وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَاءِ بِغُنَّةٍ، كَذَا إِلَّا خَفَاءُ لَدَيْ بَاقِي الْحُرُوفِ أَخِذَا

١٣ - بَابُ الْمَدِّ

- ٦٩ - وَالْمَدُّ: لَازِمُ، وَوَاجِبُ أَتَى وَجَائِزُ، وَهُوَ وَقْصُرُ ثَبَّاتَا
 ٧٠ - فَلَازِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدٌ سَاكِنُ حَالَيْنِ، وَبِالْطُّولِ يُمَدُّ
 ٧١ - وَوَاجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكِلْمَةٍ
 ٧٢ - وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفَا مُسْجَلًا

١٤ - بَابُ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالْأَبْتِدَاءِ

لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ
ثَلَاثَةٌ: تَاءُ، وَكَافٍ، وَحَسَنٌ
تَعْلُقٌ - أَوْ كَانَ مَعْنَى - فَابْتِدَىٰ
إِلَّا رُؤُوسُ الْأَيِّ جَوْزٌ، فَالْحَسَنُ
يُوقَفُ مُضْطَرًّا، وَيُبْدَا قَبْلَهُ
وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ

٧٣ - وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ
٧٤ - وَالْأَبْتِدَاءِ، وَهِيَ تُقْسَمُ إِذْنٌ
٧٥ - وَهِيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجِدِ
٧٦ - فَالْتَّاءُ، فَالْكَافِي، وَلَفْظًا فَامْتَعِنْ
٧٧ - وَغَيْرُهُ مَا تَمَّ: قِبِيْحٌ، وَلَهُ
٧٨ - وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجْبٌ

١٥ - بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ

فِي الْمُضَحَّفِ الْإِلَمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى
مَعْ: (مَلْجَأٌ) وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا)
(يُشْرِكُنَ) (تُشْرِكُ) (يُدْخُلُنَ) (تَعْلُوُ عَلَى)
بِالرَّعْدِ . وَالْمَفْتُوحُ صِلٌ . وَ(عَنْ مَا
خُلُفُ الْمُنَافِقِينَ . (أَمْ مَنْ): أَسَسَ
وَ(أَنْ لَمْ) الْمَفْتُوحَ . كَسْرٌ (إِنَّ مَا):
وَخُلُفُ الْأَنْفَالِ وَنَحْلٌ وَقَعَا
(رُدُوا) كَذَا (قُلْ بِسْمَهُ)، وَالْوَضْلَ صِفٌ:
(أُوْجِيْنِي) (أَفْضَسْتُمْ) (أَسْتَهْتُمْ)، (يَبْلُو) مَعَا
«تَنْزِيلٌ»، ظُلَّةٌ، وَغَيْرَهَا صِلٌ

٧٩ - وَأَعْرِفُ لِمَقْطُوعِ وَمَوْصُولِ وَتَأَ
٨٠ - فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ: (أَنْ لَا)
٨١ - وَ(تَعْبُدُوا) يَاسِينَ، ثَانِيْهُ هُودَ، (لَا
٨٢ - (أَنْ لَا يَقُولُوا، لَا أَقُولَ) . (إِنْ مَا):
٨٣ - نُهُوا) أَقْطَعُوا. (مِنْ مَا): بِرُومٍ وَالسَّا
٨٤ - فُصِّلَتِ، النَّسَاءُ، وَذِبْحٌ . (حَيْثُ مَا).
٨٥ - الْأَنْعَامُ . وَالْمَفْتُوحُ: (يَدْعُونَ) مَعَا
٨٦ - وَ(كُلٌّ مَا سَأَلْتُمُوهُ)، وَأَخْتِلُفُ:
٨٧ - (خَلَقْتُمُونِي) وَ(أَشْرَرُوا). (فِي مَا) أَقْطَعَا:
٨٨ - ثَانِيْهُ (فَعْلَنَ)، وَقَعَثُ، رُومٌ، كِلَا

- ٨٩ - (فَأَيْمَما) كَالنَّحْلِ: صِلٌ، وَمُخْتَلِفٌ
 في الشَّعْرَاءِ الْأَحْزَابِ وَالنَّسَاءِ وُصِفٌ
 (تَجْمَعَ). (كَيْلَا): (تَحْزَنُوا) (تَأْسُوا عَلَى)
 (عَنْ مَنْ يَشَاءُ) (مَنْ تَوَلَّى). (يَوْمَ هُمْ)
 (تَحِينَ): فِي الْإِمَامِ صِلٌ، وَوُهَّلٌ
 كَذَا مِنْ (أَلْ): وَهَا وَيَا لَا تَفْصِلٌ
 ٩٠ - وَصِلٌ: (فَإِلَّمْ) هُودٌ . (أَلْنَ تَجْعَلُ)
 ٩١ - حَجَّ (عَلَيْكَ حَرَجٌ) . وَقَطْعُهُمْ:
 ٩٢ - وَ(مَالٌ): (هَذَا) وَ(الَّذِينَ) (هَؤُلَاءِ).
 ٩٣ - وَ(وَرْتُوْهُمُو) وَ(كَالْوَهُمْ) صِلٌ

١٦ - بَابُ التَّاءَاتِ

الْأَعْرَافِ رُومٌ هُودٌ كَافَ الْبَقَرَةُ
 - مَعًا - : أَخِيرَاتُ، عُقُودُ الْثَّانِ: «هُمْ»
 عِمْرَانَ . (لَعْنَتَ): بِهَا وَالثُّورِ
 تَحْرِيمُ . (مَعْصِيَتَ): بِـ«قَدْ سَمِعْ» يُحَصِّنُ
 كُلَّا، وَالْأَنْفَالِ، وَحَرْفِ غَافِرِ
 (فِطْرَتَ). (بَيْتَ). وَ(أَبْيَتَ). وَ(كَلِمَتَ):
 جَمِيعًا وَفَرْدًا فِيهِ: بِالْتَّاءِ عُرْفٌ

- ٩٤ - وَ(رَحْمَتُ): الْرُّخْرُفِ بِالْتَّاءِ زَبَرَةٌ
 ٩٥ - (نِعْمَتُهَا)، ثَلَاثُ تَحْلٌ، إِبْرَاهِيمٌ
 ٩٦ - لُقْمَانُ، ثَمَّ فَاطِرُ، كَالْطُورِ،
 ٩٧ - وَ(أَمْرَاتُ): يُوسُفَ، عِمْرَانَ، الْقَصَصُ،
 ٩٨ - (شَجَرَتَ): الْدُّخَانِ . (سُئْتَ): فَاطِرٌ
 ٩٩ - (قُرْتُ عَيْنِ). (جَئْتَ): فِي وَقَعْتَ.
 ١٠٠ - أَوْسَطَ الْأَعْرَافِ . وَكُلُّ مَا أَخْتُلِفُ

١٧ - بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ

إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ
 الْأَسْمَاءِ عَيْرِ الْلَّامِ كَسْرُهَا، وَفِي:
 وَ(أَمْرَأَةٍ) وَ(أَسْمِ) مَعَ (الْأَنْتَيْنِ)

- ١٠١ - وَأَبَدَأْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضمٌ
 ١٠٢ - وَأَكْسِرَةُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَفِي
 ١٠٣ - (إِيْنِ) مَعَ (أَبْتَهِ) (أَمْرِيَهِ) وَ(أَشْتَيْنِ)

١٨ - بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

- ١٠٤ - وَحَادِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ إِلَّا إِذَا رُمِّتَ فَبَعْضُ الْحَرَكَةِ
- ١٠٥ - إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ، وَأَشِمْ إِشَارَةَ بِالْأَضْمَمِ: فِي رَفْعٍ وَضَمٍ

[خاتمة «الجزرية»]

- ١٠٦ - وَقَدْ تَقْضَى نَظِمَّى «الْمُقَدَّمَةُ» مِنْيَ لِقَارِئِ الْقُرْآنِ تَقْدِيمَةً
- ١٠٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ
- ١٠٨ - [عَلَى النَّبِيِّ الْمُصَطَّفِي وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ
- ١٠٩ - أَبْيَاتُهَا: «فَافُ» وَ«زَايُّ» فِي الْعَدَدِ مَنْ يُخْسِنِ الْتَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ]

* * *

التعليقات
على
المقدمة الجزرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدَّمَةُ «الْجَزَرِيَّةِ»]

١ - يَقُولُ رَاجِيٌّ (١) عَفْوٌ (٢) رَبٌّ ...

(١) قال المزي ص ١٤: «فاعُلُّ (يقول)، ويمكن أن يكون حالاً وأصله (راجياً) سُكْنَتٌ ياؤه للنَّفْسِ» اهـ.

وقال الفضالي ص ١٨: «وفي إعرابه في البيت وجهاً

أحدهما: يجوز أن يكون مرفوعاً بـ(يقول) على الفاعلية، و(محمدٌ) بـدَلٌّ منه أو عطفٌ بيانٍ.

والثاني (١): أن يكون منصوباً على الحال من (محمدٌ)، وتقديره: يقول راجياً محمدٌ، وإنما سُكْنَتٌ ياؤه لضرورة النَّفْسِ» اهـ.

(٢) مضافٌ إليه، قاله: عبدالدائم، وطاش كبرى زاده، والقاري.

قال القاري ص ٤٥: «وَجْرٌ (عَفْوٌ) لكونه مضافاً إليه بالنسبة إلى سَابِقِه - وإن كان مضافاً من جهة

لَا حِقَّهُ -، وَتَوَهَّمُ بعْضُهُمْ [فَجَوَّزَ] (ب) تَضَيِّبَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَسْمَ الفَاعِلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ

﴿وَالْمُقْتَبِسِ الصَّلَاةَ﴾ (ج) [الحج: ٣٥] حيث قُرِئَ في الشَّوَّادِ بِنَصْبِهَا، وليس كذلك لعدم التَّوَافِقِ

هُنَالِكَ، وَكَانَ الْأَوْلَى أَنْ يَجْعَلَهُ نَظِيرًا لِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَّلِقُوا الْعَذَابَ﴾ [الصَّافات: ٣٨]

بنصب (العذاب) على رواية شاذة في القراءة، وَوَجْهُ ضعيفٍ في العربية، إِلَّا أَنَّ نَصْبَ (عَفْوٌ) مُعَذَّبٌ

بنصب (العذاب) لا يصح رواية ولا دراية (د)، وكذا لا يجوز تنوين (راجٍ) ونصب (عَفْوٌ) لِمَا ذُكِرَ مُعَذَّبٌ

مُخَالَفَتَهُ لِمَا رُسِّمَ وَسُطِّرَ.

تَعْمَلُ اسْمِ الفَاعِلِ المَضَافِ إِذَا كَانَ مُعَرَّفًا نَصَبَ مَفْعُولَهُ تَحْفِيظًا مُعْتَبِرٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَأَمَّا عَمَلُهُ

كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيفٌ كما صرَّحُوا بِهِ، وَإِنْ قُرِئَ قُولَهُ: ﴿إِنَّكُمْ لَذَّلِقُوا الْعَذَابَ﴾

بِالنَّصْبِ؛ فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ، سِيَّمَا مُخَالَفَتَهُ الرَّسْمُ لِدِيَهُ» اهـ.

(أ) زَدَهُ القاري، انظر قوله في التعليق على «محمد» في العُجُزِ .

(ب) في الأصل: «وجوز»، والمثبت من الطبعتين الآخريتين للمنجـ.

(ج) فيكون حذفُ نونِ «المقيمي» تَحْفِيظًا لِلإِضَافَةِ .

(د) إن أراد بقوله: «ولا دراية» أي: ولا لغة؛ فقد أَبْعَدَ التَّبْجُعَةَ؛ إذ يجوز لغة تنوين «راجٍ» مع نصب (عَفْوٌ)،

ونظيره قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزُّمَر: ٣٦].

١ - مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِيُّ^(٤) :

١ - سَامِعٌ^(١)

٢ - عَلَى نَبِيِّهِ وَمُضْطَفَاهُ

٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ

٣ -

٣ - مُحَمَّدٌ^(٥) وَآلِهِ

= قلت: قد يقال بجواز نصيبه من باب الفصل بالمعنى بين المُتضارِفينِ، ولكن يلزم منه تنوينه وهو ما يأبه الوزنُ، والله أعلم.

(١) قال القاري ص ٤٤: «يأشاع كسرة العين^(١) للوزن، وفي نسخة بإثبات ياء^(ب) الإضافة» اهـ. ثم قال فيما بعد ص ٤٦: «ثم قول المصنف: (سامع) يأشاع حركة العين على ما في الأصول المحرّرة والنسخ المعترية...» اهـ.

ثم قال لاحقاً ص ٤٩: «ولا يُعُدُّ أن يكون (سامعي) باء الإضافة على الالتفات من العيّنة إلى التكلم، وحيثند إما أن يكون خبراً بتقدير (كان)، أو بتقدير (هو) على أن الجملة معتبرة» اهـ.

(٢) قال ابن الناظم ص ١٠٥: «(محمد): عطفُ بِيَانٍ عَلَى (راجي)، (ابنِ الْجَزَرِيِّ): بدلٌ مِنْ (محمد)، و(الجزري): مضافٌ إِلَيْهِ» اهـ، وكذا معظم الشرائح من بعده، ووافقهم طاش كبرى زاده غير أنه أَعْرَبَ «ابن» نعتاً وجَزَّ كونه بَدَلًا مِنْ «محمد» لأشهار المصنف به.

أما القاري فجَزَّ نصيبه حيث قال ص ٤٩: «... ويُجَوزُ نصيبه بتقدير (أعني) أو (يعني)، وأَبَعَدَ مِنْ جَعَلَهُ فاعلاً^(ج) وَجَعَلَ (راجي عفو) حالاً» اهـ.

(٣) حُذفت الألفُ في بعض الشروح والطبعات، والأولى إثباتها كما في نسخة الناظم.

(٤) سُكِّنَتِ الياءُ وَخُفِّقَتُ للضرورة.

(٥) بالجر؛ قال ابن الناظم ص ١١٣: «(محمد) بدل أو عطف بِيَانٍ مِنْ (نبِيِّهِ)» اهـ، وكذا معظم الشرائح مِنْ بعده.

ووَقَعَ فِي بَعْضِ الطبعات: «محمد» بِالرُّفعِ! وَهُوَ خَطأٌ بَيْنَ؛ لَأَنَّهُ لَوْ رُفِعَ - عَلَى تَقْدِيرِ مِبْتَدَأ مَحْذُوفٍ - لَتَرَمَّ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُرْفَعَ مَا عُطِّفَ عَلَيْهِ وَهُوَ «صَحْبِهِ»، وَعِنْدَهُذِّ يَقْعُدُ الإِقْوَاءُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «مُحِبِّهِ»، وَيُعَدُّ الإِقْوَاءُ مِنْ عِيُوبِ الْقَوَافِيِّ، وَهُوَ: اخْتِلَافُ حَرْكَةِ الرَّوِيِّ فِي قَصِيدَةِ وَاحِدَةٍ بَيْنَ الصَّمْمَةِ وَالْكَسْرَةِ.

(أ) أي بلا ياءٍ كما في نسخة الناظم.

(ب) قال مُحَمَّدُ الطَّرَازُ ص ٦٩: «في الأصل: (سامعي)، وقد كَتَبَها عند شرح اللفظة (سامع) وهو الصواب» اهـ. قلت: وإثبات الياء صوابٌ أَيْضًا كَمَا عَزَّاهُ القاري إلى إحدى النسخ.

(ج) يشير إلى رأي الفضالي المتقدم.

٣ - وَصَحْبِهِ^(١) مُحِبِّهِ^(٤) مَعَ^(٣) الْقُرْآن^(٢) وَمُقْرِئِهِ^(٢) فِيمَا عَلَى [قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ]^(٧) ٤ - وَبَعْدُ^(٥) : إِنَّ هَذِهِ «مُقَدْمَةً»^(٦)

(١) يجوز وزناً تسکین الھاء في «صحبه» و«محبه»، إلا أن الرواية بالإشباع.

(٢) بالإفراد كما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وبالجمع عند: عبدالدائم، طاش كبرى زاده: «ومُقْرِئي القرآن».

قال عبدالدائم ص ٨٠: «والاصل: (مُقْرِئين) بصيغة الجمع بإثبات النون، لكن حُذفت للإضافة، وهو عطف على ما قبله» اهـ.

وقال طاش كبرى زاده ص ٥١: «(ومُقْرِئي) أصله (مُقْرِئين)، سقط النون بالإضافة، وهو جمع (المُقْرِئ)» اهـ.

وَوَصَفَ القاري قول طاش كبرى زاده - الذي هو في الأصل قول عبدالدائم - بأنه في غاية من البُعد.

(٣) بالجر على الإضافة، وهو بالهمز، ويجوز لغة وزناً أن يكون غير مهموز: «الْقُرْآن» على نحو قراءة ابن كثير.

(٤) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٥) ظرف مبني على الضم.

(٦) ضُبِطَت في نسخة الناظم بفتح الدال وكسرها، وكتب فوقها: «معاً»^(١).

قال عبدالدائم ص ٨٤: «بكسر الدال على الأفصح» اهـ.

وقال زكريا الأنباري ص ٣٦: «بكسر الدال على الأشهر ... وبفتحها على قلة» اهـ.

وقال ابن يالوشة ص ١٨: «(المقدمة) بكسر الدال أفتح من فتحها» اهـ.

وَذَكَرَ الوجهين أيضًا: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٧) رواية «قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ» هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح وجميع الطبعات.

وفي رواية وهي التي عند ابن الناظم والمزي وابن الحنبلي: «القاري أَنْ يُعَلَّمَهُ».

قال ابن الناظم ص ١١٦: «قوله: (فيما على القاري أَنْ يعلم) أي: في الذي يجب على كل قارئ

من قُرَاءِ القرآن أَنْ يعلم مغنية^(ب) له عن غيرها» اهـ.

(١) لفظة «معاً» تعني جواز الوجهين.

(ب) أي: هذه المقدمة.

٥ - إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ^(١) مُحَتَّمٌ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْلًا أَنْ يَعْلَمُوا لِيَنْتَطِقُوا^(٢) بِأَفْصَحِ الْلُّغَاتِ

= وقال ابن الحنبل ص ٤٨: «وفي بعض النسخ: (فيما على قارئه أن يعلم)» اه. ويظهر أن المثبت عند الفضالي هو لفظ «القارئ»؛ لقوله ص ٤٧: «وأعاد ضمير (عليهم)^(ب) إلى (القارئ)؛ لأن لامة التي للاستغراف في معنى (كُلُّ قارئ)، ومثله في العموم (قارئه) - على ما في أكثر النسخ - عند من يجعل المفرد المضاف للعموم» اه.

وقال القاري ص ٦٧: «وأغرب شارح في قوله: (الضمير إلى «القارئ»؛ لأن لامة التي للاستغراف في معنى «كُلُّ قارئ»)، وبنَه^(ج) على أنه كذا في بعض النسخ، ولا يستقيم له ذلك؛ لعدم اتزان البيت به كما لا يخفى» اه.

قلت: لا يتزن البيت بـ«قارئه» إلا مع «أن يعلمه» بفتح الياء وسكون العين وفتح اللام المخففة مبنياً للمعلوم، ولا يتزن البيت بـ«القارئ» إلا مع «أن يعلمه» بضم الياء وفتح العين وفتح اللام المشدة مبنياً للمجهول.

أمّا ما ذهب إليه القاري من عدم الازان فلأنه قرَأ بين «القارئ» و«أن يعلمه». إذن فيه روایتان:

- فيما على قارئه أن يعلمه
- فيما على القارئ أن يعلمه

(١) بإشباع ضمة الميم وجوباً للوزن.

(٢) مفعول «يعلموا»، نَصْ عليه: طاش كبرى زاده، وابن الحنبل، وابن يالوشة، والبرنابadi.

(٣) قال عبدالدائم ص ٨٧: «(لينطقو) - من النطق - هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم^(د)، وفي بعضها: (لينطقو) من اللفظ، والحاصل واحد والأمر سهل» اه، ومثله عند الفضالي.

= روایة «لينطقو» هي عند: عبدالدائم، وذكرها الأنصاري، والفضالي، والبرنابadi.

(أ) في المطبوع: «قارئ»، والتوصيب من المخطوط.

(ب) الذي في البيت الخامس.

(ج) أي: ذلك الشارح.

(د) وهي خلاف نسخة الناظم التي بين يدي، فدلَّ على أن الناظم نَحْمَلَهُ قام بتنقيحها على فترات كما سبق بيأنه في مقدمة التحقيق.

٧ - مُحرّري^(١) التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ^(٢) وَمَا الَّذِي رُسِّمَ^(٣) فِي الْمَصَاحِفِ

= ورواية «لِيَلْفَظُوا» هي عند: ابن الناظم، وخالف الأزهري، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والقاري، والمسудى، وابن يالوشة، ونسخة الناظم. وأشار زكريا الأنصارى إلى رواية: «لِيَلْفَظُوا».

وقال ابن الحنبلي ص ٥٠: «وفي بعض السُّنَّة: (لينطقوا)، والأولى رواية ابن الناظم» اه. وقال القارىء ص ٦٧: «وفي نسخة صحيحة: (لينطقوا)، قيل: وهذه هي النسخة التي ضُبطت على لفظ الناظم آخرًا، والمُؤَدِّى منهما واحد، إلا أنَّ النطق يشمل الحروف الهجائية، بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمرَّكَب ولو على سبيل الغالبية كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفَظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨]» اه.

وقال البرنابadi ص ١١: «وفي بعض السُّنَّة: (ليَلْفَظُوا)، والأول أصح رواية ودرایة؛ أما رواية فلانه في النسخة التي ضُبطت من لفظ الناظم، وأما درایة فلأنَّ النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمرَّكَب» اه.

(١) حال منصوب بالياء، وحُذفت نونه للإضافة، نَصَّ على إعرابه حالاً: طاش كبرى زاده، وابن يالوشة، والبرنابادي.

قال ابن الناظم ص ١١٧: «في حال كونهم مُتَقَبِّلِي تجويد القرآن...» اه، وبنحوه الشَّرَاح من بعده.

(٢) قال القارىء ص ٦٨: «بإشباع كسرة الفاء إلى حد الياء» اه.

قلت: ويجوز وزناً تسكين الفاء: «والموافق» «المصاحف»، إلا أن الرواية بالإشباع.

(٣) قال طاش كبرى زاده ص ٦١: «مبني للمفعول» اه.

وقال القارىء ص ٦٨: «و(رُسَّم) بتشديد السين المكسورة، وفي نسخة بتخفيفه^(٤)، أي: كُتِّب» اه.

وقال البرنابادي في تقطيعه ص ١٢: «(رسَّم في الـ)-أي: كُتِّب- إن كان بتشديد السين (مُفْتَعَلٌ)، وإن كان بالتبخيف (فَعَلَّتْنَ)» اه.

ووُقِعَ في بعض الطبعات: «رُسَّم» بسكون الميم، وهو غير موزون، فيجب أن تبقى الميم مفتوحة مع تشديد السين أو تخفيفها.

(٤) كما في نسخة الناظم.

٨ - مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا وَنَاءٌ أَنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ ^(١) بِهَا ^(٢)

* * *

(١) قال القاري ص ٧٠: «و(تُكْتَبُ) في الأصل مرفوع لأنَّه خبرٌ كانٌ^(١)، وإنما أُدْعِمَ على مذهب السوسيِّ في الإدغام الكبير» اهـ.

(٢) قال القاري ص ٦٩: «أَيْ: بِهَاءٍ، وَقُصْرٍ كَمَا هُوَ قِرَاءَةُ حِمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْهِمْزَةِ، لَا كَمَا قَالَ ابْنُ الْمَصْنَفِ وَتَبَعَّهُ غَيْرُهُ: إِنَّهُ لِلضَّرُورَةِ»^(٢) اهـ.

قلت: يُعَدُّ قُصْرُ الْمَمْدُودِ ضَرُورَةً مِنْ ضَرَائِرِ الشِّعْرِ كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ فِي كِتَابِ الْمُسْرَارِ، وَمَا أَكْثَرُ مَا يُحَكِّمُ مُلَأً عَلَيَّ الْقَارِئُ الشُّرَاحَ فِي قُولِهِمْ بِالضَّرُورَةِ، فَيُخْرُجُ مَا اعْتَبَرُوهُ ضَرُورَةً بِتَخْرِيجَاتٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَبَعْضِ الْقِرَاءَاتِ، وَهُوَ بِهَذَا يُحَجِّرُ وَاسِعًا.

قال العالمة محمود شكري الألوسي في كتاب الضرائر ص ٢٤ تحت عنوان (موافقة الضرورة بعض اللغات لا تُخرجها عن الضرورة):

«اعلم أنَّ بعض الضرائر رُبِّما استعملها بعضُ الْعَرَبِ فِي الْكَلَامِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُخْرِجُهَا عَنِ الضرورةِ عَنْدَ الْجَمِهُورِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو سَعِيدَ الْقَرْشَيِّ فِي أَرْجُوزَتِهِ فِي فَنِ الْمُسْرَارِ فَقَالَ: وَرَبِّمَا تُصَادِفُ الْمَضْرُورَةَ بَعْضَ لُغَاتِ الْعَرَبِ الْمَشْهُورَةِ

انتهى كلامه رَجَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

(أ) أي: ليس بدلًا من «تُكْنِ» المجزوم بـ«الْمُّ»، وإنما جملة «تُكْتَبُ» في محل نصب خبر «تُكْنِ».

(ب) والغريب أنَّ القاري رَجَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ يقول بها في بعض المواقع من شرحه !!؛ قال في شرح البيت رقم ١٥: «بِقُصْرِ (الرَّاءِ) ضَرُورَةً» اهـ، وقال أيضًا في شرح البيت رقم ٥٥: «(كَيْفَ جا) بِالْمُسْرَارِ ضَرُورَةً» اهـ.

١- بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ^(١)

- ٩ - مَخَارِجُ الْحُرُوفِ: سَبْعَةَ عَشَرْ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مِنْ أَخْتَبَرْ
- ١٠ - فَأَلْفُ: الْجَوْفُ^(٢) وَأَخْتَاهَا،

(١) قال د. إبراهيم الدوسري في شرحه ص ٣٥: «ويظهر أنَّ العنوانَ (باب مخارج الحروف) زيادةً ليست من المؤلَّف؛ لأنَّ المؤلَّف بدأ بـ(إنَّ هذه مقدمة) ولَمَّا انتهى مِنْ قوله: (بها) قال: (مخارج الحروف سبعة عشر)، فالعنوان المُدرَّجة في داخل الكتاب اجتهادٌ مِنَ السُّرَّاحِ والسَّاخِ وليست مِنْ كلام المؤلَّف» اهـ.

(٢) الأبيات التي تحت هذا الباب جمِيعها في الطيّة.

(٣) بالجر في أكثر الشروح والطبعات، وذَكَر القاري وجهاً آخر حيث قال ص ٧٦: «ضُبط (الجوف): - بالرفع على تقدير: مَخْرُجُهَا قَبْلَ الْجَوْفِ أَوْ بَعْدِهِ، أَوْ: فَمَخْرُجُ أَلْفِ الْجَوْفِ. - وبالجر على أنه من باب الإضافة إلى الظرف، نحو: صَائِمُ النَّهَارِ وَقَائِمُ اللَّيلِ، أَوْ الإضافة لامية أو لأدنى ملابسة» اهـ.

رواية «فَأَلْفُ الْجَوْفِ» هي عند: خالد الأزهري، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة، وبها يكون البيت موزوناً. وفي رواية: «لِلْجَوْفِ أَلْفُ» وهي عند: ابن الناظم^(٤)، وعبدالدائم، والمزي، وطاش كبرى زاده^(٥)، والمسعودي، ونسخة الناظم، وهو غير موزون، ولا يتزن البيت بسكون اللام كما تَوَهَّمُهُ بعض المحققين: «لِلْجَوْفِ أَلْفُ»!

قال القاري ص ٧٦: «وفي نسخة: (لِلْجَوْفِ أَلْفُ) وهو غير مُتَنَّرِّج^(٦) اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ٥٧: «ووَقَعَ فِي بَعْضِ الشَّسْخَ: (لِلْجَوْفِ أَلْفُ)، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ فِيهِ زِحَافاً^(٧) غَيْرَ مَسْمُومٍ فِي بَحْرِ الرِّجْزِ» اهـ.

(١) نَقَلَ د. أشرف طلعت ص ١٢ عن ابن غازي قوله: «وَفِي بَعْضِ الشَّسْخَ: (لِلْجَوْفِ أَلْفُ)، وَهُوَ الَّذِي شَرَحَ عَلَيْهِ ابْنُ النَّاظِمَ، وَلَا يُوجَدُ فِي نَسْخَةٍ سَوَاهِ» اهـ.

(٢) قال في شرحه ص ٦٧: «(لِلْجَوْفِ): ظرف وخبر مقدم، و(أَلْفُ): مبتدأ» اهـ.

(٣) أَثَبَتَ هَذِهِ الْعَبَارَةُ الْمُحَقَّقُ فِي الْحَاشِيَةِ مِنْ إِحْدَى نُسُخِ التَّحْقِيقِ.

(٤) وَهُوَ «مُسْتَنْتَعِلُ» الْمَكْفُوفُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْخَفِيفِ وَالْمَجْتَثِ.

- ١٠ - وَهِيَ (١) حُرُوفٌ مَدٌ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي
- ١١ - ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ: هَمْزٌ هَاءُ (٢) ثُمَّ لِوَسْطِهِ (٤): فَعَيْنٌ حَاءُ
- ١٢ - أَدْنَاهُ: غَيْنٌ حَاؤُهَا، وَالْقَافُ: أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ (٥)، ثُمَّ الْكَافُ

(١) ياسكان الياء وجروبا للوزن.

(٢) صدر هذا البيت في الطيبة على النحو الآتي: «فالجوف للهاوي وأختيه وهي».

(٣) في الطيبة: «وَقُلْ لِأَقْصَى»، وعراها د. أشرف طلعت ص ٢٥ إلى إحدى السخن، ولعله أزاد الطيبة، وجاء في مقدمة الطبعة البحرينية إشارة إليها.

(٤) روایة «ثُمَّ لِوَسْطِهِ» هي التي في أكثر الشروح والطبعات، وهي التي في الطيبة، وأشار جمْعِ مِن الشراح إلى سكون السين للوزن وأسْتَطَرْدُوا في بيان ذلك.

وقال القاري ص ٨١: «وفي سخة: (وَمَا لِوَسْطِهِ) اه.

وفي روایة: «وَمِنْ وَسْطِهِ» بتحريك السين، وهي عند المزي، وطاش كبرى زاده (١)، والمسعودي، ونسخة الناظم، وأشار إليها القاري، وهو غير موزون.

وأشار د. أشرف طلعت إليها وضَبَطَها بسكون السين: «وَمِنْ وَسْطِهِ»، وقال ص ٢٥: «وقد ضُبِطَت في بعض السخن المطبوعة بفتح السين، ولا يستقيم به الوزن» اه.

قلت: ولا يستقيم الوزن بسكونها أيضاً.

وقالت مُحَمَّدة شرح الفضالي عن روایة «وَمِنْ وَسْطِهِ» ص ٧٥: «وفيها حَلٌ للإشكال» (ب) اه.

قلت: بل حَلٌ إشكال آخر!، وهو أنَّ البيت بروایة «وَمِنْ وَسْطِهِ» غير موزون.

إذن فيه عدة روایات:

- ثُمَّ لِوَسْطِهِ: وهو موزون.

- وَمَا لِوَسْطِهِ: وهو موزون.

- وَمِنْ وَسْطِهِ: وهو غير موزون.

- وَمِنْ وَسْطِهِ: وهو غير موزون.

(٥) ظرف مبني على الضم.

(أ) هذه الروایة هي التي اعتمدتها الشراح، خلافاً لروایة «ثُمَّ لِوَسْطِهِ» التي أثبَتَها مُحَمَّدة.

(ب) أي: إشكال تحريك السين وإسكانها.

- ١٣ - أَسْفَلُ^(١)، وَالْوَسْطُ^(٢): فَجِيمُ^(٣) الشِّينُ يَا^(٤)، وَالْضَّادُ: مِنْ حَافِتِهِ إِذْ وَلِيَا
 وَاللَّامُ: أَذْنَاهَا لِمُثْتَهَا هَا
 ١٤ - الْأَضْرَاسُ^(٥) مِنْ أَيْسَرِ أَوْ يُمْنَاهَا،
 ١٥ - وَالنُّونُ^(٦): مِنْ طَرْفِهِ^(٧)

(١) ظرف مبني على الضم.

(٢) بسكون السين وجوباً للوزن.

(٣) بحذف التنوين وجوباً للوزن.

وقال القاري ص ٨٣: «وفي نسخة: (الجيم^(٤) الشينُ يَا)» اه، وهو غير موزون.
 أما البرنابادي فالملتبث عنده: «فَجِيمُ شِينُ يَا»، بتنكيرهما وتنوين الأول ومنع الثاني، وأشار إلى
 الرواية المشهورة بقوله ص ١٨: «وفي نسخة: فَجِيمُ الشِّينُ يَا» اه.
 (٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) قال القاري ص ٨٥: «(الحافة) مُخْفَفَةُ الفاءِ على ما ذكر في القاموس من مادة الأجواف، وتَوَهَّمُ
 الجعيري كونه من المضاعف فقال: خُفَفَ للوزن» اه.

(٦) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.
 قال ابن الحنفي ص ٦١: «والرواية فيه التنصب على أنه مفعول (ولي)، والفاعل مستتر عائد على
 اللسان... ولو رُفع على أنه الفاعل والمراد: (إذ وَلِيَا الْأَضْرَاسُ لَكَانَتْ مُلَاءَمَتُهُ لِعَبَارَتِهِمْ
 أَقْرَى؛ لَأَنَّهُمْ اعْتَبَرُوا أَيْضًا وَلَيَ الْأَضْرَاسِ لِلْحَافَةِ دُونَ الْعَكْسِ» اه، وكذا الفضالي^(٨)، ونصَّ
 البرنابادي على مفعوليته أيضاً.

(٧) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
 قال طاش كيري زاده ص ٨٠: «(والنُّونُ - بتقدير (مَخْرُجٌ) - مبتدأ، (من طرفه): خبره» اه.
 أما القاري فإنه قال ص ٨٧: «بنصب (النُّونُ على أنه مفعول مقدم لقوله: (اجعلوا) ...،
 وقيل: (النُّونُ مبتدأ بتقدير (مَخْرُجٌ)، و(من طَرْفِهِ) خبره» اه.

(٨) قال القاري ص ٨٧: «و(طَرْفِهِ) بفتحتين» اه.
 ولا يجوز لغة ولا وزناً إسكان الراء^(ج)، بخلاف ما ذهب إليه حسن الوراقي حيث قال:

(أ) في طبعة المنح التي اعتمدتها: «لَجِيم» بلام وميم مكسورة، وهو تصحيف، والصواب «الجيم» كما في
 الطبعتين الآخريتين.

(ب) وللقاري تعقيب عليه، انظر المنح الفكرية ص ٨٤ .

(ج) قال ابن مكي الصقلي في تنقيف اللسان ص ١٢١: «ويقولون: أَخْذُ بَطْرَفَ ثُوبِهِ، وَأَمْسَكُ بَطْرَفِ

١٥ - تَحْتَ (١) أَجْعَلُوا لِظَّهِيرٍ أَذْخَلَ (٤) وَالرَّأْ (٢) : يُدَانِيهِ (٣)

= (قوله: (طرفه) بفتح أو سكون الراء، والفتح هو الأشهر، . . . ، وأما بالسكون (مُسْتَعِلُ): فحذف منها الساكن الرابع وهو الفاء، وحذف منها ساكن الود المجموع وسكن ما قبله، وهو ما يسمى بالقطع، فكما رأينا من الناحية العروضية الفتح والسكن جائز في قوله: (طرفه)، والفتح أشهر وبه قرأْتْ اهـ.

قلت: مشكلة الأستاذ حسن الوراقي - هداه الله - أنه بَنَى حُكْمَه على فَهْم خاطئٍ لمفهوم العلل؛ فإنَّ العِلَلَ - التي منها القطعُ - لا تكون إلا في الأعaries والأضرب إلا ما استثنى منها، ولا تَدْخُلُ الْحَشْوَ أَبْدًا، ومع ذلك فإنه جَمَعَ بين القطعِ والطَّيِّبِ في تفعيلٍ واحدةٍ، وهذا غَيْرُ موجودٍ أصلًا في علم العروض، والله أعلم.

(١) ظرف مبني على الضم.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) قال القاري ص ٨٨: «يَاشْبَاعَ هَاءَ (يُدَانِيهِ) لِغَةً» اهـ.

كانه يشير إلى أن الوزن لا يستقيم إلا بالإشاع، والصواب أنه مُتَنَزَّلٌ بالإشاع وعدمه.

(٤) قال ابن الناظم ص ١٣٧: «وقوله: [(أدخلوا) فعل] (ب) تفضيل، أي: الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون» اهـ.

وقال عبدالدائم ص ١٠٢: «يعني: الراءُ أَذْخَلُ في ظهر اللسان من اللام» اهـ.
وقال طاش كبرى زاده ص ٨٠: «أَذْخَلُ: أَفْعَلُ تفضيل» اهـ.

وقال الفضالي ص ٩١: «... وقد عُلِمَ بما ذُكِرَ أَنَّ قولَ الناظمِ (أدخل) أَفْعَلُ تفضيلٍ، أي: الراءُ أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون، قاله ابن الناظم» اهـ.

وقال القاري ص ٨٩: «(أَذْخَلُ) مُفردٌ، يُقْرَأُ بإشاعِ الضمةِ وَاوَا، وفي نسخةٍ: (أدخلوا) بإثباتِ الواوِ بصيغةِ الجمعِ، وهو يحتملُ الأمرَ والمُضَيِّ (ج) اهـ.

= الحيل، والصواب: طَرَفٌ» اهـ.
و«الطَّرْفُ»: ناحيةُ الشيءِ وجاءُه، قال تعالى: «وَأَقْبَرَ الْمَسْلَوَةَ طَرْفَ الْتَّهَارِ وَرُلْكَانَ مِنَ الْأَيَلِ» [هود: ١١٤]، أما «الطَّرْفُ» - بسكون الراء - فهو البصر ويُطلق على الجفن، قال تعالى: «أَنَا يَانِكَ يِه، قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَ إِلَيْكَ طَرْفَكَ» [النمل: ٤٠].

(ا) كذا! .

(ب) كذا في الأصل! ، والصواب: «(أدخل) أَفْعَلُ».

(ج) الأمر بكسر الخاء: أَذْخَلُوا، والماضي بفتحها: أَذْخَلُوا.

عُلِيَا الْثَّنَائِيَا، وَالصَّفِيرُ: مُسْتَكِنٌ
وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَ تَا^(١): لِلْعُلِيَا
فَالْفَاءُ^(٤) مَعَ أَطْرَافِ^(٥) الْثَّنَائِيَا الْمُسْرِفَةُ^(٦)
وَعْنَةُ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

١٦ - وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَ تَا^(١): مِنْهُ وَمِنْ
١٧ - مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الْثَّنَائِيَا الْسُّفْلَى،
١٨ - مِنْ طَرَفِهِمَا^(٢)، وَمِنْ بَطْنِ الْشَّفَةِ^(٣):
١٩ - لِلشَّفَتَيْنِ: الْوَأْوَ بَاءُ مِيمُ،

* * *

= وَنَقَلَ البرنابادي عبارة القاري بِنَصْهَا ثم قال في إعرابه ص ٢٢ : «وَأَدْخَلُ» مرفوع لفظاً خبر آخر للمبتدأ إن كان مُفَرَّداً، فيصير المصرع جملة واحدة، وإن كانت صيغة جمع فهي جملة على حِدَةٍ خبرية أو إنشائية^(١) على ما أشرت آنفًا، فيكون مفعوله محدودًا، أي: أدخلوا الراء لظاهر... اه.

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) بتحريك الراء، ولا يصح إسكانها كما تقدّم.

(٣) قال القاري ص ٩٢ : «بفتح الشين وبكسره» اه.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) قال زكريا الأنباري ص ٤٧ : «بإسكان العين ونقل حركة الهمزة إليها» اه.
وقال ابن الحنبل ص ٦٩ : «بإسكان عين (مع) على لغة ربيعة، سَكَنَها قبل الحركة ثم نَقَلَ حركة الهمزة إليها على قاعدة قراءة ورش نحو: «قَدْ أَفْلَحَ» [المؤمنون: ١]» اه، وبنحوه عند: الفضالي، والقاري.

(٦) بكسر الراء، قاله القاري.

(أ) خبرية باعتباره ماضياً، وإنشائية باعتباره أمراً.

٢- بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ^(١)

- ٢٠ - صِفَاتُهَا: جَهْرٌ وَ رِخْوٌ^(٢) مُسْتَقِلٌ مُنْفَتِحٌ مُضْمَنَةٌ، وَالْضَّدُّ^(٣) قُلْ
- ٢١ - مَهْمُوسُهَا: «فَحَّةٌ شَخْصٌ سَكْتٌ» شَدِيدُهَا لَفْظٌ: «أَجْدُ قَطِ بَكْتٌ»^(٤)
- ٢٢ - وَبَيْنَ رِخْوٍ^(٥) وَالشَّدِيدِ^(٦): «لَيْنٌ^(٧) عُمْرٌ» وَسَبْعٌ رِخْوٌ^(٨) عُلُوٌ^(٩):

(١) الأبيات التي تحت هذا الباب جميعها في الطيبة.

(٢) قال عبدالدائم ص ١٠٩: «مثُلُّ الراء، والرواية عن الناظم الكسر» اه.

والكسر أشهر، قاله: ذكريا الأنباري، وابن الحنبل، والفضالي، والقاري.

(٣) بالنصب مفعول مقدم لـ«قُل»، نَصَّ على نصبه: طاش كبرى زاده، والبرنابادي.

(٤) قال طاش كبرى زاده ص ٩١ - ٩٢: «أَجْدُ» أمرٌ من الإجادة، و(قط) إن كان للزمان يشدّد غالباً وقد يُضم ويُخفّف، وإن كان بمعنى (حسب) وهو الاكتفاء فهي إما مفتوحة ساكنة الطاء مثل (عَنْ) أو مُنْوَنٌ مجرور، والمراد هاهنا هو الأخير كما هو مقتضى الوزن، و(بَكْتٌ) من التبكيت، يقال: بَكَّتْهُ أَيْ غَلَبَهُ بِالْحِجَّةِ» اه، وبنحوه عند القاري.

(٥) مثُلُّ الراء، والكسر أشهر كما سبق بيانه.

(٦) بالجر معطوف على «رِخْوٍ».

(٧) قال القاري ص ١٠٠: «بِكْسَرِ الْلَّامِ؛ أَمْرٌ مِنْ لَانَ يَلِينُ» اه.

(٨) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وَنَصَّ على كونه مبتدأ: طاش كبرى زاده، والبرنابادي.

أما ابن الحنبل فقال ص ٧٤: «بالنصب مفعولاً لـ(حَسَر) مقدماً عليه، لكن عامة التسخ على الرفع» اه، وكذا الفضالي.

(٩) بضم العين وكسرها: «عُلُوٌ»، نَصَّ عليه: عبدالدائم، وذكريا الأنباري، وابن الحنبل، والفضالي، والقاري^(١).

قلت: الغريب أنهم اقتصروا على ذِكر حركتين مع أنه يجوز في عين «عُلُوٌ» الحركات الثلاث!

(١) ضَبَطَ مُحَكُّمُ الْمِئَحِ عِنْ «سَبْعَ» بِالْحَرْكَتَيْنِ!، بِيَنِّمَا الْمَرَادُ عِنْ «عُلُوٌ»، وَتَبَيَّنَ فِي هَذَا حَسْنُ الْوَرَاقِيُّ حِيثُ قَالَ: «(وَسَبْعَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا، وَالضَّمِّ أَشَهَرٌ» اه!

- ٢٢ - حَصْرٌ (١) «خُصَّ ضَعْطٌ قِطْ»
- ٢٣ - مُطْبَقَةٌ (٢) : مِنْ لُبٍ (٣) وَ«فَرَّ» (٤)

(١) قال القاري ص ١٠٢: «(قط) أمرٌ من قاًظ بالمكان إذا [أقام] (١) به في الصيف، و(الخُص) بضم الخاء المعجمة: البيت من القَصْب، و(الضَّعْط): الضَّيق، والمعنى: أَقْمَ وَقْتَ حرارة الصيف في خُصٌ ذي ضَعْطٍ، أي: اقْتَعْ من الدنيا بمثَل ذلك...» اه.

(٢) قال زكريا الأنصاري ص ٥٢: «بِتَرَكِ تَنْوِينِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ لِلْوَزْنِ» اه.
وقال القاري ص ١٠٣: «وَيَتَنْزَنُ الْبَيْتُ بِتَنْوِينِ الثَّانِي وَالرَّابِعِ» اه.
قلت: فلا يصح وزناً تنوين «صاد» و«طاء» المهملتين (٤)، بينما يصح ترك التنوين في «ضاد» (ج) و«طاء» المعجمتين غير أنَّ تنوينهما هو الأصل كما هي الرواية.

(٣) بفتح الباء وكسرها، نَصَّ عليه: عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبل، والفضالى، والقاري.
(٤) قال سيد لاشين أبو الفرج ص ٧٢: «بفتح الفاء على أنه فعل ماض، ولذلك قال عنه الشارح (٤): هَرَبَ الْجَاهِلُ مِنَ الْعَاكِلِ»، وفي بعض السُّنْنَةِ بكسر الفاء على أنه فعل أمر» اه.
قلت: كسر الفاء - كما في بعض الطبعات - هو خلاف نسخة الناظم وما نَصَّ الشَّرَاعُ على معناه
كما في الحاشية الآتية.

(٥) قال عبدالدائم ص ١١٨: «اللُّبُّ: العقل، و(فَرَّ) أي: هَرَبَ، والمعنى: هَرَبَ الْجَاهِلُ مِنَ الْعَاكِلِ» اه، ومثله عند زكريا الأنصاري وأشار إلى حذف تنوين «لُبٌ» للوزن.
وقال ابن الحنبل ص ٧٧: «معناه: هَرَبَ الْجَاهِلُ مِنْ ذِي لُبٍّ، أي: مِنْ عَاقِلٍ؛ لأنَّ اللُّبُّ
العقل، وحذف تنوين (لُبٌّ) للضرورة كتنوين (صاد) و(طاء) بالإهمال فيهما، ولو قال: (حروف
مدلقة) - بالتنكير - لَكَبَّتْ تَنْوِينَ (لُبٌّ) ولم يكن ضرورةً، كما لو قال (مَنْ لَبَّ) بفتح الميم واللام
والباء، و(لَبَّ) لغة في (أَلَبَّ) بمعنى: أَقْمَ» اه، وكذا الفضالى.

(أ) من طبعة المنح التي بتحقيق عبد القوي عبد المجيد، وفي الطبعتين الآخرين: قام.

(ب) تَوَنَّهَا كُلُّهَا مُحَقَّقُ الطَّرَازَاتِ ص ١١٧ !!.

أما مُحَقَّقُ المنح ص ١٠٣ فتَرَهُمُ الإِضَافَةَ حِيثُ ضَبَطُهُمَا كَالآتِيِّ: «وَصَادٌ ضَادٌ طَاءٌ طَاءٌ مُطْبَقَةٌ»!، والحق أنَّ
الثلاث مرفوعاتٌ عطفاً على «صاد» كما نَصَّ عليه طاش كيري زاده ص ٩٦ ومثله البرنابادي ص ٢٩، ولذلك
بحذف العاطف.

(ج) كلمة «ضاد» في نسخة الناظم كأنها غير مُؤنَّة: وَصَادٌ ضَادٌ طَاءٌ طَاءٌ.

(د) وهو زكريا الأنصاري.

- ٢٣ - الْحُرُوفُ الْمُذَلَّةُ^(٢)
- ٢٤ - صَفِيرُهَا: صَادٌ وَرَأْيٌ سِينٌ، وَاللِّلْلُ^(١)
- ٢٥ - وَأُوْ وَيَاءُ سُكَّنَا^(٥)، وَأَنْفَتَحَا قَبْلَهُمَا^(٦)، وَالْأَنْجَرَافُ صُحَّحَا^(٧)

= وقال القاري ص ١٠٤: «وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على أنَّ (من) حرف جرٌ، واللِّلْلُ الذي هو العقل بمعنى الفاعل، والمعنى: هَرَبَ الجاهلُ من العاقل، ويمكن أن يكون المعنى: فَرَّ مِنَ الْخَلْقِ مَنْ لَهُ عَقْلٌ بِهِ عَرَفَ الْحَقَّ، ففيه إيماءٌ إلى قوله تعالى: ﴿فَقَرُورًا إِلَى اللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبَتِّلًا﴾ [المزمول: ٨]» اهـ.

(١) بالرفع خبر عن «فر من لب»، نَصَّ عليه: طاش كبرى زاده، والبرنابادي.

ووقع في بعض الطبعات: «الحروفي» بالجر تَوَهُّمًا للإضافة، والصواب - كما تقدَّم - أن تنوين «الْلُّبُّ» حذف للضرورة لا للإضافة، ثم إن المعنى يأبى ذلك.

(٢) بفتح اللام كما في نسخة الناظم.

وضُبط في بعض الطبعات بكسر اللام وهو خطأ؛ لأنَّه اسم مفعول؛ قال طاش كبرى زاده ص ٩٦: «والمذلَّةُ أي: المنسوبة إلى ذلق اللسان وذلق الشفة، أي: طرفهما» اهـ.

(٣) قال القاري ص ١٠٧: «بتشليل القاف، والضم أشهر» اهـ.

(٤) بتخفيف الدال للوزن، نَصَّ عليه: زكريا الأنصاري، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والفضالى، والقاري.

(٥) بضم السين وكسر الكاف المشدة كما في نسخة الناظم.

قال طاش كبرى زاده ص ١٠٠: «سُكَّنَا: فعل ماضٌ مبنيٌ للمفعول» اهـ.

وضَبْطُه عند البرنابادي: «سَكَّنَا^(٨)» بفتح السين والكاف المخففة حيث قال ص ٣٠: «(سَكَّنَا): فعل ماضٌ، والضمير البارز فاعله» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «سَكَّنَا» بفتح السين وكسر الكاف المشدة، وهو خطأً بَيْنَ.

(٦) قال ابن الحنبلي ص ٨١: «(قَبْلَهُمَا): ظرفٌ . . . وليس (قَبْلَهُمَا) مرفوعاً على الفاعلية؛ لِمَا صَرَحَ به غير واحدٍ من أنَّ (قبلاً) لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول حرف الجر عليه» اهـ، والعبارة يَنْصُبُها عند الفضالى.

(٧) قال طاش كبرى زاده ص ١٠٠: «مبنيٌ للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ١٠٧: «بصيغة المجهول» اهـ.

٢٦ - في اللام والراء^(١)، وبتكرير جعل^(٢) وللتقطسي: الشين، ضاداً^(٣): استطل^(٤)

Three small, dark, stylized floral or star-shaped decorative elements arranged horizontally.

١١) بالقصر وجوباً للوزن.

و عند الشمراني في جامعه ص ١٤٨ : « والراء بتكرير » ! ، بالمد و حذف الواو التي قبل « بتكرير » ، وهو غير موزون ولا يصح ، والغريب أن يُشير إلى الرواية الصحيحة بقوله : « جاء في إحدى الطبعات : (وبتكرير) بالواو مع قصر (الراء) » اه ! .

(۲) قال طاش. كري زاده ص ۱۰۲: «و(جعل): فعل ماض مبني للمفعول، أسكن آخره للوزن» اه.

(٣) طاش کی زادہ ص ١٠٢: «و (ضاداً) منصوب (استطل)» اہ، ومثله البرنابادی.

ولا يصح فعْهُ كما في بعض الطعات.

(٤) ضُبِطَ فِي بَعْضِ الْطَّبَعَاتِ بِضمِ التاءِ: «اسْتُطِلُّ»، وَالصَّوَابُ فَتُحْكَمُ لِأَنَّهُ فَعَلَ أَمْرًا، وَيَدْلُلُ عَلَيْهِ مَا يَلْبِي:

قال ابن الناظم ص ١٦٤: «استطلُّ» أي: صفةٌ بالاستطالة» اه، وكذا المزي.

وقال زكريا الأنباري، ص ٥٥: «(استطل) أنت، أي: أجعلها حرفًا مستطيلاً» أهـ.

وقال طاش كبرى زاده ص ١٠٢: «استطِلُّ»: أمرٌ من الاستطالة، أي: صِفِ الضاد
بالاستطالة» اه، ومثله عند القاري.

٣- بَابُ التَّجْوِيدِ^(١)

- ٢٧ - وَالْأَخْذُ بِالْتَّجْوِيدِ حَتَّمْ لَازِمٌ
 مَنْ لَمْ يُجَوَّدُ^(٢) الْقُرْآنَ^(٣) آثِمٌ
- ٢٨ - لِإِلَهٍ بِهِ إِلَهٌ أَنْزَلَ
 وَهَكَذَا مِنْهُ^(٤) إِلَيْنَا وَصَلَّى

- ٢٩ - وَهُوَ^(٥) أَيْضًا حِلْيَةُ الْتَّلَادَةِ

(١) الآيات رقم ٢٧ و ٣٠ و ٣٢ موجودة في الطيبة، وقال محقق الطيبة عن البيتين ٣٠ و ٣٢: «هذان البيتان ساقطان من أكثر الشَّيخ، وعلى ذكرهما شرح ابن الناظم والترمسي» اهـ.

(٢) قال عبدالدائم ص ١٢٩: «النسخة التي ضبطناها عن الناظم تخللته: (منْ لَمْ يُجَوَّدْ) وهي المعتبرة، ورأيت في بعض الشَّيخ: (منْ لَمْ يُصَحِّحْ) بدل (يُجَوَّدْ)، والأولى أحسن؛ إذ التجويد أَخْصُّ من التصحیح» اهـ.

وقال القاري ص ١١٣: «(منْ لَمْ يُجَوَّدْ الْقُرْآنَ آثِمٌ) أي: منْ لَمْ يُصَحِّحْ، كما في نسخة صحيحة» اهـ. رواية «يُجَوَّد» هي التي في الطيبة وعند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، والقسطلاني، وذكرها الأنصاري، وابن الحنفي، والفضالى، والقاري، وابن يالوشة، وأشار مُعظمُهم إلى الرواية الأخرى وهُمْ مَنْ سوى القسطلاني وابن يالوشة.

ورواية «يُصَحِّح» هي عند: ابن الناظم، والمزي، وطاش كبرى زاده، والمسудى، ونسخة الناظم.

(٣) قال ابن الحنفي ص ٨٢: «و(الْقُرْآن) في البيت غير مهموز، وهو لغة في المهموز قرأ بها ابن كثیر، واختارها المصنف هنا رعایة للوزن»^(٦) اهـ، وبنحوه: الفضالى، والقاري.

(٤) في الطيبة: «عَنْهُ»، وعَزَّاها عبد الرزاق موسى ص ٦٤ ود. أشرف طلعت ص ٢٨ إلى بعض الشَّيخ، ولعلهما أرادا الطيبة.

(٥) قال ابن الحنفي ص ٨٥: «بضم الهاء مع تخفيف الواو على الخبر^(٧)، ومع تشديدها كما هو لغة على الخبر^(٨)، والرواية على الأول» اهـ.

وقال القاري ص ١١٦: «بضم الهاء، ولا يجوز إسكانها؛ للوزن» اهـ. ومِثْلُها التي في البيت التالي.

(٦) أكثر الطبعات على هَمْزَه: «الْقُرْآنَ!»، وهو - كما ترَى - مُجَلَّ بالوزن.

(ب) الخيل - في العروض - زحاف مزدوج، وهو اجتماع الخبر والطي، أي: حذف الثاني والرابع الساكنيين: *فَعَلَشَ*.

(ج) الخبر - في العروض - زحاف مفرد، وهو حذف الثاني الساكن: *مُنْتَعِلُنْ*.

١١ - وَزِيَّةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ	٢٩ -
١٥ - وَهُوَ (٢) : إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا	٣٠
٣١ - وَرَدٌ (٦) كُلٌّ وَاحِدٌ لِأَصْلِهِ	
٣٢ - مُكَمِّلًا (٧) مِنْ عَيْرٍ مَا تَكُلُّفِ	

(١) قال القاري ص ١١٦: «بِالإِشْبَاعِ فِيهِمَا»، وجاز الوقف عليهما اهـ.

(٢) بضم الهماء كما في البيت السابق.

(٣) بالنصب مفعول ثان لـ«إعطاء»، نَصَّ عليه: طاش كبرى زاده، والبرنابadi.

(٤) ما بين المعقوفتين هو الذي في أكثر الشروح والطبعات وفي الطيبة.

والذى عند المزى، وطاش كبرى زاده، والفضالى، والمسعدي، والبرنابadi، ونسخة الناظم: «مِنْ كُلٌّ صِفَةٌ»، وهو غير موزونـ.

قال البرنابadi في تقطيعه ص ٣٥: «مِنْ كُلٌّ صِـنـ: مُسْتَفْعِلٌ» اهـ!

قلت: ومِثْلُه لا يخفى عليه أَنَّ «مستفعل» المكفوف غير مستعمل في بحر الرجز، وهذا منه غريبـ.

وفي شرح طاش كبرى زاده ص ١١٤ أشار مُحَقِّقُهُ إلى أنه في إحدى سُنْنَ التَّحْقِيقِ: «مِنْ كُلٌّ صِفَةٌ لَهَا»، وهو غير موزونـ، بل هو أَشَدُّ إِعْمَانًا في الكسر من رواية «مِنْ كُلٌّ صِفَةٌ».

إذن فيها روايات ثلاثـ:

- «من صفة لها ومستحقها»: وهو موزونـ.

- «من كل صفة ومستحقها»: وهو غير موزونـ.

- «من كل صفة لها ومستحقها»: وهو غير موزونـ.

(٥) بالنصب عطف على «حَقَّهَا»، نَصَّ عليه: طاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والفضالى، والقارىـ.

(٦) بالرفع عطف على «إعطاء»، قاله: طاش كبرى زاده، والبرنابadiـ.

(٧) قال طاش كبرى زاده ص ١١٥: «اسم مفعول من الكمال» (بـ) اهـ.

وقال القاري ص ١٢١: «بـكسر الميم أيـ: حال كون اللافظ مُكَمِّلـ الصـفـاتـ حـقـاـ وـاسـتـحـقـافـاـ»،

(أ) أيـ: في «التلـوةـ» وـ«الـقـراءـةـ»ـ.

(بـ) هذه العبارة موجودـةـ في هامـشـ نـسـخـةـ من شـرـحـ الفـضـالـيـ صـ ١٥٧ـ.

Three decorative floral symbols, each consisting of a central dot surrounded by eight petals.

= او بفتح الميم أي: حال كون الملفوظ مكملاً للأداء محرجاً وصفة من غير تكليف وارتكاب [مشفقة في قراءته] ^{الليل} [بالزيادة على أداء محرجه والمبالغة في بيان صفتة] اهـ.
وقد ضبّطت في نسخة الناظم بكلتا الحركتين وكتب فوقيها: «معاً».

(١) ما بين المعقودين هو الذى في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات وفي الطيبة.

و عند عبد الدائم بدل «باللطف»: «باللطف»، إلا أن محققه أثبت رواية «باللطف» وعلق عليها بقوله: «في النسختين ^(ب): (باللطف)» اه، وكان الأولى به أن يثبت ما اتفقت عليه السخنان ثم يعلق بما يشاء، ولم يتبعه لقول عبد الدائم ص ١٣٧: «... من غير ما تكليف ولا تعسف متريضاً في اللفظ بذلك» اه.

وذكرها زكريا الأنصاري بقوله ص ٥٩: «وفي نسخة: باللفظ» اهـ.
 فتنقّبَة القاري بقوله ص ١٢٢: «وأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ زَكْرِيَا مِنْ قَوْلِهِ: (وفي نسخة: باللفظ في
 النَّطْقِ) فَلَا وَجْهٌ لِصَحَّتِهَا، فَمَا كَانَ يُبَغِّي لَهُ ذَكْرُهَا إِلَّا مَقْرُونًا بِالْتَّبَيِّهِ عَلَى ضَعْفِهَا» اهـ.
 وعند ابن يالوشة ص ٣٨: «في اللَّفْظِ بِالنَّطْقِ»، وأشار إلىها د. أشرف طلعت ص ٢٨ .
 أذن فيها، وآيات ثلاث:

- «باللطف في النطق».
- «بالللهفظ في النطق».
- «في اللهفظ بالنطق».

(٢) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات؛ على أنه اسم «ليس» مؤخر.

وأعرية طاش كبرى زاده خبراً لـ«ليس» حيث قال ص ١١٩: «اسم (ليس) قوله: (بيته) وهو ظرف لمقدر هو اسمه حقيقة وهو (فرق) أي: ليس فرق بين التجويد وبين تركه . . . ، (رياضية) خبر (ليس)» اه، وكذا القاري.

وقال الرّبّ نبادى ص ٣٨: «منصوب لفظاً خير (ليس)» اهـ.

^(١) في طبعة دار المنهاج: «ما شقت قراءته».

(٤) **هـما اللتان اعتمد عليهما المحقق.**

٤ - بَابُ التَّرْقِيقِ

٣٤ - فَرَقَنْ^(١) مُسْتَفِلًا مِنْ أَخْرُفِ^(٢) وَحَادِرَنْ^(٣) تَفْخِيمَ لَفْظِ . . .

(١) بالفاء كما في نسخة الناظم وجميع الشروح .

وفي بعض الطبعات: «وَرَقَنْ» بالواو، ولعل الفاء هي الأولى؛ قال القاري ص ١٣١: «إذا عَرَفْتَ أَنَّ التَّجويدَ مَا ذَكَرَهُ أَربَابُ التَّدْقِيقِ وَالْتَّأْيِيدِ فَرَقَنْ . . .» اهـ، وقال البرنابادي ص ٣٩: «الفاء: جزء الشرط المحدوف، أي: إذا عَرَفْتَ أَنَّ التَّجويدَ مَا ذُكِرَ فَرَقَنْ . . .» اهـ.

(٢) قال القاري ص ١٣١: «بِالنَّقْلِ وَالْحَذْفِ»، ويجوز من غير نقل أيضاً اهـ.
قلت: لا حاجة للنقل ما دام الوزن مستقيماً على الأصل.

(٣) نص جماعة من الشرائح كابن الناظم وعبدالدائم وابن الحنبلي والقاري على أن النون في «فَرَقَنْ» و«حَادِرَنْ» هي نون التوكيد الخفيفة، إلا أن بعضهم أجاز أن يكون «حَادِرَاً» اسم فاعل باعتبار رسمه بألف التنوين .

قال ابن الناظم ص ١٨٦: «ويحتمل أن يكون (حَادِرَاً) اسم فاعل منصوباً على أنه خبر (كان)، تقديره أي: كُنْ حَادِرَاً» اهـ، وكذا المزي .

وقال ابن الحنبلي ص ٩٢ - ٩٣: «وهما مرسومان في نسخة ابن الناظم بالألف؛ وفأقاً ليرسم قوليه تعالى: ﴿لَنَتَعَالَى﴾ [العلق: ١٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢] . . . وحيث كان (حَادِرَاً) مرسوماً بها فهو يحتمل أن يكون اسم فاعل من (حَدَرْتُ الشيءَ) بمعنى (تَحَدَّرْتُ منه) منصوباً (كُنْ مقدّرة)، أي: كُنْ حَادِرَاً» اهـ، ومثله عند الفضالي .

وقال عبدالدائم ص ١٤٢: «قوله: (وَحَادِرَنْ)^(ب) أصله اسم فاعل من (حَادِرَ)، أتى به على صيغة اسم فاعل زيادة في المبالغة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيَا جَمِيعُ حَدَرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]، وقد فُرِئَ بالوجهين في السبعة» اهـ.

وقال القاري ص ١٣١: «(وَحَادِرَنْ) بالنون المخففة المؤكدة [في] ^(ج) بعض السُّنْخ المصححة ^(د)، وهو المُلَائِمُ للمطابقة بين المتعاطفين على أنه لا يحتاج إلى تقدير عامل مع إفادة المبالغة مِنْ =

(أ) هكذا: مِنْ أَخْرُفِ.

(ب) قال مُحَمَّدُه: «في الأصل: حَادِر» اهـ.

(ج) في الطبعتين الأخريين للمنج: «وفي»، والمعنى يقتضي حذف الواو .

(د) كما في نسخة الناظم .

(١) الْأَلْفِ

Three small, dark, stylized floral or star-shaped decorative elements arranged horizontally.

= صيغة الأمر على بناء المفاعة التي هي موضوعة للمبالغة ، فالمعنى : (احذر احذر الْبَتَةَ تفخيم لفظ الألف) ، وفي نسخة بالتنوين في (حاذرن) ، والتقدير : كن حاذراً من تفخيمها... اه .
وقال القاري ص ١٣٧ في رده على الفضالي : «وَأَمَّا قُولُ الْمَصْرِيِّ : (النون في قوله «فرقن» و«حاذرن» نون التأكيد الخفيقة ورُسِّما بالألف وفَاقَ لرسم قوله تعالى : «وَلَيَكُونُ» بيوسف و«لَتَسْتَفِعُ» باقراً) فمدفعٌ ؛ إذ خَطَّانٌ لا يُقْسَانٌ : رسم المصحف والعروض» اه .
(١) هذا البيت موجود في الطيبة .

٥- بَاءُ اسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ

٣٥ - وَهُمْ (١) : (الْحَمْدُ) (٢) (أَعُوذُ)

قال طاش كبرى زاده ص ١٢٢: «(وَهُمْ) نصب على أنه معطوف على (مستفلاً)» اهـ.
وقال القاري ص ١٣٧: «ونصب (هُمْ) على تقدير: فَرَقْنَ هُمْ الْحَمْدُ، ويجوز جرُّه على
تقدير: وَحَادَرُنَّ تَفْخِيمَ هُمْ الْحَمْدُ» اهـ.

وقال البرنابادي ص ٤٠: «(وهمز) إن كان معطوفاً على (مستفلاً) يُقدّر (فرقنا) فينصب، وإن كان معطوفاً على (الألف) يجوز جَهْهُ علمٍ، تقدير (واحدون تفخيم همز الحمد)» أهـ.

وظاهر كلام ابن الحنبل أنه مجرورٌ وما عُطِّفَ عليه حيث قال ص ٩٣ - ٩٥: «وعطَّفَ على
((ألفاظ الألف)) قوله: (وهمن): ... ثم عَطَّفَ عَلَى ((اليم)) بالحر قوله: (وباء)) أهـ.

ولا يصح رفعه كما فعل محقق الطرازات ص ١٤٢ .

وفي رواية: «كَهْمَزْ» بالكاف، وهي التي في الطيبة وعند جمال القرش وغيره، وأشار إليها القاري بقوله ص ١٣٧ - ١٣٨: «وَأَمَّا مَا جَعَلَهُ الشَّارِحُ الْيَمَانِيُّ مِنْ قَوْلِهِ: (كَهْمَزُ الْحَمْد) أَصْلًا، ثُمَّ قَالَ: (وَفِي بَعْضِ التَّسْخِنَ: «وَهْمَزْ» بِالْوَاءِ) فَعَيْرُ مُقْبُولٍ^(١)؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلأَصْوَلِ الْمُصَحَّحةِ وَالْمُسْنَخِ الْمُعْتَبَرَةِ الْمُشَرَّوَحَةِ، وَإِنْ كَانَ لِكَافِ التَّشْبِيهِ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ إِذْ يَصُحُّ أَنْ يَقَالُ: التَّقْدِيرُ: رَقْقَنْ مُسْتَفْلًا كَهْمَزُ الْحَمْدِ، وَحَازِرُ تَفْخِيمٍ لِفَظِ الْأَلْفِ كَتْفِخِيمٍ هَمْزُ الْحَمْدِ» اهـ.

(٢) بالرفع كما في نسخة الناظم.

قال طاش كيري زاده ص ١٢٢: «(الحمد) رفع على الحكاية ومحله الجر على الإضافة، وكذا (أعوذ، اهدنا) وهو معطوفان على (الحمد) من حيث المعنى، وكذا الحال في (الله) اهـ.

وقال القاري ص ١٣٧: «قطع همزة وصل (الْحَمْدُ) ضرورة^(ب)، ورفع (الحمد) حكاية^(ج)، وبحوز اعرابه^(د) لو ثبت رواية^(ه) اهـ.

(١) أثبتت الكاف مُحقّقُ شرح القسطلاني ص ٥٦ وقال في الحاشية: «في الأصل: وهمز» اهـ.
وما ضرّه لو أثبتت الواو التي في الأصل ثم أشار في الحاشية إلى رواية الكاف؟!، خصوصاً أنّ أول كلمة
قالها القسطلاني: «معطوف»! .

(ب) كذلك همزة «إِهْدِنَا»، أما لفظ الجملة «الله» فقطع همزه لابتداء بها في أول الشطر، ورأيت الاكتفاء بالحكة عن وضع القطعة: «ء».

(ج) قال تعالى : «**الْحَمْدُ لِلَّهِ**» [الفاتحة : ٢].

(د) بالحر على الإضافة.

- (٤) (الله) (٢)، ثم لام (٢) : (الله) (لنا) (١) ٣٥ -
- (٥) (وعلى الله) (ولا ألا) (٦) ٣٦ - (وليتلطف) (٥)
- (٦) (بزق) (١٠) ٣٧ - وباء (٩) : (٩)
-

(١) قال حسن الوراقي: «قوله: (إهدا) تقرأ بقطع همزة الوصل فتكون التفعيلة (مستعمل)، وتقرأ بهمزة الوصل فتكون التفعيلة (مستعمل)، والأول به قرأته وأقرئه أهـ. قلت: يجب قطع همزة «إهدا» للوزن - ثم إنه موضع الشاهد - ولا يجوز وصلها، أما قوله: «فتكون التفعيلة (مستعمل)؟»؛ فليس هذا بوارد في الرجز بل هو من السريع، ولو قيل - سَمْحًا - بجوازه لَوْجَبَ أن يكون الضرب كذلك، والله أعلم.

(٢) ضبط لفظ الجلالة في نسخة الناظم بالرفع والجر: **هـ**، وهو بالرفع في أكثر الشروح والطبعات.

أما القاري فإنه قال ص ١٣٨: «بالجر، أي: هـَمْزَ اللـَّهِ» أهـ.

وضُبط عند بعضهم بالنصب عطفاً على «همز»، ولا يصح؛ فالمعنـي يقتضـي أـن يكون مجرـورـاً، أو مرفـوعـاً علىـ الحـكـاـيـةـ باـعـتـارـ أـنـ الرـفـعـ هوـ أـشـرـفـ أـنـوـاعـ الإـعـارـبـ.

(٣) قال طاش كبرى زاده ص ١٢٢: «(ولاَمَ اللـَّهِ) نـصـبـ عـلـىـ أـنـ عـطـفـ عـلـىـ (همـزـ)» أهـ.

وقال القاري ص ١٣٨: «(لام) فيها الوجهان السابقان (١) في (الهمز)» أهـ.

(٤) هذا البيت والذي يليه كلامـا فيـ الطـيـةـ.

(٥) قال تعالى: «ولـيتـلـطـفـ وـلـاـ يـشـعـرـنـ يـكـمـ أـحـدـاـ» [الكهف: ١٩].

(٦) قال تعالى: «وـلـاـ أـضـالـلـاـنـ» [الفاتحة: ٧]، وقطع الناظم الكلمة للضرورة كما نصـ علىـهـ غيرـ واحدـ منـ السـرـاحـ.

(٧) يقال في «الميم» و«باء» ما قيل في «لام»، وأكثرـهـمـ عـلـىـ النـصـبـ كـمـاـ فـيـ نـسـخـةـ النـاظـمـ.

(٨) قال تعالى: «فـمـنـ أـضـطـرـ فـيـ حـمـصـةـ» [المائدة: ٣].

(٩) راجـعـ الحـاشـيـةـ قـبـلـ السـابـقـةـ.

(١٠) بالـجـرـ عـلـىـ الإـضـافـةـ فـيـ نـسـخـةـ النـاظـمـ وـأـكـثـرـ الشـرـوحـ وـالـطـبـعـاتـ، كـمـاـ نـصـ عـلـىـ جـرـهـ البرـنـابـدـيـ. وـضـبـطـ فـيـ بـعـضـهـاـ بـالـرـفـعـ حـكـاـيـةـ لـقـولـهـ تـعـالـىـ: «أـوـ كـصـيـبـ مـنـ الـسـمـاءـ فـيـ ظـلـمـتـ وـرـعـدـ وـبـرـقـ» [البـرـقـ: ١٩]، وـأـجـازـهـماـ دـ.ـ أـشـرـفـ طـلـعـتـ صـ ٣٠ـ .

وَأَخْرِصٌ ^(٢) عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي

٣٧ - (بَاطِلٌ) ^(١) (بِهِمْ) (بِنِي)

...

٣٨ - فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَ: (حُبٌّ) ^(٣) (الصَّبِرِ)

(١) بالجر في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات عطفاً على «برق»، ونصّ على جرّه البرنابادي.

وُضُبط في بعضها بالرفع حكايةً لقوله تعالى: «إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَّبِعُونَ مَا هُمْ فِيهِ وَنَطَّلُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [الأعراف: ١٣٩]، وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٣٠.

(٢) رواية «وَأَخْرِص» بالواو هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وفي رواية: «فَأَخْرِص» بالفاء، أشار إليها: ابن الحنفي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة. قال ابن يالوشة ص ٤٢ - ٤٣: «وَهِيَ فَاءُ الْفَصِيحَةِ؛ أَفْصَحَتْ عَنْ شَرِطِ مَقْدِرٍ، أَيْ: إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْبَاءَ وَالْجِيمَ يَجِبُ تَرْقِيقُهُمَا فَأَخْرِصْ إِلَّا هُنَّ

(٣) قال ابن الحنفي ص ٩٦: «وَالْكَلِمَاتُ الْمُمَثَّلُ بِهَا مَحْكِيَّةٌ عَلَى حَالَةِ الْجَزِّ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي الْآيَاتِ الْمُذَكُورَةِ، وَلَوْلَا الْحَكَايَةُ لَكَانَ حَذْفُ التَّنْوِينِ مِنْ (حُبٌّ) وَ(حَجَّ) لِلْفُسُورَةِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهَا» ^(٤) أه، وكذا الفضالي.

وقال القاري ص ١٤٢: «(كحب الصبر) بالإضافة إما للوزن أو لأدنى ملابسة وهي كونهما مثاليين للباء الموحدة، والظاهر أنَّ كلمة (كحب) مَحْكِيَّةٌ ^(ب) على ما وَرَدَ في الآية إما بكمالها أو بيارادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى: «يُحِبُّهُمْ كَحْبَ اللَّهِ» [البقرة: ١٦٥]، وأما (الصبر) فعطف عليه من غير عاطف» أه.

وقال حسن الوراقي: «قوله: (حُبٌّ الصَّبِرِ) بالباء وليس بالجيم؛ كقوله تعالى: «يُحِبُّهُمْ كَحْبَ اللَّهِ» [البقرة: ١٦٥]، وهذا هو المشهور وفي كُلِّ الشَّخْصِ كَذَلِكَ، وَلَا أَعْلَمُ شَيْئاً عَنْ قَوْلِهِمْ: (كحب الصبر) بالجيم كقوله تعالى: «فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ» [يوسف: ١٠]... أه.

قلت: هو كما قال، فرواية الجيم لم أجدها فيما بين يدي من الشروح والطبعات، ولم يذكر آية يوسف سوى عبدالدائم حيث قال ص ١٤٥: «وَأَخْرِصَ عَلَى الشَّدَّةِ الَّتِي فِيهَا وَفِي الْجِيمِ لِثَلَاثَ يَخَالِطُهَا غَيْرُهَا مِنَ الْحَرْوُفِ، أَوْ يَفُوتُ بَعْضُ صَفَاتِهَا بِسَبِّبِ قَرْبِ الْمَخَارِجِ أَوْ الصَّفَاتِ أَوْ يَشُوبُهَا شَيْءٌ مِّنْ ذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَقُوْهُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ»... أه، ولم يذكر آية البقرة.

(١) في الأصل: «عَدَهَا»، والتصويب من المخطوط.

(ب) رأيت أن أجعل الكاف للتمثيل كما فعل د. أمين سويد: «كَ: حُبٌّ».

٣٨ - (الْفَجْرُ) وَ (حَجَّ) (أَجْتَثُ) (١) (رَبْوَةً) (٢)

٣٩ - وَيَسْتَعْجِلُ مُقْلَقَلَةً (٤) إِنْ (٣) يَسْتَعْجِلُ وَيَسْتَعْجِلُ

(١) قال القاري ص ١٤٣: «ويجوز ضم تنوين (ربوة) وكسرها كما قرئ بهما في قوله تعالى: ﴿كَسْبَرَةَ حَيَّشَةَ أَجْتَنَّ﴾ [إبراهيم: ٢٦] أهـ.

ولا يصح في «ربوة» سوى الجَزْ مع التنوين حكاية وإعراها؛ قال تعالى: «كَمَثْلِ جَنَّتِكُمْ بِرَبْوَةٍ» [البقرة: ٢٦٥]، وقال أيضاً: «وَأَوْتَنُهُمَا إِلَيْ رَبْوَةٍ» [المؤمنون: ٥٠]، ولا يجوز نصبه أو عدم تنوينه كما عَزَّاهُ الوراقُ إلى بعض الشُّرُخِ.

وأشار ابن الناظم والقاري إلى فتح الراء وضمهما، فقد قرأ بفتحها «رَبُّوَة»: ابن عامر وعاصم، وقرأ الباقيون بضمها: «رُبُّوَة».

ووُقِعَ فِي الطبعين الأَزْهَرِيِّ وَالبَاكْسْتَانِيِّ الْأَوَّلِ: «وَرْبُوَةُ» بِزِيادةِ الْوَاءِ، وَهُوَ غَيْرُ مُوزُونٍ.

(٢) ضُبِطَ في نسخة الناظم بكسر الجيم وضمُّها: ~~جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ~~، وهو بالجملة في أكثر الشروح والطبعات. قال القاري ص ١٤٢: «(وَحْجَ الْفَجْرِ) بالإضافة أيضاً لما سبق، ولا تصح فيه الحكاية ^(ب) كما تَوَهَّمَ المُصْرِيُّ ^(ج)؛ إذ لم يُعرَفْ لفظُ (حج) منكراً مجيئه في القرآن» اهـ.

وقال حسن الوراقي: «قوله: (حج) بكسر الجيم وضمها؛ فالضم يكون على الحكاية: ﴿وَلَلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ الْأَبْيَتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وبالكسر على تقدير: وكباء (ربوة)، وك(حج)، ...». اهـ.

¹⁵ See also *U.S. v. Wm. (2) Clegg*, 17 U.S. (4 Wheat.) 222, 230 (1819).

ناعل حالٌ من فاعلٍ (بَيْنَ)، والفتح على أنه اسم مفعول صفة لمفعول محذوف، أي: حرفًا مقلقاً» اهـ، وبنحوه: عبدالدائم، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبرى زاده، والفضالى، القارى.

= قال طاش کبری زاده ص ۱۲۹: «...والاول^(۲) أولی كما لا يخفى» اه.

(١) إِبْرَاعًا لِضَمَّةِ الْهِمْزَةِ بَعْدِهِ، فَالْفَعْلُ مِنْبَنِي لِلْمَفْعُولِ، فَيُنْتَقُ هَكَذَا: رَبُوتُ أَجْتَسْتَ.

(ب) أي: هو مجرور ولكن ليس على الحكاية.

(ج) عبارة المصرى هي نفسها عبارة ابن الحبلى التي في الحاشية قبل السابقة.

(د) وفْرَى في السَّبْعَةِ بفتحِ الْحَاءِ: «حَبْجٌ».

(ه) في الأصل: «أو»، وفي النسخة الخطية لشرح ابن الناظم ١٣/٢: «و»، والواو أولى.

و) أي: الفتح.

٤٠ - وَحَاءٌ (٢) : (حَضْرَحَ) (أَخْطَطُ) سَكَنَا (١) كَانَ أَبْيَانَا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ

= وقال القاري ص ١٤٤ : «ثم أعلم أنَّ الْأَظْهَرَ كُونُ (مقلقاً) بالفتح على أنه نعت لحرف مقدر، وأما تقديرُ ابنِ المصنفِ الكسرَ على أنه حالٌ من فاعلٍ (بَيْنَ) فيحتاج إلى مفعول مقدر، أي: بَيْنَ الْحَرْفَ حَالَ كُونِكَ مقلقاً، ولا يخفى أنَّ الْأُولَى هي الْأُولَى...» اهـ.
هذا وقد ضُبطت في نسخة الناظم بالحركاتين وكتب فوقها: «معاً».

(١) بفتح السين والكاف المخففة مبنياً للمعلوم كما في نسخة الناظم، وكما هو واضح من إعراب طاش كيري زاده حيث قال ص ١٢٩ : «وَفَاعِلُ (سَكَنٌ) راجِعٌ إِلَى (مقلقاً)» اهـ.
وقال البرنابادي ص ٤٣ : «(سَكَنَا) فعل ماضٌ معروفة، والضمير المستتر فيه الراجع إلى المقلقل فاعلُه» اهـ.

(٢) بالنصب كما في نسخة الناظم، وكذا «وسين».
قال طاش كيري زاده ص ١٣٠ : «عَطْفٌ عَلَى مَفْعُولٍ (بَيْنَ) أَعْنِي (مقلقاً)، وَمَضَافٌ إِلَى (حَصْرَحٍ) ... (وسين) عَطْفٌ عَلَى (حَاءٍ) وَمَضَافٌ إِلَى (مُسْتَقِيمٍ)» اهـ، وَنَصَّ عَلَى عَطْفِهِ عَلَى (مقلقاً): ابنُ الْحَنْبَلِيُّ، وَالْفَضَالِيُّ، وَالْقَارِيُّ، ابْنُ يَالْوَشَةَ.

وقال البرنابادي ص ٤٥ : «مَنْصُوبٌ لِفَظًا - بِاعْتِبَارِ الْعَطْفِ - مَفْعُولٌ (بَيْنَ)، وَقِسْنٌ عَلَى هَذَا قَوْلَهُ: (سِينٌ)» اهـ.

أما د. أشرف طلعت فقد أجاز جَرَّهُما (١) حيث قال ص ٣٠ : «كلمة (وحاء) تُقرأ بالجر والنصب، فالجر على تقدير: (وَحَادِرُنْ تَفْخِيمٌ لِفَظِ الْأَلْفِ... وَحَاءٌ حَصْرَحٌ)، والنصب على تقدير: (وَبَيْنَ مقلقاً... وَحَاءٌ حَصْرَحٌ)، وكذا يقال في (وسين مستقيم)، والله أعلم» اهـ.
ولحسنِ الوراقيِّ تنبيةٌ لطيفٌ حيث قال: «ولكنَّ مَنْ قَرَأَ (وَهَمْزَ) بالنصب فعليه أنْ يُرَاعِي بقيةَ الكلماتِ بالنصب على المفعولية مثل: (والْمِيمَ)، (وَبَاءَ)، (وَحَاءَ)، (وَسِينَ) وغيرها، وَمَنْ قَرَأَ (كَهْمَزَ) بالجر عليه أنْ يُرَاعِي أَيْضًا بقيةَ الكلماتِ بالجر» اهـ.

(١) ضَبَطَهُما بالجر د. محمد شرعبي والشمراني، وضُبط «وحاء» بالوجهين في الطبعة الباكستانية الثانية.

(١) (الحق) (٢) (الحق) (٣) (مستقيم) (٤) (يسقط) (٥) (يسقو)

* * *

(١) قال القاري ص ١٤٤: «(الحق) بإشباع صمة القاف رعايةً للقافية، ورفعه بناءً على الحكاية كما في آية^(١)، مع أنه مجرور كما في القاعدة العربية من حيث إنه وما قبله معطوفان على (حصص) المضاف إليه بحذف العاطف» اهـ.

(٢) صدرُ هذا البيتِ في الطَّيِّةِ على النحو الآتي:

وباءِ يُسْمِ باطلٌ وبَرْقٌ وحاءَ حَضَّرَ أَحْطَتُ الْحَقُّ

(٣) راجع التعليق على «وحاء».

(٤) قال القاري ص ١٤٥: «بكسر الميم بلا تنوين ضرورة... ثم إيراد (مستقيم) نكرةً لتشمل المعرفة، وجُرْهُ يصح إعراباً^(ب) وحكايةً لوروده في القرآن: «إِلَى صَرْطَنْ مُسْتَقِيمٍ» [الشورى: ٥٢]» اهـ. وقال ابن الحنبل ص ٩٨: «بالفتحة من غير تنوين على الحكاية؛ لأنَّ ذلك في سورة الفاتحة» اهـ، وكذلك الفضالي.

فتعقبُ القاري بقوله ص ١٤٥: «وأَغْرَبَ المُصْرِئِي في قوله: «(مستقيم)» بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية لأنَّ ذلك في سورة الفاتحة)، ولا يخفى وجه الغرابة لأنَّ ليس كذلك في الفاتحة؛ فإنَّ الموجود فيها مُعْرَفٌ باللام^(ج) كما لا يخفى على من له إمام بمراتب الكلام» اهـ.

(٥) قال القاري ص ١٤٦: «حذف النون من المثاليين الآخرين^(د) من باب الضرورة الشعرية» اهـ. قلت: الأولى حذفُ الألف الفارقة كما في نسخة الناظم، ولا حاجة لإثباتها كما عند بعضهم: «يسطوا يسقوا»؛ لأنَّ النون حُذفت لضرورة الوزن لا لعارض النصب أو الجزم.

(أ) قوله تعالى: «الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ» [البقرة: ١٤٧].

(ب) على الإضافة.

(ج) قال تعالى: «أَهَدَنَا الصَّرْطَنَ الْمُسْتَقِيمَ» [الفاتحة: ٦].

(د) أصلهما: «يَسْطُونَ» [الحج: ٧٢]، «يَسْقُونَ» [القصص: ٢٣].

٦- بَابُ الْرَّاءَاتِ

- ٤١ - وَرَفِقِ الْرَّاءِ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَّاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ

٤٢ - إِنْ لَمْ تَكُنْ [مِنْ قَبْلِ حَرْفٍ] (٢) أَسْتَعْلَمْ (٣) أَوْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا

٤٣ - وَالْخَلْفُ فِي (فِرْقَةٍ)؛ لِكَسْرٍ يُوجَدُ وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ (٤)

三才圖會

(١) بفتح السين والكاف المخففة مبنياً للمعلوم كما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
وضبطه عند البرنابدي: «سُكْنَتْ» بضم السين وكسر الكاف المشددة مبنياً للمجهول حيث قال
ص ٤٦: «سُكْنَتْ»: صيغة الماضي المجهول، والضمير: نائب الفاعل» اه.

(٢) في الطبعة الباكستانية الثانية إشارة إلى أنه في نسخة: «من بعْد حَرْفٍ»، والصواب أن يقال معها: «يُكَنْ» بالمنتهاء تحت، فيكون الصَّدْرُ على النحو الآتي: إِنْ لَمْ يُكَنْ مِنْ بَعْدَ حَرْفٍ اسْتَعْلَمْ

والمعنى: إن لم يكن بعدها حرف استعلاء.

ولم أجد هذه الرواية فيما سواها من الشروح والطبعات.

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

(٤) قال القاري ص ١٥٥: «بالإشباع فيه وفيما قبله^(١)، مما في بعض النسخ بصيغة الجمع^(٢) لا وجه له» اهـ.

وهو في نسخة الناظم بضم التاء المثلثة فوق ويفتح الدال الأولى مبنياً للمجهول، ويؤيدُه قول طاش كبرى زاده ص ١٣٩: «ونائبٌ فاعلٌ (تشدّدٌ) ضميرٌ راجعٌ إلى الراء» اه. وذكر محققُ الحواشى المفهمة ص ٦٠ أنه في بعض النسخ: «يُشدّدُ» بالياء المثلثة التحتية؛ بأعتبار أنه يجوز تذكير لفظ الحرف وتأنيثه.

وبضمها محققُ الطرازات ص ١٥٠ بكسر الدال الأولى مبنياً للمعلوم: «تُشدُّدُ»، وهو خلاف المشهود.

(أ) أي: «يُوجَد».

(ب) صيغة الجمع هذه لم أجدها فيما بين يدي من الشرح والطبعات.

٧- بَابُ الْلَّامَاتِ وَأَحْکَامِ مُتَّرَقَّةٍ

- ٤٤ - وَفَخْمِ الْلَّامِ مِنْ أَسْمِ (اللَّهِ) عَنْ فَتْحِ أَوْ^(١) ضَمِّ كَ(عَبْدُ)^(٢) الَّهِ
 ٤٥ - وَخَرْفِ^(٣) الْأَسْتِعْلَاءِ فَخْمٌ، وَأَخْضُصًا^(٤) الْأَطْبَاقِ^(٥) أَقْوَى^(٦) نَحْوِ^(٧) : (قال) وَ(العَصَابَ)

(١) قال ابن الحنفي ص ١٠٦ : «يُقْرَأُ بمحض الهمزة بعد نقل حركتها إلى تنوين (فتح)» اهـ.
 فِيُنْطَقُ هكذا: فَتَحْنُو، وممَّا يُؤْسَفُ له أنها بهمزة القطع في معظم الطبعات! .

(٢) بفتح الدال وضمها، قاله: زكريا الأنصاري، وابن الحنفي، والقاري، وهي مضمومة في نسخة الناظم.
 قال القاري ص ١٥٦ : «بفتح الدال وضمها؛ ليصح مثلاً على وفق العمل القرآني، ولا يبعد أن يُقرأ بالجر على وفق المثل الإعرابي»^(٨) اهـ.
 ويقول حسن الوراقي مُتَّبِعاً: «... ويجوز الجُرُ لِمُوافَقَةِ الإِعْرَابِ، ولَكِنَّه لَمْ يُعْطِ مَقْصُودَ النَّاظِمِ رَحْمَةً؛ لِأَنَّ الدَّالَ إِذَا كُسِرَتْ سُتُّرَقُ الْلَّامِ مِنْ أَسْمِ (اللَّهِ)، فَلَا بُدَّ مِنْ ضَمِّ أَوْ فَتْحِ الدَّالِ؛ لِيُعَلَّمَ التَّرْقِيقُ مِنَ الْضَّدِّ» اهـ.

(٣) قال عبدالدائم ص ١٥٣ : «هو بالإفراد^(٩) كما ضبطناه عن الناظم على إرادة الجنس، أي: جميع الحروف المستعملة» اهـ.

وهو بالنصب في نسخة الناظم، ونَصَّ على أنه مفعول «فَخْمٌ»: طاش كبرى زاده، والقاري.
 قال القاري ص ١٥٨ : «ونصب (خَرْفَ) على أنه مفعول مقدَّم لقوله: (فَخْمٌ)، ويجوز رفعه على تقدير: (فَخْمَهُ)، نحو قوله تعالى: «وَالْقَمَرُ^(ج) قَدَرْنَاهُ^(ج)» [يس: ٣٩] على القراءتين» اهـ.

(٤) بضم الصاد كما قال القاري.

(٥) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.
 قال القاري ص ١٥٨ : «نصب على أنه مفعول لِمَا قبْلَه» اهـ.
 (٦) بالرفع في نسخة الناظم.

قال طاش كبرى زاده ص ١٤٥ : «و(نَحْوُ) خبر مبتدأ ممحض، أي: مثلاً نَحْوُ» اهـ.
 وقال القاري ص ١٥٨ : «بالرفع، وجُزُّ نصبه»^(د) اهـ.

(٧) قال القاري ص ١٥٨ : «(والعَصَابَ) بالألف لا بالياء كما في بعض النَّسْخ» اهـ.

(٨) ومَحَلَّهُ الْإِعْرَابِيُّ الْجَرُ بِالْكَافِ: كَعَبْدُ اللَّهِ.

(٩) في الطبعة الباقستانية الثانية: «حروف الأستعلاء...» وهو موزون، ولم أجده في غيرها من الشرح والطبعات.

(ج) قُرِئَ في السبعة بنصب «القمر» ورفعه.

(د) نصبه على الظرفية.

- (٤) (بَسَطَتْ) ^(٢)، وَالْخُلْفُ بِ(نَخْلَقُكُمْ) ^(٣) وَقَعْ ^(٤) (أَنْعَمْتَ) ^(٦) وَ(الْمَغْضُوبِ) ^(٧) مَعَ ^(٨) (ضَلَّلَنَا) ^(٩) خَوْفَ أَشْتِيَاهِهِ بِ(مَحْظُورًا) ^(١٢) (عَصَنِي) ^(١٣)
- (٤٦) - وَبَيْنِ الْإِطْبَاقَ مِنْ (أَحَطْتُ) ^(١) مَعْ (٤٧) - وَأَحْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي (جَعَلْنَا) ^(٥) (٤٨) - وَخَلَصْ أَفْتَاحَ (مَحْذُورًا) ^(١٠) (عَسَنِي) ^(١١)

(١) قال تعالى: «أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحْطِ بِهِ» [النمل: ٢٢].

(٢) قال تعالى: «إِنَّ بَسَطَتْ إِلَيْ يَدَكُ» [المائدة: ٢٨].

(٣) قال حسن الوراقى: قوله: (نخلقكم) تقرأ في البيت بادغام القاف في الكاف حتى يتزدَّ البيت اه! . قلت: البيت موزونٌ بالإدغام وعديمه، فهُمَا سِيَانٌ في الوزن.

والمراد قوله تعالى: «أَلْرَخْلَقُكُمْ مِنْ مَا تَوَهَّمْنَ» [المرسلات: ٢٠].

(٤) هذا البيت موجود في الطيبة .

(٥) قال تعالى: «وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَنْتَ» [البقرة: ١٢٥].

(٦) قال تعالى: «صَرَطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٧].

(٧) قال تعالى: «غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٧].

(٨) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٩) قال القاري ص ١٦٥: «و(ضَلَّلَنَا) بالضاد ثابت في القرآن عند قوله تعالى: «وَقَالُوا إِذَا ضَلَّلَنَا فِي الْأَرْضِ» [السجدة: ١٠]، وأَنَّا (ظَلَّلَنَا) بالظاء المشالة فلم يوجد فيه مخففة^(١)، ولا ضرورة بالإتيان بها والقول بتخفيفها للوزن، ولا يُعَرِّئُكَ كثرة التسخّع عليها وإشارة بعض السراح إليها» اه.

(١٠) قال تعالى: «إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا» [الإسراء: ٥٧].

(١١) قال تعالى: «وَعَسَنَ أَنْ تَكْرُهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ» [البقرة: ٢١٦].

(١٢) قال حسن الوراقى: قوله: (محظوراً) بالنصب على الحكاية من قوله: «وَمَا كَانَ عَطَاءَ رَبِّكَ مَحْظُورًا» [الإسراء: ٢٠]، ويجوز فيها الجر على الإعراب، والأول أفضل لوجوده في القرآن» اه. قلت: هو بالنصب في نسخة الناظم وجميع الشرح والطبعات، ولا حاجة لجره، وكان عليه - إذ يُحيِّزه - أن يُشير إلى ذلك عند قوله: «محذوراً»؛ فإنه في الأصل مضارف إليه، والله أعلم.

(١٣) قال تعالى: «فَعَصَنَ فِرْعَوْنَ أَرْسَلَنَا» [المزمول: ١٦].

٤٩ - وَرَاعٍ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَأْ (١) كَ(شِرْكُمْ) (٢) وَ(تَتَوَفَّى) (٣) (فِتْنَةَ) (٤)

* * *

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) قال تعالى: «يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ» [فاطر: ١٤].

(٣) في بعض الطبعات: «تَتَوَفَّى» بالتون، وهو خطأ بيّن؛ فالمراد قوله تعالى: «الَّذِينَ تَوَفَّهُمُ الْمُلْكَةُ» [النحل: ٢٨].

(٤) قال تعالى: «وَأَقْفُوا فِتْنَةَ» [الأنفال: ٢٥]، وقد قمت بحذف ألف الإطلاق فيها وفيما جاء نحوها من المفردات القرآنية؛ للمحافظة على رسماها كما فعل د. أيمن سويد والشيخ أيمن سعيد.

٨- بَابُ إِدْعَامِ الْمُتَمَاثِلِينَ وَالْمُتَجَانِسِينَ^(١)^(٢)

- ٥٠ - وَأَوَّلَنِي^(٣) مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كَ(قُلْ رَبْ)^(٤) وَ(بَلْ لَا)^(٥)، وَأَنْ (١٢) (سَبَّحَهُ)^(٦) (لَا تُرْغِعْ قُلُوبَ)^(٧) وَ(قَالُوا وَهُمْ)^(٨) (فَلَنَقْمَ)^(٩) (فِي يَوْمٍ)^(١٠) مَعَ^(١١) (فَلَنَقْمَ)^(١١) (فِي يَوْمٍ)^(١٢)

(١) هذا العنوان غير موجود عند بعضهم، فيجعلون البيتين ٥٠ و٥١ تابعَيْنَ للباب السابق.

(٢) البيتان كلاهما في الطيّة، إلا أن الآخر فيها على النحو الآتي:

سَبَّحَهُ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ قَالُوا وَهُمْ فِي يَوْمٍ لَا تُرْغِعْ قُلُوبَ قُلْ نَعَمْ

(٣) أعرّبه طاش كبرى زاده مبتدأ، فَعَقَبَهُ القاري بقوله ص ١٦٩ - ١٧٠ : «أَوَّلَنِي» - بالثنية - مضارٌ إلى (مثِلٍ وجِنْسٍ)، وحذف نونه بالإضافة، ونصبه بالياء على أنه مفعولٌ مقدم لقوله: (أَدْغِمْ)، وأما قول الرومي في بيان إعرابه مِنْ أَنْ (أَوَّلَنِي: مبتدأ... والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ) فخطأً فاحشًّا؛ لأنَّه لو كان مبتدأً لرفع بالألف وقيل: (أَوَّلَ مثِلٍ وجِنْسٍ)، وكأنَّه تَصَحَّفَ عليه كتابة الياء بقراءة الألف» اهـ.

وصرَّحَ بأنه مفعولٌ مقدمٌ لـ«أَدْغِمْ» كُلُّ مِنْ: ابن الحنفي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.

(٤) بلا ياء في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات، إلا في طبعة د. أشرف طلعت فقد أثبت الياء «قُلْ رَبِّي»، وهو موزونٌ، وكلاهما واردٌ في كتاب الله.

(٥) قال تعالى: «بَلْ لَا يَشْعُرُونَ» [المؤمنون: ٥٦].

(٦) بترك التنوين، قاله: ابن الحنفي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة. وزاد القاري ص ١٧١ : «ضرورة»، فَعَلَقَ الْمُحَقِّقُ بقوله: «لا ضرورة في المثال؛ لوجود آية فيها لفظ (يَوْمٌ) غير مثون، وذلك في قوله تعالى: «فِي يَوْمٍ تَخِينُ مُسْتَبِرٍ» [القمر: ١٩]» اهـ. (٧) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٨) قال تعالى: «قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ» [الشعراء: ٩٦].

(٩) قال تعالى: «قُلْ نَعَمْ وَأَتَمْ دَجْرُونَ» [الصفات: ١٨].

(١٠) قال تعالى: «وَمِنْ أَنَّى لَفْسَهُمْ وَأَدَبَرَ أَلْشَجُودِ» [ق: ٤٠].

(١١) قال تعالى: «رَبَّنَا لَا تُرْغِعْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ كَدَّيْنَا» [آل عمران: ٨].

(١٢) بفتح التاء والكاف كما في نسخة الناظم؛ إذ المراد قوله تعالى: «فَالْقِيمَةُ الْحَوْتُ» [الصفات: ١٤٢]، وأشار الشراح إلى هذه الآية بما فيهم ابن الحنفي غيرَ أَنْ مُحَقَّقَهُ أَبْتَ عَوْضًا عنها قوله تعالى: «فَلَنَقْمَ» [النساء: ١٠٢]، وهو خلافٌ ما في النسخة الخطية لشرحه.

٩- بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ

- ٥٢ - وَالضَّادُ^(١) بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ مَيْزٌ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلُّهَا تَحْجِي
- ٥٣ - فِي^(٢) : (الظَّعْن)^(٣) (ظِلٌ)^(٤) (الظَّهْر)^(٥)
-

(١) بالنصب كما في نسخة الناظم، ونصّ على أنه مفعول «مَيْز»: طاش كبرى زاده، والقاري.

قال القاري ص ١٧٧: «منصوب - ويجوز رفعه - والعامل فيه قوله: (مَيْز)» اهـ.

(٢) مبتدأ كما نصّ عليه: طاش كبرى زاده، والبرنابadi، ولا يصح نصبه كما عند بعضهم.

(٣) قال زكريا الأنباري في نهاية الباب ص ٧٨: «والكلمات التي ذكر فيها الظاء في الأبيات السبعة بعد (الظعن) مجرورة، بعضها بالعطف عليه لفظاً أو محلاً أو تقديرأً بعاطف مقدر أو مذكور، وببعضها بالإضافة، وإن جاز نصب بعضها حكاية أو بعامل قبله» اهـ، وهي يتضمنها عند الفضالي والمسудى. وقال طاش كبرى زاده ص ١٧٠ عن البيت رقم ٥٤: «كل ما في هذا البيت^(١) من الألفاظ عطف بعضها على بعض بحسب اللفظ أو بحسب المعنى في البعض للوزن» اهـ.

وقال د. أشرف طلعت ص ٣٢ مُعْلِقاً على لفظ «الظعن» في البيت ٥٣: «قول الناظم: (في الظعن) يجوز جر ما بعده عطفاً عليه، وذلك في الكلمات التالية: (ظِلُّ الظَّهْرِ عُظْمُ الْحَفِظِ ... عُظْمٌ ظَهِيرُ الْلَّفِظِ ... شُوَاظٌ كَظْمٌ ... ظَلَامٌ ظُفْرٌ ... وَجْمِعُ التَّهْزِيرِ ... وَالْعَيْنِيْظُ لَا الرَّعِيدُ ... وَهُوَدٌ ... وَالْحَظْ لَا الْحَضْ» اهـ.

(٤) بفتح الظاء، نصّ عليه: القاري، وبسكون العين على إحدى القراءتين في قوله تعالى: «يَوْمَ ظَعَنْكُمْ» [النحل: ٨٠]، واختارها الناظم للوزن، وقرئ في السبعة بفتح العين: «ظَعَنْكُمْ».

(٥) بكسر الظاء، نصّ عليه: القاري، وابن يالوشة.

وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وُضُبِطَ في بعضها بالجر: «ظِلُّ» عطفاً على محل «الظعن». ولا يصح نصبه كما عند بعضهم: «ظِلٌّ».

(٦) بضم الظاء، نصّ عليه: زكريا الأنباري، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، والمسудى، وابن يالوشة.

٥٣ - (عَظِمٌ) ^(١) (الْحِفْظِ)
 [أَيْقَظٌ) وَ(أَنْظَرٌ] ^(٢) (عَظَمٌ) ^(٣) (ظَهِيرٌ) ^(٤) (الْلَّفْظِ)
 ٥٤ - (ظَاهِرٌ) ^(٥) (لَظِيٌّ) (شُوَاظٌ) ^(٦)

(١) بضم العين ^(١)، نَصَّ عليه: طاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والفضالى، والقارى، وابن يالوشة. وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات. وضبط في بعضها بالجر: «عَظِمٌ».

(٢) قال القارى ص ١٧٨: «بفتح الهمزة وكسر الثالث منها» اه، وهو الذي في نسخة الناظم. وضيّطاً عند بعضهم على خلاف هذا، ولكنه بين بعید ومكسور، والله أعلم.

(٣) بفتح الميم كما في نسخة الناظم، وعند بعضهم بكسرها: «عَظَمٌ».

ونَصَّ على فتح عينه: المزي، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والفضالى، والقارى، وابن يالوشة.

وقال سيد مختار أبو شادي ص ٤٣: «وفي نسخ أخرى: عَظِمٌ» اه.

قلت: لا يجوز ضم عينه؛ لأن في ضمها تكراراً لما في الصدد مع تقويت للمعنى المراد.

(٤) بفتح الظاء، نَصَّ عليه: عبدالدائم، والمزي، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والفضالى، والقارى، والمسعودي، وابن يالوشة.

(٥) قال القارى ص ١٨٠ - ١٨١: «بكسر الهاء، وسكون الراء ضرورة أو تنزيلاً للوصول منزلة الوقف، وقد يُكسر على ارتکابِ زِحَافٍ» ^(ب) اه.

(٦) قال ابن الناظم ص ٢١٧: «فيه لغتان: ضم الشين ^(ج)، وكسرها وهي قراءة ابن كثير» اه، وذكرهما الشرائح من بعده.

وُحُذف تنوين «شواطٌ» للوزن، قاله: ابن الحنبلي، والفضالى، والقارى.

وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، أما ابن الحنبلي والقارى والبرنابadi فقد نصوا على جرّه: «شواطٌ».

(١) فُتحت عين هذه في بعض الطبعات وضُمت عين تلك التي في العجز، وهذا مُخالفٌ لما نَصَّ عليه الشرائح، وكذا الحال في «الظُّهُر» التي في الصدر و«ظَهِيرٌ» التي في العجز.

(ب) ليس هنا زحاف يسُوغ ارتکابه، فلا يجوز تحريك الراء.

(ج) وهو الذي في نسخة الناظم.

٥٤ - (كَظْمٌ) ^(١) (ظَلَمًا) ^(٢)
 ... (أَغْلَظُونَ) ^(٣) (ظَلَامٌ) ^(٤) (ظُفْرٌ) ^(٥) (أَنْتَظِرْ) ...

(١) قال القاري ص ١٨١: «بالتنوين مجروراً» اهـ.

وهو كذلك في نسخة الناظم، ولا حاجة لعدم تنوينه كما عزاه الوراقي إلى بعض التسخّن.

(٢) بفتح الظاء واللام في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات.

قال طاش كبرى زاده ص ١٦٩: «(ظَلَمًا) فعل ماض من الظُّلْم... والألف للإطلاق» اهـ.

وقال القاري ص ١٨١: «(ظَلَمًا): فعل ماض من الظُّلْم، وألفه للإطلاق، وفي نسخة: (ظَلَمًا) بضم فسكون، فألفه مُبَدِّلٌ من التنوين وفقاً، ونصبه على الحكاية» ^(١) اهـ.

(٣) قال القاري ص ١٨١: «بضم الهمزة واللام» اهـ.

(٤) بالتنصب في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

أما القاري والبرنابadi فنصّا على كسر الميم: «ظَلَامٌ».

(٥) قال ابن الناظم ص ٢١٨: «أَسْكَنَ الناظِمُ الفاءَ لِلضُّرُورَةِ» اهـ.

وقال عبدالدائم ص ١٦٦: «أَسْكَنَ الناظِمُ الفاءَ عَلَى الْلُّغَةِ غَيْرِ الْفَصِيحَةِ لِإِقَامَةِ الْوَزْنِ» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٤: «وَأَمَا (الظُّفْرُ)- بضمتي، ويجوز إسكان الفاء لغةً وقرئ بها ^(ب) - فليس إلا في سورة الأنعام: «كُلُّ ذِي ظُفْرٍ»، وإن فقد قرئ شاذًا بالسكون وهو لغةً كما في القاموس، قال ابن المصنف وأتباعه: (وَسَكَنَ الناظِمُ الفاءَ مِنْ «ظُفْرٍ» ضرورةً) يعني لأنّه وقع في القرآن بضم الفاء، وقال الرومي: ([أو] ^(ج)) لم يقصد ذكرها في القرآن بعينه، بل قصد الإشارة إلى ذلك، وبعده لا يخفى» ^(د) اهـ.

وقال ابن الحنبل ص ١٢٢: «والفاء في الآية مضمومة، وإسكانها في غيرها لغةً، فلذا أُسْكِنَها الناظم لا للضُّرُورَةِ كَمَا ظَلَّ ابْنُهُ، إِذ الظَّاهِرُ عَدْمُ غَفْلَةِ مَثَلِهِ عَنْ تِلْكَ الْلُّغَةِ» اهـ.

وقال القاري ص ١٨١: «بالتنوين مجروراً» اهـ.

وقال البرنابادي عند تقطيعه للبيت ص ٥٩: «بدرج الهمزة وتحريك النون» اهـ.

(١) قال تعالى: «وَمَا أَنَّهُ يُرِيدُ ظَلَمًا لِّلْعَلَّيْنِ» [آل عمران: ١٠٨].

(ب) قرأ العشرة بضم الفاء، وقرأ الحسن بسكونها.

(ج) زيادة من الطبعتين الآخريتين للمنج موافقةً لما في شرح الرومي.

(د) لأنّه ليس في القرآن سواه.

٥٥ - (أَظْفَرَ) (٢)، (ظَنَّاً) (٣) كَنْفَ جَاهَ (٤)، وَ(عَظَ) (٥)

= فَيُنطَقُ هَكُذَا: «طَفِرٌ نَسْتَهِرُ»، وَلَوْ تُرَكَ التَّنْوِينُ لَوَجَبَ ضَمُّ الْفَاءِ: «طَفِرٌ أَنْتَهِرُ»، غَيْرَ أَنْ تَنْوِينَهُ هُوَ الْأَصْلُ كَمَا فِي نَسْخَةِ النَّاظِمِ.

ولا يجوز ضم الفاء مع تنوينه كما في بعض الطبعات: «ظُفَر»!؛ فإنه غير موزون.

(١) قال ابن الحبلي ص ١٢٢: «وألف (ظماء) منقلبة عن الهمزة الساكنة للوقف» اهـ، وكذا الفضالي.

وقال القاري ص ١٨١: «بِالْأَلْفِ كَوْفَ حَمْزَةُ، لَا قُصْرٌ [لِلْوَزْنِ] (١) كَمَا قِيلَ» اهـ.

(٢) قال تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ أَطْفَرْكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤].

(٣) قال ابن الحنفي ص ١٢٧: «منصوب على الحكاية لقوله تعالى: ﴿إِنَّ نَفْنُونَ إِلَّا ظَنَّا﴾ [الجاثية: ٣٢]» اهـ، ومثله القاري.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) بكسر العين وسكون الطاء في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال ابن الحنفي ص ١٢٧: «(وَعَظْ) أمر من الوعظ، والواو قبله عاطفة على ما يفهم من شرح الأزهرى (ب)، ولو قال: (وَعَظِ) بسكون العين وكسر الظاء مع التنوين على المصدرية لكان أولى» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٥: «وعظٌ^(ج) وهو بفتح فسكون، وفي أصل خالدٌ^(د): (وعظٌ) بالواو العاطفة وكسر العين على أنه أمر حاضر، وضيّطه الرومي بفتحتين^(هـ) على أنه فعل ماض سكن آخره ضرورةً» اهـ.

وقال ابن يالوشة ص ٦٠: «(وَعَظِي) بِلِفْظِ الْمُصْدَرِ» اهـ.

(أ) أشار المحقق إلى أنه في نسخة «اللوقف» بدل «اللوزن».

(ب) قال خالد الأزهري ص ٧٢: «الثالث: (عظ) وهو مشتق من الوعظ» اه.

(ج) ضبط المحقق بفتح العين وسكون الظاء: «وعَزْ»، والصواب أن مراد القاري بقوله: «فتح فسكون» أي:

فتح الواو وسكون العين؛ بدليل أن القاري ذكر ضبطا آخر وهو الذي عند الرومي: «وَعَظَ».

(ه) قال طاش كري زاده ص ١٧٤: «وَعَظْ: فعا. ماض» اهـ.

٥٥ - سویٰ^(١) النَّحْلُ^(٢)، (ظَلَّ)^(٣) عَضِينَ^(٤) ...

= وقال البرنابادي ص ٥٩: «(وَعَظِ) هو بفتح وسكون مصدرأً، وقال بعض الشراح: بواو العطف وكسر العين صيغة أمر حاضر، وبعضهم: بفتحتين على أنه فعل ماض سكن آخره للضرورة» اهـ.

ففيه روایات ثلاثة:

- وَعَظِ: واو العطف + فعل أمر.

- وَعَظِ: فعل ماض، سكن آخره للوزن.

- وَعَظِ: مصدر.

(١) قال القاري ص ١٨٥: «(سوی) بكسر السين، ويجوز [ضمه]^(١) مقصوراً أيضاً، وفتحه ممدوداً، وهو استثناء منقطع...» اهـ.

وهو في نسخة الناظم بكسر السين مقصوراً، وانظر التعليق على «سوی» في آخر البيت.

(٢) قال تعالى: «الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْمَانَ عِضِينَ» [الحجر: ٩١].

(٣) بفتح الطاء واللام؛ قال تعالى: «ظَلَّ وَجْهُمُ مُسْوَدًا وَهُرْ كَطِيمٌ» [النحل: ٥٨] و[الزخرف: ١٧].

(٤) قال ابن الناظم ص ٢١٩ - ٢٢٠: «و(النحل) في البيت مخصوص، و(زخرفاً) منصوب، وكلامها على الحکایة» اهـ، وكذا المزی.

وعلّق القاري على كلام ابن الناظم بقوله ص ١٨٨: «وأما قول ابن المصطف (...) فعلمه محمول على ما عنده من الرواية، وإلا [فيجوز]^(ب) جر (النحل) على الإضافة مع أنَّ وجْهَ الحکایة^(ج) يحتاج إلى تكُلُّفٍ في مقام الدرایة، رزقنا الله الهدایة في البداية والنهاية» اهـ.

وقال عبدالدائم ص ١٦٨: «بالخضص فيهما»^(د) اهـ.

وقال طاش كبرى زاده ص ١٧٦: «و(ظَلَّ) مضارف إلى (النحل)، والإضافة بمعنى (في)» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «و(النحل) مجرور بأنه صفة (ظَلَّ) بتقدير (ذي) بمعنى (صاحب)، واعتبار جرّه على الحکایة عند نصِّ (زخرفاً) أَتَسْبُ» اهـ.

(١) في الطبعتين الأخريين للمنج: «فتحه»، والصواب ما أثبتت كما في الطبعة المعتمدة.

(ب) في طبعة المنج التي اعتمدتها: «فلا يجوز»، والتصويب من الطبعتين الأخريين.

(ج) لم يرد لفظ «النحل» في كتاب الله إلا في قوله تعالى: «وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى الْغَلَلِ» [النحل: ٦٨].

(د) أي: في «النحل» و«زخرف».

(١) بالجر «زُخْرِف» عند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، وذكريا الأنصاري، والفضالى، والقارى، والمسعودى، وابن يالوشة، ونسخة الناظم. قال عبدالدائم ص ١٦٨: «بالخفض فيهما» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٥: «(زُخْرِفٌ) بحذف العاطف، أي: وفي زُخْرِفٍ» اهـ.
وفي رواية: «زُخْرُفًا» بالتنصب، وهي عند: ابن الناظم، والمزي، والقسطلاني^(١)، وطاش كبرى زاده.
وسبق النقل - في الحاشية السابقة - عن ابن الناظم أنه نصَّ على نصبه حكايةً لقوله تعالى:
﴿وَرَزَخْرُفًا﴾ [الزُّخْرُفٌ: ٣٥].

وقال طاش كبرى زاده ص ١٧٦: «و(زخرفاً) نصب على أنه مفعول (سوا)، أي: لفظ (ظل) الواقع في سورة النحل سوا (ظل) الواقع في الزخرف، أي: سواه في التلقيط بالظاء» اه. فتَعَقِّبَهُ القاري بقوله ص ١٨٥: «ولا يخفى ما فيه من التكليف في المبني والتعسف في المعنى . . .» اه.

وأشار إلى رواية النصب: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والقاري، وحملوها على الحكایة. وزاد القاري ص ١٨٥: «أو على نزع الخافض» اهـ.

(٢) قال ابن الناظم ص ٢١٩: «أصله: (سَوَاء) بالمد، ففعل فيه كما فعل حمزة وهشام في حالة الوقف» اهـ، وكذا المزري.

وقال عبد الدائم ص ١٦٨ : «سَوَا» (ب) - بفتح السين - إشارة إلىهما، وأصله المد، حذف الهمزة منه على مذهب حمزة في الوقف، وَقَصْرَهُ لِضَرُورَةِ النَّظَمِ اه، وأشار إلى قصره القسطلاني. وقال طاش كبرى زاده ص ١٧٤ - ١٧٥ : «و(سَوَى)» إذا كان بمعنى (غَيْرِ) كما في آخر المصراع الأول أو بمعنى العَدْل كما في آخر المصراع الثاني؛ يكون فيه ثلاثة لغات: إن ضمت السين أو كسرت قصرت فيهما جميعاً، وإن فتحت مددة، ولا بد أن تتحمل هاتان على الضم أو الكسر فيهما لتعادل الكلمتان، ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف كما فعله ولد المصنف اه.

وَتَعَقْبَهُ الْقَارِي بِقُولِهِ ص ١٨٥: «وَالغَرِيبُ أَنَّهُ أَتَى بِهَذَا الْمَعْنَى الْعَجِيبِ وَهُوَ أَنَّ (سَوَا) فِي =

(أ) ضَبْطَةٌ مُحَقَّقَةٌ بِالْجَرِ، وَقَالَ فِي الْحَاشِيَةِ صَ ٧٢: «فِي الْأَصْلِ: زَخْرَفًا اه!، وَمَا ضَرَّهُ لَوْ أَثْبَتَ مَا فِي الْأَصْلِ؟!».

(ب) كتبها المحقق: «سوى»، والصوابُ ما أثبتَ.

٥٦ - و^(١) (ظلت^(٢)، ظلتم^(٣)) شُعراً^(٤) كآلِحْجَرِ، (ظلت^(٥)) نَظَلَ^(٦)

...

٥٧ - (يَظَلَّنَ^(٨)) مَحْظُورًا^(٩) مَعَ (الْمُحَتَظِرِ)^(١٠)

= المصراع الثاني بمعنى العَدْل، ثم اعترض على ابن المصنف بقوله: (ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف) اهـ. ثم قال القاري ص ١٨٧ - ١٨٨: «الصواب أن الأول مكسور أو مضموم، والثاني مفتوح سواء أُريد به المصدر بمعنى التسوية أو يقصد به الوصف، أي: مُسْتَوٌ، كقوله تعالى: 《سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ》 [البقرة: ٦]، أو أُريد به الفعل الماضي كما اختاره الرومي على ما سبق، بل يتربّب على مُختاره أن يكتب (سوى) بالياء كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبني، ولا يَعْدُ أن [يقال]^(٤): المراد به سواء أُريد بـ(ظل) في الموضوعين معنى (دام) أو (صار)، فإنه بالظاء المشالة لا محالة» اهـ. وقال ابن الحنفي ص ١٢٤: «سَوَاءٌ» بفتح السين مع القصر، أي: هما متساويان، والأصل فيه المد ولذلك كُتب بالألف، والتنظيم قصره للوزن أو فعل فيه كما فعل حمزة فيه حالة الوقف من قلب الهمزة ألفاً، ثم حذف إحدى الألفين، وهو مصدر واقع موقع اسم الفاعل، بخلاف (سوى) بكسر السين في المصراع الأول فإنه بمعنى (غير)، وقصره على الأصل، ولذا كُتب بالياء لأنقلاب ألفه عنها» اهـ، ونقله عنه الفضالي.

(١) عند الضياع: «فَظَلَّتْ» بالفاء.

(٢) قال تعالى: 《فَظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا》 [طه: ٩٧].

(٣) قال تعالى: 《فَظَلَّتْ تَنَاهَوْنَ》 [الواقعة: ٦٥].

(٤) قال تعالى: 《أَلَظَلُوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ》 [الرُّوم: ٥١]، وقال سبحانه: 《فَظَلُوا فِيهِ يَعْرُجُونَ》 [الحجـر: ١٤].

(٥) قال تعالى: 《فَظَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ لَهَا خَضِيعِينَ》 [الشعراء: ٤].

(٦) بالقصر وجوباً للوزن.

(٧) قال تعالى: 《فَفَضَلُّ لَهَا عَكِيفِينَ》 [الشعراء: ٧١].

(٨) قال تعالى: 《فَيَظَلَّنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهِيرَةٍ》 [الشورى: ٣٣].

(٩) قال تعالى: 《وَمَا كَانَ عَطَاءَ رَبِّكَ مَحْظُورًا》 [الإسراء: ٢٠].

(١٠) قال تعالى: 《كَهَشِيمَ الْمُحَتَظِرِ》 [القمر: ٣١].

- ٥٧ -
- ٥٨ - إِلَّا بِ(وَيْلٍ) (٣) (هَلْ) وَأَوْلَى (نَاضِرَةٍ) (٤) قَاصِرَةٌ وَ(الْغَيْظُ) لَا الرَّعْدُ وَهُودٌ (٥) قَاصِرَةٌ
- ٥٩ - وَ(الْحَظْ) لَا (الْحَضْرُونَ) (٦) عَلَى الْطَّعَامِ وَفِي (ضَنِينٍ) (٧) الْخَلَافُ . . .

(١) قال تعالى: «وَلَوْ كُنْتَ فَقَطًا عَلَيْطَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ» [آل عمران: ١٥٩].

(٢) بالتنصي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال الفضالي ص ٢٧٤: «أَيْ: احْفَظْ جَمِيعَ (النَّظَرِ) فَإِنَّهُ بِالظَّاءِ» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٩: «يُجَوَّزُ فِي لَفْظِ (جَمِيعِ) أَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ، وَالْجَرُّ أَظْهَرُ، فَتَدَبَّرْ» اهـ.

وَعَلَقَ مُحَقِّقُهُ بِقُولِهِ: «أَمَا الرَّفْعُ فَعَلِيٌّ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَبْرُهُ مَحْذُوفٌ، أَيْ: وَجْمِيعُ النَّظَرِ كَائِنٌ كَذَلِكَ، وَأَمَا الْجَرُّ فَعَلِيٌّ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (الْمُحَتَظِرِ)، وَأَمَا النَّصْبُ فَإِنَّهُ مُضَمَّنٌ (أَخْصُّ)، وَكَأَنَّ الْجَرُّ أَظْهَرُ مِنْ غَيْرِهِ لِعَدْمِ احْتِياجِهِ إِلَى تَقْدِيرِ مَحْذُوفِ» اهـ.

(٣) بالرَّفْعِ فِي أَعْلَى الشروحِ والطبعات.

قال ابن الحنفي ص ١٢٧: «وَعَلَيْهَا (١) رُفْعٌ (وَيْلٌ) فِي قَوْلِهِ: (إِلَّا بِوَيْلٍ) لِرَفْعِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

«وَيْلٌ لِلْمُطَفَّفِينَ» [المطففين: ١] اهـ.

وَضَبْطُ فِي نسخة الناظم بالجر إِعْمَالًا لِلْبَلَاءِ: «بِوَيْلٍ»، وَكَذَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ.

(٤) قال تعالى: «مُبْرُوهٌ بِوَيْلٍ تَأْنِيَةٌ» [القيامة: ٢٢].

(٥) «وَالْغَيْظُ لَا الرَّعْدُ وَهُودٌ»: بالرَّفْعِ فِي نسخة الناظم وأكثر الشروحِ والطبعات.

وَفِي بَعْضِهَا بِالْجَرِ: «وَالْغَيْظُ لَا الرَّعْدُ وَهُودٌ».

(٦) بِرْفَعِهِمَا فِي نسخة الناظم وأكثر الشروحِ والطبعات.

أَمَا القاري فَإِنَّهُ قَالَ ص ١٩١: «بِالْجَرِ فِيهِمَا، وَيُجَوَّزُ الرَّفْعُ خَصْوَصًا فِي ثَانِيهِمَا» اهـ.

وَأَمَا الْبَرْنَابَادِي فَتَصَّرُّ عَلَى جَرِهِمَا فَقَطْ: «وَالْحَظْ لَا الْحَضْ».

(٧) قال تعالى: «وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ» [التكوير: ٢٤]، قَرَأَ بِالظَّاءِ الْمَشَالَةُ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبْوَ عَمْرُو

وَالْكَسَائِي وَرَوِيْسٍ، وَقَرَأَهُ بِالْمَدِّ الْعَشَرَةِ بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ.

وَقَدْ تَبَيَّنَتِ الشروحُ والطبعاتُ بَيْنَ «ضَنِينٍ» وَ«ضَنِينٍ»، وَالَّذِي فِي نسخة الناظم: «ضَنِينٍ» بِالظَّاءِ

الْمَشَالَةُ .

(١) سامي

* * *

قال ابن الحنفي ص ١٢٨: «وفي إثارة الناظم ذكر (ظنين) بالظاء إيماء إلى اختياره الظاء على الصاد في القراءة» اه، وكذا الفضالي.

وأما القاري فإنه قال ص ١٩٢: «... والباقيون قرؤوا بالصاد على أنه فعيل بمعنى فاعل من (ضَنَّ به يَضِنُّ) - بكسر ضاده وفتحه -: بَخَلٌ، وهو ^(١) رسم الإمام وسائر المصاحف العثمانية، وعليه رسم ما في النظم على ما في الأصول المعتمدة» اه.

(١) قال القاري ص ١٩٢: «بابات الياء كقراءة ابن كثير في نحو: (باقي) و(واقي)^(ب)، ولا يبعد أن يكون بإشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها» اه.

(أ) أي: الصاد.

(ب) وَقَنَا، الأولى في قوله تعالى: «مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ» [النحل: ٩٦]، والثانية في قوله تعالى: «وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقِفٍ» [الرعد: ٣٤]، وقراءة الباقيين بحذفها وَقَنَا، واتفقوا جميعاً على حذفها وصَلَا.

١٠- بَابُ التَّحْذِيرَاتِ^(١)

- ٦٠ - وَإِنْ تَلَاقَيَا الْبَيْانُ لَازِمٌ: (أَنْقَضَ ظَهِيرَكَ)^(٢) (يَعْصُ الظَّالِمَ)^(٣)
- ٦١ - وَ(أَضْطُرَ) مَعْ (وَعَطَتَ)^(٤) (أَفْسَدُوا)^(٥) مَعْ (أَفْسَدُوا)^(٦)
- وَ صَفَّ هَا^(٧): (جِبَاهُهُمْ)^(٨) (عَلَيْهِمُو)^(٩)

* * *

(١) هذا العنوان غير موجود عند بعضهم، فيجعلون البيتين ٦٠ و ٦١ تابعَيْنَ للباب السابق.

(٢) قال تعالى: «الَّذِي أَنْقَضَ ظَهِيرَكَ» [الشرح: ٣].

(٣) قال تعالى: «وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدِيهِ» [الفرقان: ٢٧].

(٤) قال تعالى: «فَمَنْ أَضْطُرَ» [البقرة: ١٧٣].

(٥) بإسكان عين «مَعْ» هذه والتي بعدها وجوباً للوزن.

(٦) قال تعالى: «سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوْعَظَتَ» [الشعراء: ١٣٦].

(٧) قال تعالى: «فَإِذَا أَفْسَدْتُمْ» [البقرة: ١٩٨]، وهو بإشباع الميم كما قال القاري. وكذا: «عَلَيْهِمُ». .

(٨) قال زكريا الأنصاري ص ٧٩: «فتح الصاد وتشديد الفاء» اهـ.

(٩) بالقصر وجوباً للوزن.

(١٠) قال القاري ص ١٩٦: «بالضم حكاية»^(١) اهـ.

ولو كان مُعرِّباً لقال: «جِبَاهُهُمْ» على الإضافة.

(١) قال تعالى: «فَتُكَوِّنُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوْنُهُمْ وَظَهُورُهُمْ» [التوبه: ٣٥].

١١- بَابُ الْتُونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاکِنَةِ

- ٦٢ - وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّدَا، وَأَخْفِيَنْ^(١)
- ٦٣ - الْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِعُنْتَةَ لَدَيْ بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ^(٢)
- ٦٤ - وَأَظْهِرَنَّهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُفِ وَأَحْذَرَ لَدَيْ وَأَوِ وَفَّا^(٣) أَنْ تَخْتَفِي

* * *

(١) منصوب «أَخْفِيَنْ»، قاله: طاش كبرى زاده، والقاري.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) بنون التوكيد الخفيفة.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) بفتح الهمزة كما قال زكريا الأنصاري، ونَصَّ على مصدريتها: ابن الناظم، والمزي، وطاش كبرى زاده، والقاري.

فكسروها خطأً فاحشًّا كما وقع في بعض الطبعات.

١٢- بَابُ أَحْکَامِ النُّونِ السَّاکِنَةِ وَالثَّوِينِ

- ٦٥ - وَحُکْمُ تَثْوِينِ وَنُونِ يُلْفَى: إِظْهَارٌ^(١)، أَدْغَامٌ^(٢)، وَقَلْبٌ، إِخْفَاءٌ^(٣)
- ٦٦ - فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ [أَظْهِرٌ، وَأَدْغَامٌ]^(٤)

(١) الذي عند عبدالدائم وحده ص ١٨١: «إدغام أظهار»؛ بدليل قوله ص ١٧٩: «وقوله: (إدغام أظهار وقلب إخفا) أي: للنون الساكنة والتنوين عند حروف المعجم أربعة أحکام: الإدغام والإظهار والإقلاب والإخفاء» اه، وقوله أيضاً ص ١٨١: «قدم الناظم في البيت الأول الإدغام^(٥)، وفي البيت الثاني قدم الإظهار إذ هو محل التقسيم، وأشار بأن الإظهار هو الأصل بالأحکام، وئى بالإدغام إذ هو ضد الإظهار المتقدم...» اه.

(٢) بنقل حركة الهمزة إلى نون التنوين والاكتفاء بها عن همزة الوصل، فينقطع هكذا: «إظهار يدغام».

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

وفي بعض الطبعات: «أخفا» بالوصل، وهذا وإن جاز وزناً إلا أن قطعها هو الأولى.

(٤) قال عبدالدائم ص ١٧٩: «بالإفراد كما ضبطناه عن الناظم آخرًا، أراد به الجنس، أي: عند حروف الحلق» اه.

ووقع في الطبعة الباكستانية الثانية: «ف عند حروف»، وهو غير موزون.

(٥) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «أظہر، وآدغم» فعلًا أمر.

وعند ابن الناظم: «وآدغم» بضم الدال حيث قال ص ٢٤٥: «مبني للمفعول من باب الافتعال» اه، وكذا المزي.

وقال طاش كبرى زاده ص ٢٠١: «أظہر» مبني للمفعول، ونائب فاعله ضمير راجع إلى النون الساكنة والتنوين الذي في حكمها، وكذا «آدغم» مبني للمفعول من باب الافتعال، ونائب فاعله مثل ضمير (أظہر)، ويجوز أن يكون (أظہر) و(آدغم) أمراً، ومتضوياً ممحوظ، أي: أظہر وآدغم النون الساكنة والتنوين» اه.

وقال ابن الحنبلي ص ١٣٨: «(وآدغم) بتشديد الدال (ب) أمرٌ من باب الافتعال، أو ماضٍ مجھولٍ منه كما قطع به ابن الناظم، و(في اللام) نائبٌ عن فاعله» اه.

وذكرهما الفضالى ورَجَحَ الأمر بقوله ص ٣٠٤: «هو أولى؛ لمناسبة ما قبله وما بعده (ج)، فتَأَمَّلْ» اه.

(١) بينما قدم المحقق ص ١٧٨ الإظهار على الإدغام ولم يتبعه لقول الشارح!

(ب) وأشار إلى تشديدها أيضًا: عبدالدائم، وذكرها الأنصارى، والفضالى، والقارى.

(ج) ما قبله: «أظہر»، وما بعده: «وآدغم» في البيت التالي.

٦٦ -
 (٢) فِي الَّامِ وَالرَّاٰ لَا بِغْنَيَةٍ لَزِمٌ
 (٣) وَأَدَغَمَنْ بِغْنَيَةٍ فِي (يُومِنْ) (عَنْوَنُوا)
 (٤) إِلَّا بِكَلْمَةٍ كَدُنْيَا) (عَنْوَنُوا)
 (٥)

= وقال القاري ص ٢٠٤ - ٢٠٥ : «(وَأَدَغَمْ) بتشديد الدال ، وهو من باب الافعال ، ولغة في تحفيتها من باب الإفعال ، وأما ما ضُبط في بعض التسخ بضم همزة (أظهر) وضم الدال فغير ظاهرا ، وإن ذهب إليه ابن المصنف (١) وتبعه الرومي ، وذكره المصري ووجهه بأن نائب الفاعل : (في اللام والرا) ، بخلاف الشيخ زكريا فإنه اقتصر على ما اخترناه ، ويؤيده عطف قوله : (وَأَدَغَمَنْ بِغْنَيَةٍ) عليه» اهـ .
 ووقع في بعض الطبعات : «وَأَدَغَمْ» ، وهو خروج عن الرواية والوزن .

(١) بالقصر وجوباً للوزن .

(٢) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات : «لَزِمٌ» .

قال عبدالدائم ص ١٨١ : «(لَزِمٌ) هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم ومن فيه ، وفي التسخ المتقدمة : (أَتَمْ) مكان (لَزِمٌ) اهـ .

ولم يُثبت لفظة «أَتَمْ» سوى القسطلاني والفضالي (ب) ، وأشارا إلى رواية «لَزِمٌ» .

وأشار إلى رواية «أَتَمْ» : عبدالدائم ، وخالد الأزهري ، وذكريا الأنباري ، وابن الحنبلي ، والقاري ، وابن يالوشة .

(٣) بنون التوكيد الخفيفة .

(٤) قال القاري ص ٢٠٥ : «وَيُقْرَأُ (يُومِنْ) بإشاع النون ، ولا يُكتب بالواو في آخره كما في بعض التسخ (ج) ، ولا يُهْمَز (د) بل يُقْرَأُ بالإبدال لتحصيل الواو في أصل الكلمة» اهـ .

(٥) قال ابن الحنبلي ص ١٣٨ : «بالكسر فالسكون لغة» اهـ .

ويجوز لغة فتح الكاف : «بِكَلْمَةٍ» ، أما اللام فساكنة وجوباً للوزن .

(٦) في نسخة الناظم وعامة الشروح والطبعات : «عَنْوَنُوا» .

وعند عبدالدائم : «عَنْوَنُ» بدون واو الجماعة ، وقال ص ١٨٥ : «وفي بعض التسخ : =

(أ) مَرَّ بِنَا أَنْ أَبْنَ النَّاظِمَ تَصَّنَّعَ عَلَى بِنَاءِ «ادْغَمْ» لِلْمَفْعُولِ وَلَيْسَ «أَظْهَر» .

(ب) ذَكَرَ مُحَقِّقُ الطَّرَازِاتِ ص ١٨١ أَنَّ أَبْنَ النَّاظِمَ ذَهَبَ إِلَى إِثْبَاتِ رَوَايَةِ «أَتَمْ» ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَأَبْنَ النَّاظِمَ لَمْ يَذْكُرْ «أَتَمْ» الْبَيْتَ بِلِ إِنَّهُ قَالَ ص ٢٤٣ : «... إِلَى عَدَمِ الْغَنَّةِ أَشَارَ بِقُولِهِ: (لَا بِغْنَيَةٍ لَزِمٌ) أَيْ: لَا بِغْنَيَةٍ لَزِمَةٌ... . اهـ .

(ج) كما وقع عند طاش كبرى زاده ص ٢٠٣ : «يُومِنَا» ! .

(د) فَلَا يَقُولُ: «يُؤْمِنُ» كَمَا وَقَعَ فِي الْطَّبْعَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ ! .

٦٨ - وَالْقُلُوبُ عِنْدَ الْبَأْرَى^(١) بِغُنَّةٍ، كَذَّا الْأَخْفَاء^(٢) لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخْذَا^(٣)

* * *

= (صَنْوَنُ)^(٤)، وَكُلُّ صَحِيحٍ اه.

وقال زكريا الأنباري ص ٨٤: «وفي نسخة: صَنْوَنُوا» اه.

وقال ابن الحنبل ص ١٣٨: «وفي بعض النسخ: (صَنْوَنُوا) وهو أَثَبُ؛ لإيمائه إلى (صَنْوَانَ) الواقع في القرآن» اه، وكذا الفضالي.

وقال القاري ص ٢٠٥: «وفي نسخة: (صَنْوَنُوا) وهو أَوْلَى؛ لورود أصله في التنزيل من قوله: ﴿صَنْوَانٌ وَغَيْرُ صَنْوَانٍ﴾ [الرعد: ٤] بخلاف مجيء العنوان» اه.

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن، وبالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

وعند الضياع: «إِخْفَاء» بالقصر والتنكير، وهو موزونٌ.

ووقع في بعض الطبعات: «إِخْفَاء» بالمد والتنكير، وهو غير موزونٍ.

(٣) قال طاش كبرى زاده ص ٢٠٦: «مبني للمفعول» اه.

وقال القاري ص ٢١٤: «بصيغة المجهول» اه.

(٤) بدون واو الجماعة أيضاً.

١٣ - بَابُ الْمَدْ

- ٦٩ - وَالْمَدُّ: لَازِمٌ، وَوَاجِبٌ أَتَى
وَجَائِزٌ، وَهُوَ^(١) وَقَصْرٌ ثَبَّتَ
سَاكِنٌ^(٢) حَالَيْنِ، وَبِالْطُولِ يُمَدُّ
مُتَّصِلًا إِنْ^(٤)
- ٧٠ - فَلَازِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدٌّ
سَاكِنٌ^(٢) حَالَيْنِ، وَبِالْطُولِ يُمَدُّ
مُتَّصِلًا إِنْ^(٤)
- ٧١ - وَوَاجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَة^(٣)

(١) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٢) بالرفع فاعل « جاء » كما أعرى به: عبدالدائم، وطاش كبرى زاده، والفضالى، والقارى. وَنَصَّ على إضافته: زكريا الأنصارى، وابن الحنبلى، والفضالى، فلا يجوز تنوينه كما يفعل بعضهم.

(٣) بالإشباع، قاله القارى.

(٤) بكسر الهمزة في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وذهب بعضهم إلى أنها مصدرية فتكون بفتح الهمزة، قال ابن الناظم ص ٢٥٤: «وقوله: (أن^(٥) جماعاً بكلمة) تعليل لقوله: (متصلة)» اه، وكذا المزي وطاش كبرى زاده. وقال ابن الحنبلى ص ١٤٥: «ولدفع تَوْهُمَ أَنَّهُ أَرَادَ بِقُولِهِ: (متصلة) اتصالَ المجاورةِ وَلُوْمَعِ الانفصالِ؛ أَرْدَفَهُ بِقُولِهِ: (أَنْ^(٦) جماعاً بكلمة) وَهُوَ تَعْلِيلٌ لِهِ كَمَا جَزَّمَ بِهِ ابْنُ الناظمِ، فَتَكُونُ (أَنْ) مُصَدِّرِيَّةً وَلَامُ التَّعْلِيلِ مَحْدُوفَةً مِمَّا قَبْلَهَا عَلَى طَرِيقِ قُولِهِ تَعَالَى: «أَنْ جَاءَهُ الْأَعْنَى» [عَبْسٌ: ٢]» اه، وينحوه عند الفضالى.

أما القارى فإنه قال ص ٢٢٨: «المشهور على ما في النسخ المحرر والأصول المعتبرة بكسر همزة (إن) على أنها للشرط^(٧)».

قال اليمنى: (والأولى أن يكون بفتح الهمزة وتكون الباء مقدرة).

قلت^(٨): لم يَتَجَهِ وجْهُ الْأَوْلَى مَعَ أَنَّ النسخة الأولى^(٩) مستقيمة في المعنى وغير محتاجة إلى تقدير في المبني.

(١) في الأصل: «إن» بكسر الهمزة، وفتحها هو الصواب على مراد الشارح.

(ب) وَنَصَّ على شرطيتها البرنابادى أيضاً.

(ج) القائل هو القارى.

(د) التي بكسر الهمزة.

جُومَاءٌ بِكَلْمَةِ (١) (٢) - ٧١

٧٢ - وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَى مُتَفَصِّلًا أَوْ عَرَضَ السُّكُونَ وَقَفَا مُسْجَلًا

Three small, dark, stylized floral or star-shaped decorative elements arranged horizontally.

قال (١): وفي بعض السُّنَّةِ: «إِذْ جُمِعًا» فيكون تعليلاً للاتصال.
 قلت (٢): إن صَحَّتْ (إِذْ) (ج) ولم يكن تصحيفاً لـ(إِنْ) فحيثذا ينبغي
 يستحسن تقديم التعليمة أه.

٢١٧: «منه للمفعول تثنية (جُمِعٌ)» اهـ.

(٢) بحسب لغة فتح الكاف: «بِكُلْمَةٍ»، أما اللام فساكنةً وجوباً لللوzen.

أ) القائـاـ هو المـنـيـ .

(ب) القائما هو القاري.

(ج) لم أجد رواية «إذ» فيما بين يدي من الشرح والطبعات.

١٤ - بَابُ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالْأَبْتِدَاءِ

٧٣ - وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

٧٤ - وَالْأَبْدَاءِ (١) ، وَهُنَّ (٢) تَقْسِمُ (٣) ...

(١) قال طاش كبرى زاده ص ٢٢٨: «بالجر عطف على (الوقوف)» اهـ.

(٢) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «والابتداء وهي» بالمد واسكان الهاء.

قال القاري ص ٢٤٤: «سکون هاء (وَهْمٌ)»^(١) اهـ.

^(ب) وضيّعه عند عبدالدائم: «والابتدا وَهِيَ» بالقصور وتحريك الهاء (ب) حيث قال ص ١٩٦ - ١٩٧.

«الرواية بتحريك الهاء من (هي)، فالجزء زاحف بالخجل (ج) - باللام آخرأ - وهو اجتماعُ الخبن

والطَّيِّبِيُّ، وَهُوَ حَذْفُ الثَّانِيِّ وَالرَّابِعِ السَّاكِنِيِّ مَا مَا هُوَ مُقْرَرٌ فِي عِلْمِ الْعَرَوْضِ» اهـ.

(٣) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «تُقسّم».

قال طاش كبرى زاده ص ٢٢٨: «مبنى للمفعول» اه.

وقال القاري ص ٢٤٤: «بصيغة المجهول مُحَقَّقاً، وفي نسخة ضبط بكسر هاء (وَهِيَ) وسكون باءةٍ و(تُقْسِمُ) تشديد سينها، والظاهر أنه غُرْمَ مَذْوَنُ الْأَبْقَصُ (الابتداء)» اهـ.

وفي رواية: «تنقيسم» بسكون الميم للوزن، ذكرها طاش كبرى زاده عند إشارته إلى الرواية التي في عجز البيت ص ٢٢٨، وهي التي عند ابن الناظم كما في النسخة الخطية لشرحه أ/٢٩، وكذلك الضباع.

إذن فيها روايات ثلاثة: تقسيم، تقسم، تقسم.

وإليك صور جوازها وزناً مع «الابتداء» مَدًّا وقصراً، ومع «وهي» تحرِيكَا واسكاناً:

* لا يجوز وزناً مع «تقسم» و«تنقسم» إلا:

- المد مع إسكان الهاء: والابتداء وهو تقسيم، أو: تقسيم.

- القصر مع تحريك الهاء: والاتدا و هـ: تقسـمـ، أـمـ: تقـسـمـ.

1

(أ) وذكر القاري رواية أخرى وهي التي في الحاشية التالية.

(ب) لا كما فعل محقق حيث مدد مع التحرير: «والابتداء وهي»!؛ فإنه غير موزون.

(ج) في الأصل: «بالخبن»!، ولم يتتبه المحقق لقول الشارح: «باللام آخرًا».

والخَبْلُ من الزَّحَافَاتِ المَزْدُوَجَةِ وَهُوَ اجْتِمَاعُ الْخَبْنِ - بِالْبُنُونِ - وَالْطَّبِيِّ كَمَا بَيَّنَهُ الشَّارِخُ.

٣١٣: تَامٌ^(٢)، وَكَافٌ^(٣)، وَحَسْنٌ^(٤)

٧٤ - [إِذْنُ]

= لا يجوز وزناً مع «تَقْسِمٌ» إلا:

- القصر مع إسكان الياء: والابتدا وَهِيَ تَقْسِمٌ.

- القصر مع إسكان الهاء: والابتدا وَهِيَ تَقْسِمٌ.

وما جاء على خلاف هذه الصور السُّتُّ فغير موزون، والله أعلم.

(١) قال طاش كبرى زاده عند إشارته إلى هذه الرواية ص ٢٢٩: «(ثلاثة) نصب على المفعولية من (تَقْسِمٌ)، وَحَدَّفَ (إلى) لدلالة الحال» اه، وهي ينْصَبُها عند القاري.

وقال ابن الحنبل ص ١٥١: «ونصب (ثلاثة) بتنع الخاضض» اه.

وقال البرنابadi ص ٧٥: «(ثلاثة) منصوب لفظاً مفعوله^(٤)، فصارت جملة فعلية» اه.

(٢) بالرفع خبر لمبتدأ محدود تقديره: «هي»، تَصَّنَّ على: طاش كبرى زاده، والقاري.

وبتخفيض الميم ضرورة كما تَصَّنَّ عليه ابن الناظم ومُعَظَّم الشَّرَّاح مِن بعده.

(٣) قال القاري ص ٢٤٥: «بكسر [الفاء]^(٥) متون، وهو مرفوع، لكن عالمة رفعه مقدرة كإعراب (قاض) مرفوعاً» اه.

(٤) ما بين المعقوفين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وأشار إليها طاش كبرى زاده والقاري.

وَصَفَّها القاري بقوله ص ٢٤٥: «وهذه النسخة هي أصل الشيخ زكريا وخالد الأزهري» اه.

وفي رواية وهي التي عند: ابن الناظم^(ج)، والمزي، وطاش كبرى زاده، والقاري^(د):

... إلى تَامٍ وَكَافٍ حَسْنٌ^(هـ) تَقْصِلَـا^(وـ)

قال ابن الناظم ٢٩/ب^(زـ): «وقوله: (تَقْصِلَـا) أي: تَبَيَّنَ تَقْسِيمُ الْوَقْفِ» اه، وكذا المزي.

(أ) الضمير عائد على «تقسم».

(ب) في الأصل: «فَاءٌ»، والمثبت منطبعتين الآخرين للمنع.

(ج) كما في النسخة الخطية لشرحه، خلافاً لشرحه المطبوع.

(د) وأشار إليها البرنابادي.

(هـ) عند طاش كبرى زاده ص ٢٢٧: «وَحَسْنٌ» بزيادة الواو، وهو غير موزون إلا أن يكون بسكون النون.

(وـ) بفتح الصاد المهملة فعلاً ماضياً، وهو المفهوم مِن قول ابن الناظم الآتي.

(زـ) العزو هنا للنسخة الخطية لشرحه.

- ٧٥ - وَهِيَ^(١) لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعْلُقُ - أَوْ كَانَ مَعْنَى - فَأَبْتَدِي
- ٧٦ - فَالثَّالِمُ^(٢) ، فَالْكَافِي ، وَلَفْظًا^(٣) فَامْتَنَعْ إِلَّا رُؤُوسَ^(٤) الْأَيِّ جَوْزٌ ، فَالْحَسْنُ

= والمفهوم من عبارة طاش كبرى زاده أنه بضم الصاد^(١) حيث قال ص ٢٢٨ : «تميّز من قوله : تقسم» اهـ.

أما القاري فإنه قال ص ٢٤٤ : «بضم الصاد^(ب) ، تميّز كما اختاره الرومي ، وبفتحها جملة مستأنفة كما أشار إليه ابن المصنّف بقوله : (أي : تبيّن^(ج) تقسيم الوقف^(د) ، فألغه للإطلاق^(ه)) اهـ.

(١) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٢) بفتح التاء لا بضمها كما في إحدى الطبعات.

قال طاش كبرى زاده ص ٢٣١ - ٢٣٢ : «أَمْرٌ حَذَفَ الْهِمْزَةَ مِنْ آخِرِهِ ثُمَّ أَشْبَعَ الدَّالَّ لِلْوَزْنِ» اهـ. وَتَعَقِّبَهُ القاري في مسألة الهمزة بقوله ص ٢٤٦ : «وَفِيهِ أَنَّهُ لَا وَجْهٌ لِحَذْفِهَا مَجَانًا» ، فالصواب أنه [أبدل]^(و) الهمزة الساكنة ياء على قاعدة حمزة وهشام وفناً، فينبعي أن يكتب بالياء بعد الدال ليكون دالاً على الإعلال» اهـ.

(٣) بتحقيق الميم ضرورة كالتالي في البيت ٧٤ .

(٤) قال طاش كبرى زاده ص ٢٣٢ : «(اللفظ) عطف على قوله : (معنى) ، أي : إن كان تَعْلُق لفظًا» اهـ، وَنَصَّ القاري على عطفه.

(٥) قال طاش كبرى زاده ص ٢٣٣ : «و(جَوْزٌ) : أَمْرٌ ، مَنْصُوبٌ : (رُؤُوسَ الْأَيِّ)» اهـ.

(أ) إلا أن مُحَقَّقَةَ ضَبْطَهُ بفتح الصاد.

(ب) كذا بالمعجمة : «تَفَضْلًا» ، وهو كذلك في الطبعتين الآخريتين للمنح ، وأشار إليها د. أشرف طلعت وحسن الوراقي.

هذا وقد حَطَرَ بيالي أنه تصحيفٌ من المهملة؛ لعدة أمور :

- رواية الضاد المعجمة مخالفٌة لجميع الشرح والطبعات التي بين يدي .

- لم يشر أحدٌ من الشرح إلها.

- أن القاري تَقَلَّ عن ابن المصنّف والرومِي مع أن الثابت عندهما هو الصاد المهملة.

- لم يشر البرنابادي إلى المعجمة وهو المعروف بنقله عن القاري.

وقد لا يكون تصحيفاً ، والله أعلم .

(ج) ضَبْطَهُ مُحَقَّقُ المنح هكذا : «تُبَيِّنُ» !.

(د) هذه العبارة التي نقلها القاري ليست موجودة في الشرح المطبوع لابن الناظم ، وهذا يُؤيّدُ ما في النسخة الخطية لشرحه التي بين يدي .

(هـ) أَلْفَهُ للإطلاق إن كان بفتح الصاد - أو الضاد - ، أما إن كانت مضمومة فَالْفَهُ للتنوين .

(و) في الطبعتين الآخريتين للمنح : «إِيدَال» .

٧٧ - وَغَيْرُهُ (١) مَا تَمْ: قَبِيحٌ، وَلَهُ يُوقَفُ (٢) مُضْطَرًا، وَيُبَدَّا (٣) قَبْلَهُ (٤)

= وقال البرنابادي ص ٧٨: «مستثنى مفرغ منصوب بتنع الخاضض» اه.

ويجوز في كتابته ما يلي: رُؤُوس، رُؤُوس، رُؤُس (بحذف الواو خطأً لا نطقاً).

(١) بالرفع على الابتداء، نَصَّ عليه: طاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والبرنابادي.

(٢) تَعَاقِبَتِ الشروح والطبعات على روایتين: «الْوَقْفُ» وهي التي في نسخة الناظم، و«يُوقَفُ» وهي التي في الطيبة.

قال القاري ص ٢٥٢: «وفي أصل زكريا: (الوقف) مضطراً، بفتح همزة (أَلْ) للابتداء

وأنت تعلم أنَّ نسخة المضارع أحسنُ من المصدر، وهو كذلك في النسخ باعتبار الأكثر» اه.

وأشار د. أشرف طلعت ص ٣٦ إلى روایة ثالثة موزونة وهي: «يَقْفُ»، ولم أجدها إلا في الطبعه الأخرى لشرح ابن يالوشة ص ٨٢.

(٣) قال ابن الحنبلي ص ١٥٦: «بِالْفِ بَدَلْ همزة سُكِّنَتْ على حَدْ (سَبَأً) (ب) في قراءة ابن كثير من روایة قبيل بسكون الهمزة وصلاً؛ حملًا للوصل على الوقف» اه.

وقال القاري ص ٢٥١ - ٢٥٢: «(يُبَدَّا) بصيغة المجهول، وسَكَنَ همزة ضرورة ثم أبدل ألفاً،

وقال اليمني: (الهمزة في «يُبَدَّا») (ج) ساكنة على نية الوقف كما في روایة قبيل «سَبَأً»، وضيَّطَ

الرومِيِّ بصيغة الفاعل حيث قال: (وَيُبَدَّا القاري)، لكنه خلاف الظاهر للاحتجاج إلى القول بحذف الفاعل ولو بقرينه المقام مع ما يفوهه من المناسبة بين (يُبَدَّا) و(يُوقَفُ) على ما فيه من نظام المرام» اه.

وضيَّطَه في نسخة الناظم بفتح الياء وبالألف: «يَبَدَّا».

والأنسب مع «الْوَقْفُ» هو البناء للمعلوم: «يَبَدَّا»، ومع «يُوقَفُ» البناء للمجهول: «يُبَدَّا».

ووَقَعَ في بعض الطبعات: «وَيُبَدَّا» بزيادة التاء، وفي بعضها: «وَيَبَدُّا» بتحريك الهمزة، وكلاهما غير موزونٍ.

(٤) هذا البيت والذي يليه كلاهما في الطيبة.

(أ) وأشار زكريا الأنباري إلى روایة «يُوقَفُ».

(ب) قال تعالى: «وَجِئْنَاكَ مِنْ سَكَنَةٍ بِنَلَّةٍ يَقِنَّ» [النمل: ٢٢].

(ج) كما عند الضياع والطبعه الأزهريه.

(د) الأولى أن يُؤْتَى بقول الرومي ص ٢٣٩: «وَيَبَدَّا: فعل، وفاعله ضمير راجع إلى القاري» اه.

٧٨ - وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ (١) مِنْ وَقْفٍ وَجْبٌ (٢) وَلَا حَرَامٌ (٣) غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ

* * *

(١) بالهمز، ويجوز وزناً أن يكون غير مهمز على نحو قراءة ابن كثير: «القرآن».

(٢) تَعَاقِبُ الشروح والطبعات على روایتين: «يَجِبُ» وهي التي في نسخة الناظم، و«وَجَبُ» وهي التي في الطَّيِّة.

قال عبدالدائم ص ٢٠٤: «(وَجَبُ) بلفظ الماضي هي النسخة التي ضبطناها عنه آخرًا، وفي النسخ القديمة السابقة بصيغة المستقبل (١)، والأول أحسن والثاني جائز، وقد عُلِمَ [ما فيه القافية وضعفه] (ب) اهـ.

وقال ابن الحنفي ص ١٥٩: «وفي بعض النسخ: (من وقف يجِب)، وترجم النسخة الأولى بسلامتها من سداد التوجيه المعدود من عيوب القوافي، وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد» اهـ. وأشار زكريا الأنصاري والقاري إلى رواية «يَجِبُ».

(٣) الذي في نسخة الناظم: «ولَا حرامٌ غَيْرُ» برفعهما.

قال ابن الناظم ص ٢٦٨: «(ولَا حرام) يجوز فيه الرفع والجر، فالرفع على أنه معطوف على محل (من وقف) لأنَّه اسم (ليس)، والجر على العطف على لفظه (ج)، وكذلك (غير ما له سبب)، فإن رفعت (حرام) رفعت (غير)، وإن جررته جررتها (د) اهـ، وَتَعَاهُ مُعَظَّمُ السُّرَاحِ مِنْ بعده.

وزاد عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنفي، والفضالي، والقاري: وَجْهًا ثالثًا لـ«غير» وهو النصب على الحال (د)، إلا أنَّ ابن الحنفي قال ص ١٥٩: «وَالاِسْتِنَاءُ أَظْهَرُ» اهـ، وقال القاري ص ٢٦٠: «وَجُوَزَ نَصْبُهُ حَالًا، وَيُمْكَنُ نَصْبُهُ عَلَى الْاسْتِنَاءِ أَيْضًا» اهـ.

(أ) أي المضارع: «يَجِبُ»، وفه دليل على أن نسخة الناظم التي بين يدي هي من النسخ القديمة.

(ب) قال مُحَقِّقُهُ: «وردت هكذا في النسختين، وأحسبها: ما في القافية من ضعف» اهـ.

(ج) أي لفظ «وقف».

(د) جاء عند القسطلاني ص ١١١: «وَإِنْ نَصَبْتَ نَصْبَهَا»!

(هـ) في الطبعة التي اعتمدت لشرح زكريا الأنصاري ص ٩٣: «... وَيُجَوزُ نَصْبَهُمَا حَالًا» اهـ. والصواب: «نصبها» بلا ميم كما في الطبعتين الآخرين لشرحه.

١٥ - بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ

- ٧٩ - وَأَعْرِفُ لِمَقْطُوعِ وَمَوْصُولِ وَتَা^(١) فِي الْمُصَحَّفِ^(٢) الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى
- ٨٠ - فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ^(٣) : (أَنْ لَا)^(٤) مَعْ : (مَلْجَأ)^(٥) وَ (لَا إِلَهَ إِلَّا)^(٦)

(١) بالقصر وجوياً للوزن.

(٢) رواية «في المصحف» معرفاً بـ«أَل» عند: ابن الناظم، وعبدالدائم، والمزي، والفضالي، والمسعدي، ونسخة الناظم.

وفي رواية: «في مصحف» بالإضافة عند: خالد الأزهري، والقسطلاني، وزكريا الأنباري، وطاش كبرى زاده، وابن الحنبلي، والقاري، وابن يالوشة.

قال ابن الحنبلي ص ١٦٠ - ١٦١: «(و)مصحف الإمام) بالإضافة البيانية، ووقع في بعض النسخ: (المصحف الإمام) على البَدَلَةِ؛ لأنَّ الْإِمَامَ اسْمُ الْمُصَحَّفِ الَّذِي جَمَعَ فِي الْإِمَامِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقُرْآنَ...، وَيُجُوزُ عَلَى تَقْدِيرِ الإِضَافَةِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالْإِمَامِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبِمَصْحِفِهِ مَصْحِفَةُ الْمَرْسُومِ بِالْإِمَامِ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى» اهـ.

وقال ابن يالوشة ص ٨٢: «الإضافة بيانية، أي: مصحف هو الإمام» اهـ.

(٣) قال القاري ص ٢٧١: «ضُبْطُ بِتَنْوِينِ (كَلِمَاتٍ) وَإِضَافَتِهَا، وَالثَّانِي يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ، أي: اقطع (أَنْ) فِي عَشْرِ كَلِمَاتٍ (أَنْ لَا)، وَالْأَوَّلُ^(١) [أَسْلَسُ]^(٢) فِي الْمَبْنَى وَأَحْسَنَ فِي الْمَعْنَى؛ فَإِنْ (أَنْ لَا) مَفْعُولٌ (اقْطَعْ) أَوْ خَبْرٌ مِبْدَأ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: هِيَ (أَنْ لَا) اهـ.

وهو بالتنوين في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(٤) بسكون العين وجوياً للوزن.

(٥) قال المزي ص ١٤٦: «ويجوز في (ملجأ) الفتح على الحكاية وتنون حيئتذ^(ج)، والجر على الإضافة» اهـ.

وقال القاري ص ٢٧١: «وَفَتْحُ (ملجأ) عَلَى الْحَكَايَةِ، وَيُجُوزُ جَرُّهُ مُتَنَوِّنًا عَلَى الْإِعْرَابِ^(د) أَوْ لِلضَّرُورَةِ» اهـ.

قلت: فلا يتزن البيت إلا بتنوين «ملجأ»، أما الاكتفاء بفتحة واحدة «ملجأ» فخروج عن الوزن.

(٦) قال القاري ص ٢٧٢: «وَفِي نَسْخَةٍ: (ملجأ) أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا، وَهِيَ أَوْلَى^(هـ) كَمَا لَا يَخْفِي» اهـ.

(أ) أي: التنوين.

(ب) في الطبعتين الأخريتين للمنج: «أساس».

(ج) تنوون لضرورة الوزن، والمراد قوله تعالى: «وَظَاهَرَ أَنَّ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ» [التوبه: ١١٨].

(د) أي: على الإضافة.

(هـ) لأشتمالها على «أن» وهي موضع الشاهد من قوله تعالى: «وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» [هود: ١٤].

٨١ - وَ(تَعْبُدُوا)^(١) يَاسِينَ^(٢) ، ثَانِيَ^(٣) هُودَ^(٤) ، (لَا يُشْرِكُنَ)^(٥) (تُشْرِكُ)^(٦) (يَدْخُلُنَ)^(٧)

= وفي الطبعة الباكستانية الثانية إشارة إلى رواية ثالثة وهي: «أَوْ (لَا إِلَهَ إِلَّا)». إذن فيها روايات ثلاثة:

- وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا) -

- (أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا) -

- أَوْ (لَا إِلَهَ إِلَّا) -

(١) قال تعالى: «أَنْ لَا تَعْبُدُوا» [يس: ٦٠]، [هود: ٢٦].

(٢) قال طاشن كبرى زاده ص ٢٥١: «(ياسين) ظرف لقوله: (أن لا تعبدوا) أي: في سورة يس، وكذا (ثاني هود) ظرف له أيضاً» اه.

وقال القاري ص ٢٧٢: «نصب (ياسين) على الظرفية» اه.

(٣) قال القاري ص ٢٧٢: «وكان حقه أن يقول: (وثاني هود) - بالنصب^(٨) - فحذف العاطفَ وسَكَنَ الآية ضرورةً» اه.

(٤) انظر التعليق على كلمة «هود» في البيت رقم ٩٠.

(٥) قال تعالى: «أَنْ لَا يُشْرِكَنَ بِاللَّهِ شَيْئًا» [الممتحنة: ١٢].

(٦) قال ابن الحنفي ص ١٦٢: «... وَ(أَنْ لَا تُشْرِكَنَ بِشَيْئًا) في الحج [آية: ٢٦] وإليه أشار بقوله: «تُشْرِكُ»، لكنه سَكَنَ كافهً للوزن» اه.

قلت: الكاف ساكنةً أصلًا وليس للوزن: «تُشْرِكَ».

وعلّق الشمراني في جامعه على هذا اللفظ بقوله ص ١٥٣: «في إحدى الطبعات (نشرك) بدل (نشرك) وكل اللفظين وارد في القرآن» اه.

قلت: المراد آية الحج لا غير، فهو بالمعنى فوق.

(٧) قال ابن الحنفي ص ١٦٢: «... وَ(أَنْ لَا يَدْخُلُنَ أَيْمَنَ) [القلم: ٢٤] وإليه أشار بقوله: (يَدْخُلُنَ) مقتضياً على النون المُدَعَّمة» اه، وكذا ابن يالوشة.

وقال القاري ص ٢٧٢: «وخفف نون (يَدْخُلُنَ) وقطعَتْ عَمَّا بعدها من ضميرها المتصل بها رسمًا لضرورة الوزن» اه.

ووقع في بعض الطبعات: «يَدْخُلُنَ» بسكون اللام وفتح النون!، وهو خطأ فاحش.

- (١) (تعلوا على) - ٨١
- ٨٢ - (أن لا يقولوا) (٢) (لا أقول) (٣). (إن ما) (٤):
- ٨٣ - (نهوا) (٥) (أقطعوا). [مِنْ مَا] (٦): [بروم والنِسَاء] (٧)

(١) قال تعالى: «وَأَنْ لَا تَعْلُوْ عَلَى اللَّهِ» [الدُّخَان: ١٩].
وُكِّبِتْ في بعض الطبعات: «تعلو» بدون الألف الفارقة! ، والصواب إثباتها.

(٢) قال تعالى: «أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ» [الأعراف: ١٦٩].

(٣) بفتح اللام؛ إذ المراد قوله تعالى: «الْحَقِيقَ عَنْ أَنْ لَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ» [الأعراف: ١٠٥]،
وليس بضمها كما وقع في بعض الطبعات: «أَقُولُ»!

(٤) قال تعالى: «وَإِنْ مَا تُبَيِّنَكَ» [الرعد: ٤٠].

(٥) قال طاش كبرى زاده ص ٢٥٣: « قوله: (والمفتوح) منصوب (صل)، والتقديم للوزن» اه.
وعند الضباع هكذا: «كَالْمَفْتُوحِ»! ، وبعده لا يخفى.

(٦) قال تعالى: «عَنْ مَا نَهَا عَنْهُ» [الأعراف: ١٦٦].

(٧) قال تعالى: «مِنْ مَا مَلَكْتُ أَيْمَنَكُمْ مِنْ شَرَكَاءِ» [الرُّوم: ٢٨]، وقال سبحانه: «فَيْنَ مَا مَلَكْتُ
أَيْمَنَكُمْ مِنْ فَيْنَتَكُمْ» [النساء: ٢٥].

(٨) قال عبدالدائم ص ٢١٠: « قوله: (من ما بروم والنِسَاء) هي النسخة التي قرأتها على الناظم،
وأصلح في المجلس وقرأتها عليه أيضاً: (من ما ملَكْ روم النِسَاء) (١)، والكل صحيح» (ب) اه.
- «من ما بروم والنِسَاء» هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وأشار إليها القاري.
- «من ما ملَكْ روم النِسَاء» أشار إليها: ذكريا الأنصاري (ج)، وابن الحنفي، والفضالي.

(أ) قام المحقق بتثنين «روم» مع زيادة واو قبل «النساء»، وهو غير موزون، ولا يصح هذا إلا مع الرواية الأولى:
«من ما بروم والنِسَاء».

(ب) قال د. أيمن سويد ص ١٢: «ولما كانت كلمة «ملَكْت» مشتركة بين السورتين فقد عَدَ بعض الفضلاء
بَيْنَ الْجَزَرِيَّةِ لِيُصْبِحَ: نَهَا أَقْطَعُوا. مِنْ مَا مَلَكْ: رُوم النِسَاء» اه.
قلت: ينهم من كلامه حفظه الله أنَّ الْمَعْدُلَ شَخْصٌ آخَرُ غَيْرِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ، وهذا خلاف ما صرَّحَ به
عبدالدائم، والله أعلم.

(ج) جاء في الطبعة التي اعتمدتها للدقائق المحكمة ص ٩٦: «وفي نسخة بدل (من ما بروم والنِسَاء): (من ما
ملَكْت بروم النِسَاء) اه، وهو غير موزون، خلافاً لما في طبعة البارودي التي فيها ص ٧٦: «من ما ملَكْ
روم النِسَاء».

خُلُفُ^(١) الْمُنَافِقِينَ . (أَمْ مَنْ) : أَسَسَ^(٢)

٨٢

= وقال ابن الحبلي عند إشارته إلى هذه الرواية ص ١٦٣ : «ياسكان كاف (ملك)، وحذف تنوين (روم) للوزن» اه.

وقال القاري ص ٢٧٥ : «هذا وقد ضُبط (روم) بالرفع، والنصب وهو الأولي؛ ليكون نصبه على نزع الخافض^(١)، ويؤيد ما في نسخة صحيحة - وهي أصل الشيخ زكريا - : (نهوا اقطعوا من ما بروم والنِّسَا)» اه.

و«النِّسَا» في كلتا الروايتين مقصورة وجوباً للوزن.

وفي الطبعة التي اعتمدتها للمنحنى الفكرية ص ٢٧٥ : «نهوا اقطعوا من ملكت روم النِّسَا» كذا!، وهو موزون إلا أنني لم أجدها في الطبعتين الآخريين للمنحنى، بل الموجود فيهما: «نهوا اقطعوا من ما ملك روم النِّسَا».

وقال القاري - فيما بعد - ص ٢٧٦ : «... ولعله قيَّده بقوله: (ملك) (ب) لهذا» اه. فعلى المُحَقِّق على كلمة «ملك» بقوله: أي: في نسخة المؤلف التي هي بالفظ (... من ملكت روم النِّسَا * خلف المنافقين ...) حيث إن الناظم سرَّد المثالين بقوله: (من ملكت) أي الآيتين اللتين جاء بهما لفظ (ملك) مقررنا ببناء التأنيث، وعطف عليه ما في المنافقين بذكر سورته أيضاً لأنَّه موضع ليس فيه لفظ (ملك) فاكتملت الثلاثة، وفي نسخة أخرى للمقدمة: (من ما بروم والنِّسَا) اه.

(١) قال القاري ص ٢٧٦ : «ضُبط بالرفع، أي: خُلُفُ ما في المنافقين ثُبَّت، كما ذكره الشيخ زكريا، وبالنصب على أنه ظرف لـ(اقطعوا) بقدر مضاف، أي: مع خُلُفِ المنافقين» اه.

وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(٢) قال القاري ص ٢٧٦ : «بألف الإطلاق^(ج) معروفاً ومجهولاً^(د) كما قرئ بهما في السبعة، والأكثر على الأول» اه.

وقال د. أشرف طلعت ص ٣٨ : «كلمة (أسَسَ) ضُبطت في نسخة: (أسَسَ) وهي قراءة سبعية صحيحة» اه.

والذي في نسخة الناظم وعامة الشروح والطبعات: «أسَسَ» بالبناء للمعلوم.

(أ) ضبطه د. أيمن سويد بكسر الميم عند إشارته إلى هذه الرواية ص ١٢ : «روم»، وكذا د. أشرف طلعت.

(ب) في طبعة المنحنى الفكرية الصادرة عن دار المنهاج ص ١٤٩ : «ملك»، أما طبعة عبد القوي عبد المجيد فالذى فيها ص ٢٩٤ : «ملك» وهو تصحيف.

(ج) قمتُ بحذفها للمحافظة على رسم المفردة القرآنية، وراجع التعليق على «فتنة» في البيت ٤٩ .

(د) «معروفاً» أي: مبنياً للمعلوم، و«مجهولاً» أي: مبنياً للمجهول.

٨٤ - فَصَلَّتِ (١)، النَّسَاءُ (٢)، وَذِبْحٌ (٣). (حَيْثُ مَا) (٤).

وَأَنْ لَمْ) الْمُفْتُوحَ (٦). كَسْرٌ (إِنْ مَا) (٧) (٨) (٩):

. (١٠) - الْأَنْعَامَ - ٨٥

(١) بكسر التاء لأنقاء الساكدين، وإلا فهي ساكنة في الآية التي سميت السورة بها: ﴿كَتَبْ فُصِّلَتْ أَيْمَنُهُ﴾ [فُصِّلَتْ: ٣].

۳. [فُصِّلَتْ]  **أَنْتُمْ**

٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) يكسر الذال وبالجر حكاية لقوله تعالى: ﴿وَفَيْتَهُ بِذِيْحٍ عَظِيْمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧].

(٤) قال تعالى : ﴿ وَحَسِّثَ مَا كُنْتُ فَلَمَّا وُحِّدَ هُنَّ سُطُّرٌ ﴾ [النور: ١٤٤ و ١٥٠].

(٥) بتحریک المیم لالقاء السکنین ، والمراد قوله تعالى: ﴿ذلک اَن لَمْ يَكُن رَّبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٣١] ، وقوله سبحانه: ﴿يَخْسَبُ اَن لَمْ يَرُدْ اَحَد﴾ [البلد: ٧] .

(٦) قال القاري ص ٢٧٨: «بنصب (المفتوح) على أنه مفعولٌ تقديره: واقطعوا (أن لم) المفتوح همزته» أهـ.

(٧) ضبط في نسخة الناظم بالرفع والنصب: **كَسْرٌ إِذْ**^(١), وهو بالرفع في أكثر الشروح والطبعات. قال الفضالي ص ٣٧٧: «وقوله: (كَسْرٌ إِنْ مَا) على حذف مضادٍ، والتقدير: أي: وَكَسْرٌ كُلُّمَةٍ (إِنْ مَا) ثابتٌ في الأئمَّة». اهـ.

وهو بالنصب عند طاش كبرى زاده حيث قال ص ٢٥٨: «(كَسْرٌ) عطف على مفعول (اقطعوا)» اهـ، وكذلك القاري حيث قال ص ٢٧٨: «منصوب أيضاً على المفعولية، أي: اقطعوا (انْ) المكسورة عن (ما)» اهـ.

(٨) قال تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

(٩) قال الشمراني في جامعه ص ١٥٣ : «آخر هذا البيت عن الذي بعده في إحدى الطبعات» اهـ .
 قلت : كان الأولى به - إن كان كذلك - أن يَصْنَعَ على تَخْطِئةِ هذا ؛ فإنَّ في البيت تضميناً
 وهو تَعْلُقٌ آخِرٌ وهو «إنَّ ما» بأول البيت التالي وهو «الأنعام» ، فالبيتان متلازمان ولا يجوز الفصل
 بينهما .

(١٠) بالنقل، والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

ويُضيّط في نسخة الناظم بالنصب والجر: **يَكْتَفِي**، وهو بالنصب في أكثر الشرح والطبعات، =

(أ) يَظْهَرُ أَنَّ الْضِمْمَةَ زَيَّدَتْ فِيمَا بَعْدُ؛ فَهِيَ لِيْسَ بِنَفْسِ مِدَادِ النَّاسِخِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- ٨٥ - ... وَالْمَفْتُوحَ^(١) : (يَدْعُونَ)^(٢) مَعًا وَخُلْفُ^(٣) الْأَنْفَالِ^(٤) وَنَحْلِ^(٥) وَقَعَا
- ٨٦ - وَ^(٦) (كُلُّ^(٧) مَا سَأَلْتُمُوهُ)^(٨) ، وَأَخْتَلِفُ : (رُدُوا)^(٩) كَذَا (فُلْ بِسْمَامَا)^(١٠) ، وَأَلْوَصَلَ^(١١) صِفَ :

= وضبطة بالوجهين د. أشرف طلعت ص ٣٨ .
 قال القاري ص ٢٧٨ : «منصوب على نزع الخاضر» اه.
 ومن جرّه فعلى تقدير «في» كما يفهم من عبارة طاش كبرى زاده حيث قال ص ٢٦٠ : «قوله : (الأنعام) متعلق بمقدير هو صفة لآخر البيت السابق أعني قوله : (كسر إن ما)، والمعنى : كسر (إن ما) في الأنعام، فحذف (في) بدلالة المقام» اه.

(١) قال طاش كبرى زاده ص ٢٦٠ : «(والمفتوح) عطف على (كسر إن ما)» اه.

وقال القاري ص ٢٧٨ : «(والمفتوح) منصوب، أي : اقطعوا (أن ما) المفتوح همزته» اه.

(٢) قال تعالى : «وَأَنَّكُمْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَطْلُ» [الحج: ٦٢] ، وقال سبحانه : «وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَطْلُ» [لقمان: ٣٠] .

(٣) قال طاش كبرى زاده ص ٢٦٠ : «و(خُلْفُ): مبتدأ مضاف إلى (الأنفال)» اه.

(٤) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

و«الأنفال» مضاف إليه على ما تقدم من إعراب طاش كبرى زاده.

(٥) قال طاش كبرى زاده ص ٢٦٠ : «(وَنَحْلِ) عطف على (الأنفال)» اه.

(٦) كثُر قد وقعت على رواية لا ذكر أين وفقتُ عليها، وهي :

(مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ) ، وَاخْتَلَفَ

بزيادة «من» بدل الواو، فإن كانت كذلك فهي ممحكية؛ قال تعالى : «وَأَنَّكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ» [إبراهيم: ٣٤] .

(٧) قال القاري ص ٢٨٠ : «كسر (كُلُّ) على الحكاية» اه.

(٨) عند عبدالرازق موسى والطبعية الباكستانية الثانية :

(كُلُّ مَا سَأَلْتُمُوهُ) قطعاً ، وَاخْتَلَفَ

بزيادة كلمة «قطعاً»، وهو غير موزون.

(٩) قال تعالى : «كُلُّ مَا رُدُوا إِلَيْ أَلْفَنَتِهِ» [النساء: ٩١] .

(١٠) قال تعالى : «فُلْ بِسْمَامَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ يَعِنْكُمْ» [البقرة: ٩٣] .

(١١) قال طاش كبرى زاده ص ٢٦٢ : «(والوصل) مفعول (صف)» اه.

٨٧ - (خَلَقْتُمُونِي)^(١) وَ(أَشْتَرَوْا)^(٢). (فِي مَا) أَقْطَعْتَ:

(أُوحِيَ)^(٣) [أَفَضْسُمْ) (أَشْتَهَتْ]^(٤)، (يَبْلُو)^(٥) مَعًا

٨٨ - ثَانِي (فَعَلْنَ)^(٦)، وَقَعَتْ^(٧)، رُومٌ^(٨)، كِلَا «تَنْزِيلٌ»^(٩)،

(١) قال تعالى: «إِنَّمَا خَلَقْتُنِي مِنْ بَعْدِكُمْ» [الأعراف: ١٥٠].

(٢) قال تعالى: «إِنَّمَا أَشَرَّوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ» [البقرة: ٩٠].

(٣) بسكون الياء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ» [الأنعام: ١٤٥].

(٤) ما بين المعقوفين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، بتحريك الميم وجوباً لالتقاء الساكنين.

والذي عند طاش كبرى زاده، وابن يالوشة، والبرنابادي: «أَفَضْسُمْ) وَ(أَشْتَهَتْ»، بزيادة واو بينهما، وهو موزونٌ؛ وحيثند لا حاجة لتحريك الميم.

قال البرنابادي في تقطيعه ص ٨٩: «تُمْ وَأَشْتَهَتْ: مستفعلن» اه، فهو نصٌ على وجود الواو.

ووقع عند بعضهم: «أَفَضْسُمْ) وَ(أَشْتَهَتْ» بتحريك الميم مع وجود الواو؛ وهو غير موزونٌ.

(٥) باء المضارعة المُثَنَّاة تحت؛ إذ المراد قوله تعالى: «لَيَبْلُوكُمْ فِي مَا أَتَكُمْ» [المائدة: ٤٨] و[الأنعام: ١٦٥].

ووقع في بعض الطبعات: «بَلُو» بالتون، وهو خطأً كما ترى.

ووقع في بعضها: «بَلُوا» بالألف الفارقة؛ ولا تكون هذه الألف إلا مع واو الجماعة، بينما الواو في «بَلُو» من بنية الفعل.

ومنهم من جَمَعَ بَيْنَ الْحُسْنَيْنِ حيث كتبها كالتالي: «بَلُوا» بالتون والألف الفارقة معاً!!.

(٦) قال تعالى: «فِي مَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِ مِنْ مَعْرُوفٍ» [البقرة: ٢٤٠].

(٧) بسكون التاء وجوباً للوزن؛ وإلا فهي محركة في الآية المراد: «إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقْعَةُ» [الواقعة: ١].

(٨) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وبالجر عند بعضهم، وأجازهما د. أشرف طلعت ص ٣٩.

(٩) انظر الحاشية الآتية.

١) هنا عدة أمور :

١- تواترت الشروح والطبعات على إثبات لفظ «شعرًا» بتحريك العين وبالقصر، وهو الذي في نسخة النظام، إلا أنه غير موزون.

قال حسن الوراقي: «ولكي يتزن البيت ينبغي سكون العين من (شُعْرًا)، والله أعلم» اهـ.
قلت: لا يتزن البيت بما اقترَحْه، والله أعلم.

٤- والذى عند البرتاجي والشمرانى: «شعراء»، وهو موزونٌ.

قال البرنابادي ص ٨٩: «فالباء من (أوْحِيٌّ) والعين من (شُعَرَاءُّ) ساكنان ضرورة، و(شُعَرَاءُّ)
مدودٌ على الأصل فَأَفَهُمْ» اهـ.

وقال عند إعرابه ص ٨٨: «وسائل الكلمات إلى لفظ (شِعْرَاءُ) منصوبات محلاً ظرف» اه.
وقال عند تقطيعه ص ٨٩: «تَنْزِيلُ شِعْرٍ: مُسْتَقْعِلُنْ، رَاءٌ وَغَيْرُهُ: مُفْتَعِلُنْ» اه.

٣- والذى عند الضياع والطبيعة الباكستانية الأولى: «شعراء» بفتح العين وبالم

وهو غير موزون إلا أن تُسْكِنَ عَيْنَهُ كما في الطبعة الأزهرية: «شِعْرَاءً».

٢- والدي عند د. اسرف طبع. «تربيل استغراء» مطروح بـ«ان» وبيشون العين وبمسنر، وهو غير موزون.

وقال ص ٣٩: «قولُ الناظم: (تنزيل الشِّعْرَاءِ وَغَيْرِ ذِي صَلَا) يُمْكِنُ أَنْ يَتَّرَدَّ أَيْضًا^(١) عَلَى رَوَايَةِ: «(تنزيل الشِّعْرَاءِ) وَ(تنزيل شِعْرَاءِ)»، وَأَمَّا عَلَى رَوَايَةِ: (تنزيل شِعْرَاءِ) فَلَا يَتَّرَدَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» اهـ.
٥- وفي رواية وهي التي عند ابن الحبلي وحده: «ظلّة»، وهو موزون.

قال ابن الحنفي ص ١٦٧: «... فالمنقوص على قطعه: ﴿أَنْتُرْكُنَّ فِي مَا هُنَّا ءَامِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٦] بالظلة^(ج)، وإليه أشار بقوله: (ظلة) أي: وموضع ظلة، وفي بعض النسخ: (شغراً) بالقصر على كف مستعلن» اهـ.

قلت: أشار بـ«الكَفُّ»⁽⁵⁾ إلى عدم اتزانه؛ لأن «مست فعلن» التي تُكَفُّ هي التي في الخفيف والمُجَهَّثُ، وليس التي في الرجز؛ لكون نون «مست فعلن» التي في غير الخفيف والمُجَهَّثُ =

(١) الأولى به أن يُنْصَّ على عدم اتّزان الرواية التي أثبّتها!

ب) بالتنوين .

(ج) أي: بسورة الشعرا الوارد فيها قوله تعالى: «عَذَابٌ يَوْمَ الْفَلَقَةِ» [الآية: ١٨٩].

(د) الكف: هو حذف السابع الساكن.

صِلَاءَ ... وَغَيْرَهَا^(١) - ٨٨

لیست ثانی سَبَبٍ بل إنها ثالث و تدِ، خلافاً لنون «مست فعلن» التي فيهما فإنها ثانی سَبَبٍ^(٢)، ومعلوم أن الرَّحَافَ مُحْتَصَنُ بثوابي الأسبابِ فقط.

* أما لفظ «تنزيل» فيه ما يلي:

١- ضُبط بالرفع في نسخة الناظم^(٣) وأكثر الشروح والطبعات حكاية لقوله تعالى: «تَنْزِيلُ الْكِتَبِ» [الزُّمَرُ: ١].

٢- ضَبَطَهُ الضَّبَاعُ بِالْجَرِ عَلَى الإِضَافَةِ: «تَنْزِيلٍ»، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الطَّبِيعَةِ الْبَحْرِيَّةِ وَالْعَطَبِيَّنِ الْبَاكْسِتَانِيَّيَّتَيْنِ.

٣- وَضَبَطَهُ الضَّبَاعُ مُحَقِّقُ الْمَنْحُ الْفَكْرِيَّ بِالنَّصْبِ: «تَنْزِيلٍ»، وَلَا وَجْهٌ لِهِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى قِرَاءَةِ شَادَةٍ.

ولا يجوز تنويعه إلا مع رواية «الشُّعُرَا» فإنه حينئذ واجب التنوين.

* وأخيراً: فإن أثبتت لفظين من حيث الرواية هما: «شُعُرَا» و«ظُلَّةً»، وبدالى إثبات اللفظ الأخير لِإِتَّرَانِهِ، وَالْأَمْرُ سَهْلٌ، والله أعلم.

(١) رواية «وَغَيْرَهَا صِلَاءَ» عند: خالد الأزهري، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبرى زاده، والقاري، والمسعودي، ونسخة الناظم.

وفي رواية: «وَغَيْرَ ذِي صِلَاءَ» وهي عند: ابن الناظم، وعبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي^(ج)، والفضالي، وابن يالوشة.

قال القاري ص ٢٨٣: «وفي نسخة: (وَغَيْرَ ذِي صِلَاءَ)، وفي أخرى: (وَغَيْرَهَا صِلَاءَ) بالذكر فهو راجع إلى لفظ الشعراء» اهـ.

وقال طاش كبرى زاده في إعراب «غير» ص ٢٦٨: «(وَغَيْرَهَا) مفعول (صِلَاءً) اهـ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْقَارِي.

وقال ابن الحنبلي ص ١٦٧ - ١٦٨: «وكلمة (غَيْرٌ) منصوبة بـ(صِلَاءً)، أو مرفوعة على الابتداء، والعائد ممحض، أي: صِلَاءً^(د) اهـ.

(أ) لِذَّا فُصِّلَتْ فِيهِمَا الْعَيْنُ عَنِ الْلَّامِ تَمِيزًا لَهَا عَنْ «مَسْتَفْعَلَنَ» الَّتِي فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْبَحُورِ.

(ب) كأنه ضُبط في نسخة الناظم بالضم والجر: تَنْزِيلٌ.

(ج) وأشار ابن الحنبلي إلى الرواية الأخرى بقوله ص ١٦٧: «وَيُرَوَى: وَغَيْرَهَا صِلَاءً اهـ، بِزِيادةِ الْمِيمِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، ثُمَّ إِنَّهُ غَيْرُ موزَّنٍ.

(د) النون في «صِلَاءَ» هي نون التوكيد الخفيفة التي قُلِّبت في النظم أَلْفَأً.

- ٨٩ - (فَإِنَّمَا) ^(١) كَالنَّحْلِ: صِلٌ، وَمُخْتَلِفٌ ^(٢) فِي الشِّعْرَاءِ ^(٣) الْأَخْرَابِ ^(٤) وَالنَّسَاءِ ^(٥) وَصِفٌ ^(٦)
- ٩٠ - وَ صِلٌ: (فَإِلَمْ) ^(٧) هُودٌ ^(٨). (أَلَّنْ تَجْعَلَ) ^(٩) (نَجْمَعَ) ^(١٠)

(١) قال تعالى: «فَإِنَّمَا تُولُوا فَيَّمَ وَجْهَ اللَّهِ» [البقرة: ١١٥]، وقال سبحانه: «إِنَّمَا يُوَجِّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» [النحل: ٧٦].

(٢) بكسر اللام في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال القاري ص ٢٨٥: «مُخْتَلِفٌ» اسم فاعل، والتقدير: مُخْتَلِفٌ رَسْمُهُ، أو: الرَّسْمُ مُخْتَلِفٌ» اهـ. وضَبَطَهُ بعْضُهُم بفتح اللام: «وَمُخْتَلِفٌ» اسم مفعول، كما فَعَلَ مُحَمَّقٌ شِرْحُ القسطلانيِّ والضياعُ وغيرُهـما، وَضَبَطَ بالوجهين عند ابن يالوشة.

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

قال القاري ص ٢٨٥: «وَفِي نِسْخَةِ بَدْلِ (الشِّعْرَاءِ): (الظَّلَّةِ) - وهي أصل الشیخ زکریا - لِمَا جَاءَ فِي السُّورَةِ: «عَذَابُ يَوْمِ الظَّلَّةِ» [الآية: ١٨٩]» اهـ.

ولفظ «في الشِّعْرَاءِ» هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(٤) في الطبعة الأزهرية: «وَالْأَخْرَابِ» بزيادة الواو، وهو غير موزون.

(٥) بالقصر وجوباً للوزن.

(٦) قال القاري ص ٢٨٥: «بصيغة المجهول...، قال اليمني: (وَفِي بَعْضِ النَّسْخِ: «أَنْصَفُ») ^(١) وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ)، أَقُولُ: وَفِي أَنَّ الْمَبْنَى مُخْتَلِفٌ؛ لِأَنَّ الْفَعْلُ الْلَّازِمُ لَا يُبَيَّنُ مَجْهُولًا...» اهـ.

(٧) قال تعالى: «فَإِلَمْ يَسْتَجِبُوا لَكُمْ» [هود: ١٤].

(٨) قال طاش كبرى زاده ص ٢٧٢: «نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَيِّ: فِي سُورَةِ هُودٍ» اهـ.

وقال القاري ص ٢٨٧: «مَنْصُوبٌ عَلَى الإِضَافَةِ لِكُوْنِهَا عَلَمَ السُّورَةِ، أَوْ عَلَى نَزَعِ الْخَافِضِ وَاعْتِبَارِ الظَّرْفِيَّةِ» اهـ.

(٩) قال تعالى: «أَلَّنْ تَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا» [الكَهْف: ٤٨].

(١٠) قال تعالى: «أَلَّنْ تَجْعَلَ عِظَامَنِي» [القيمة: ٣].

(أ) في طبعة المنح الصادرة عن دار المناهج: «تصف»، وَيُؤَيِّدُهَا قولُ البرناباديِّ ص ٨٩: «وَفِي بَعْضِ النَّسْخِ: تَصْفٌ» اهـ.

٩ - ... (كُنَّا): (تَحْزِنُوا) ^(١) (تَأْسُوا عَلَيْهِ) ^(٢)

٩١ - حَجَّ (٢) (عَلَيْكَ حَرَجٌ) (٤). وَقَطْعُهُمْ (٥) :

٩٢ - (مال): (هَذَا) (٩) وَ (الَّذِينَ) (١٠) (هَؤُلَاءِ) (١١).

...
...
...
...
...
...
...
...
...

(١) قال تعالى: ﴿لَكُلُّا تَحْرِنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

(٢) قال تعالى: «لَكُنَّا تَأْسِيْا عَلَيْنَا مَا فَاتَّكُمْ» [الحديد: ٢٣].

(٣) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال طاش کیری زاده ص ۲۷۲: «و(حجّ) خُرُّ مبتدأ محنّوف، أي: ثالثها حجّ» اه.

وَضَبَطَهُ بِالْجَرْ «حَجَّ» مُحَقِّقُو الشَّرْوَحِ الْأَتِيَّةِ: إِبْنُ النَّاظِمِ، وَعَبْدُ الدَّائِمِ، وَزَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ، وَأَمْلَأَ أَلَا يَكُونُ تَوْهِمًا - مِنْهُمْ - لِأَعْمَالِ «عَلَيِّ» التَّمِّي، فِي آخرِ الْبَيْتِ السَّابِقِ؛ فَانِّهَا مُحَكَّمَةٌ.

وَضَطَّهُ مُحَقِّقَهُ الْمَنْحُ الْفَكِيْهُ بِالنَّصْ بِمَعْتَدِيَهِ التَّنْهِيَهُ : (حَجَّ) !

(٤) قال تعالى : ﴿لَكُلَّا تَكُونُ عَلَيْكَ حِجَّةٌ﴾ [الأحزاب : ٥٠].

(٥) متداً، قاله: طاشر، كيري زاده، والقاري.

(٦) قال تعالى: «وَنَصَرْفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ» [النور: ٤٣].

(٧) قال تعالى: ﴿عَنْ مَنْ تَوَلََّ عَنْ ذَكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩].

٨) قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرُّونَ﴾ [غافر: ١٦]، وقال سبحانه: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى الْأَنْوَارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣].

(٩) قال تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الْكَتَبِ﴾ [الكهف: ٤٩]، وقال سبحانه: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧].

(١٠) قال تعالى: ﴿فَإِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج: ٣٦].

(١١) قال تعالى: ﴿فَالِّهُوَأَكْبَرُ الْقَوْمٌ﴾ [النساء: ٧٨]، وَقُصْرٌ فِي النَّظَمِ وَجُوبًا لِلْلَّوْزَنِ.

^{٢٩٠} وقال القاري ص: «وفي نسخة بعد (ها): (ولا)، لأنها من تتمة المسألة السابقة، (ولا)

متعلقة بالقضية اللاحقة وهي قوله: (تحين . . .) اه.

فِصْوَرَةُ الرَّوَايَةِ الَّتِي ذُكِرَهَا الْقَارِيُّ :

(٢) (تحین): في الامام صل، ووهلا ٩٢

..... تحین) (١) و(مال): (هذا) و(الذين) (ها). (ولا

ويظہر - والله أعلم - أنها هي التي عند المزی حيث قال ص ١٥٥: «قوله: ولا تحین في الإمام صل...» اه، وكذلك الفضالی حيث قال ص ٣٩٦: «... فهذا معنی قول الناظم: (ولا تحین في الإمام صل)» اه.

(١) تعاقب الشروح والطبعات على قطع التاء ووصلها، وأكثرهم على وصلها كما في نسخة الناظم. قال حسن الوراقی: «قوله: (تحین) يحدّر من إشباع فتحة التاء فيتولد منها ألفاً» (تحین)، فیخالف لفظ القرآن والعرض» اه.

قلت: نعم هي مخالفة للفظ القرآني ولا تصح، أما من حيث العروض فالوزن مستقيم بها؛ «تحینقل»: مستفعلن، «إمامصل»: مفاعلن، «ووهلا»: مفاعلن.

(٢) رواية «ووهلا» عند: عبدالدائم، والمزی، وذكریا الأنصاری، وابن الحنبلي، والفضالی، والقاری، والمسعدي، ونسخة الناظم، وأشار إليها: خالد الأزهري، والقططانی. قال القاری ص ٢٩٠: «بألف الإطلاق، وبضم الواو [وتشدید الها] (ج) مكسوراً، أي: ضعف وغلط قائله، ونسب إلى الوهل والوهم ناقله» اه.

وقال البرنابادي ص ٩٢: «ماض مجھول» اه. وضيّطه بفتح الواو الثانية: «ووهلا» كل من: محقّق الطرازات، وجمال القرش، والشمراني، وعلى حسن سليمان، وهو كذلك في الطبعة الباكستانية الأولى.

وقال محمود عبد المنعم العبد ص ١١٤: «(وهل): فعل أمر بمعنى: (غلط)» اه، والغريب أنه كتبه في البيت بضم الواو!

وضيّطه سید لاشین أبو الفرح ص ١٧٩ بفتح الواو وبفتح الها المتشددة: «ووهلا»!. وفي رواية: «وقيل: لا» وهي عند: ابن الناظم، وخالد الأزهري، والقططانی، وطاش کبیر زاده، وابن يالوشة، وأشار إليها: المزی، وذكریا الأنصاری، وابن الحنبلي، والفضالی، والقاری.

قال عبدالدائم ص ٢٢٥: «يقع في بعض السُّنَّة: (وقيل لا) بدل (ووهلا)، والأولى (د) هي التي ضبطناها عن ناظمها آخرًا بتحقيق» اه.

(أ) المراد قوله تعالى: «ولَّتْ جِنَّةَ مَنَاجِي» [ص: ٣].

(ب) كذا في الأصل، والصواب: «ألف».

(ج) في طبعات المنح الثلاث: «وتشدیدها»!، والصواب ما أثبت؛ فالتشدید هو حرف الها وليس الواو.

(د) أي: ووهلا.

٩٣ - [وَ(وَرَبُّهُمْ)، وَ(كَالوَهُمْ)] (٢) صِل كَذَا مِنَ (أَلْ) (٣) وَ هَا وَ يَا (٤) لَا تَفْصِل

Three small, stylized floral or star-shaped decorative elements arranged horizontally.

وقال القاري ص ٢٩٠ - ٢٩١: «وفي أكثر النسخ: (وقيل لا) كما [نَصَّ] ^(١) عليه الرومي واختاره الأزهري ^(٢)، أي: وقيل: لا وَصَلَ، أو المعنى: لا تَصِلُّ بل اقطع التاء عن (حين)، لكن تعبيره (قيل) مُشَعِّر بتصعيفه وهو خلاف ما عليه الجمهور، فالصواب الأول وهو مُختار الشيخ زكريا وعليه المعمول، ...، وبهذا يظهر صحة نسخة (وَهُلَّا)» اهـ.

(١) عند طاش كبرى زاده، والبرنابadi، والطبعـة الـبـحرـينـية: «أو» حـكاـيـة لـقولـه تـعـالـى: «أو وَرَوَهُمْ» [المطففين: ٣].

(٢) ما بين المعقوفين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
 قال ابن الحنفي ص ١٧٥: «(وزنوهُم) يُقْرَأُ بِوَالصَّلَةِ، (كَالوَهْمِ) بِدُونِهَا، وَلَوْ قَالَ: (كَالوَهْمِ وَ(ج) وزنوهُمْ صِلٍ) بِوَالصَّلَةِ فِيهِمَا لَرْبَّ الْكَلْمَتَيْنِ عَلَى وَفْقِ الْآيَةِ (٤) اهـ.
 وَالْمُبْتَدِئُ عَنْ عَبْدِ الدَّائِمِ: «كَالوَهْمِ أَوْ وزنوهُمْ صِلٍ»، وَهِيَ الَّتِي عَنْدَ الضَّبَاعِ.
 إِذْنَ فَهَا رَوَابِيْتُ ثَلَاثَ:

- وزنوهُمْ وكالوهُمْ صِلٍ
- أَوْ وزنوهُمْ وكالوهُمْ صِلٍ
- كالوهُمْ أو وزنوهُمْ صِلٍ

(٣) وقع في بعض الطبعات: «كذا مِنْ أَلْ»، وهو غير موزون.

(٤) في أكثر الشروح والطبعات: «وها ويا».

وهما بالعكس عند: طاش كبرى زاده، ونسخة الناظم: «ويَا وَهَا».

مِمَّا حَمَلَ طاشْ كَبْرِي زَادَهُ عَلَى أَنْ يَقُولَ ص ٢٨٠: «وَإِضَافَةُ الْيَاءِ إِلَى الْفَصِيرِ الْعَادِيِّ إِلَى (أَلْ)
لِلْمَنْتَسَّةِ بَيْنَهُمَا فِي التَّعْرِيفِ وَعَدَمِ الْكِتَابَةِ مَفْصُولًا» اهـ.

فَعَنْقَبَةُ الْقَارِي بِقَوْلِهِ ص: ٢٩٤: «وَقَدْ أَخْطَأَ الرُّومَيُّ حِيثُ قَالَ فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ: (...), فَإِنَّ الصَّوَابَ أَنْ (هَا) عَطَفَ عَلَى (يَا), وَلِيُسْتَ تَلْكَ الْوَأْوَاعُ عَلَمَةً ضَمِّهَ الْهِمْزَةُ, وَفِي نَسْخَةِ الْعَكْسِ وَهُوَ الْأَوَّلُى كَمَا اخْتَرْنَا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعَ التَّوْهُمِ كَمَا لَا يَخْفَى» اهـ.

(١) في طبعة عبد القوي عبد المجيد: «اقتصر».

(ب) هو خالد الأزهري.

(ج) سقطت هذه الواو من المطبوع، والتصويب من المخطوط كما يقتضيه الوزنُ.

(د) قال تعالى: ﴿كَالُّهُمَّ أَوْ وَزَّنْوَهُمْ﴾ [المطففين: ٣].

١٦ - بَابُ التَّاءَاتِ

٩٤ - وَ(رَحْمَتُ) (١) : الْزُّخْرُفُ (٢) بِالْتَّاءِ (٣) زَبَرَةٌ (٤)
 الْأَغْرَافُ (٥) رُومٌ هُودٌ (٦) كَافٌ (٧) الْبَقَرَةُ

(١) بالرفع كما في نسخة الناظم، وهو مبتدأ مضافٌ إلى «الزخرف»، قاله: طاش كبرى زاده، وابن الحنبلـي، وابن يالوشـة، والبرنابـاديـ.

أما القاري فإنه قال ص ٢٩٨: «برفع (رحمـتـ) ونصـبـها» اـهـ.
 قـلتـ: نـصـبـهـ عـلـىـ الاـشـغـالـ أـوـ الـحـكـاـيـةـ (١ـ).

وفي الطـبـعةـ الـأـزـهـرـيـةـ: «ورـحـمـتـاـ الزـخـرـفـ»ـ بـأـلـفـ التـشـيـةـ؛ـ إـشـارـةـ إـلـىـ الـمـوـضـعـيـنـ فـيـ الـزـخـرـفـ،ـ وـلـكـنـ ذـكـرـ السـوـرـ الـأـخـرـيـ يـمـنـعـ مـنـ إـيـرـادـ هـذـهـ الـأـلـفــ.

وقـالـ المـسـعـدـيـ فـيـ خـاتـمـ الـبـابـ صـ ١٣٠ـ:ـ «هـذـهـ الـكـلـمـاتـ الـمـذـكـورـةـ فـيـ الـأـيـاتـ السـبـعـةـ الـمـتـقـدـمـةـ مـنـ قـوـلـهـ:ـ (ورـحـمـتـ الزـخـرـفـ)ـ إـلـىـ هـنـاـ مـنـصـوـبـةـ بـالـعـطـفـ عـلـىـ لـفـظـ (رحمـتـ)ـ إـمـاـ لـفـظـاـ أـوـ مـحـلـاـ بـعـاطـفـ مـذـكـورـ وـمـقـدـرـ،ـ وـبـعـضـهـ مـرـفـوعـ عـلـىـ الـحـكـاـيـةـ»ـ اـهـ.

(٢) بـالـجـرـ عـلـىـ الـإـضـافـةـ كـمـاـ تـقـدـمــ.

(٣) بـالـقـصـرـ وـجـوـبـاـ لـلـوـزـنــ.

(٤) فـعـلـ مـاضـ؛ـ قـالـ اـبـنـ النـاظـمـ صـ ٢٩٢ـ:ـ «أـيـ:ـ كـتـبـهـ الصـحـابـةـ»ـ اـهــ.

(٥) بـالـنـقـلـ وـالـاـكـتـفـاءـ بـحـرـكـةـ الـلـامـ عـنـ هـمـزـةـ الـوـصـلــ.

وـ(ـالـأـعـرـافـ)ـ وـمـاـ بـعـدـهـ مـعـطـوـفـاتـ عـلـىـ (ـالـزـخـرـفـ)ـ بـوـاـوـ مـحـذـوـفـةـ،ـ تـصـّـ عـلـيـهـ:ـ طـاشـ كـبـرـىـ زـادـهـ،ـ وـابـنـ الحـنـبـلـيـ،ـ وـالـبـرـنـابـادـيــ.

وفي الطـبـعةـ الـبـاـكـسـتـانـيـةـ الـثـانـيـةـ:ـ (ـفـيـ الـأـعـرـافـ)ـ بـزـيـادـةـ (ـفـيـ)ـ،ـ وـهـوـ غـيـرـ مـوـزـوـنــ.

(٦) بـفـتـحـ الدـالـ فـيـ نـسـخـةـ النـاظـمـ وـأـكـثـرـ الشـرـوحـ وـالـطـبـعـاتــ.
 قالـ اـبـنـ الحـنـبـلـيـ صـ ١٧٧ـ:ـ (ـوـهـوـ)ـ مـجـرـورـ بـالـفـتـحةـ عـلـىـ أـحـدـ وـجـهـيـنـ نـحـوـ (ـهـنـدـ)ـ،ـ أـوـ بـالـكـسـرـةـ
 مـعـ حـذـفـ التـقـوـيـنـ لـلـوـزـنــ اـهــ.

وقـالـ القـارـيـ صـ ٢٩٨ـ:ـ (ـوـضـبـطـ (ـهـوـ)ـ وـ(ـكـافـ)ـ بـالـفـتـحـ لـأـنـهـمـاـ اـسـمـاـ سـوـرـتـيـنـ)ـ اـهــ.

(٧) ضـبـطـ فـيـ نـسـخـةـ النـاظـمـ بـفـتـحـ الـفـاءـ وـكـسـرـهـاـ:ـ هـوـدـ كـافـيـتـاـلـ،ـ وـسـيـقـ أـنـ تـصـّـ القـارـيـ عـلـىـ فـتـحـهـ كـمـاـ

(١) كـمـاـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـيـ:ـ (ـأـهـرـ يـقـسـمـوـنـ رـحـمـتـ رـيـكـ)ـ [ـالـزـخـرـفـ:ـ ٣٢ـ].

٩٥ - (يَعْمَتُ^(١) هَـا، ثَلَاثُ^(٢) نَحْلٌ^(٣)، إِبْرَاهِيمُ^(٤)
- مَعًا^(٥) - أَخِيرَاتُ^(٥)،

= في الحاشية السابقة.

قال ابن الحنبل ص ١٧٧: «و(كاف) مكسور الفاء^(٤) للوزن، والمراد به: ﴿كَعِيْصَ﴾ [مريم: ١] اه.

(١) رفعه عند ابن الحنبل والبرنابادي على الابتداء، وعند طاش كبرى زاده عطفاً على «رحمتُ».

(٢) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات؛ عطفاً على «نعمتها» كما نصَّ عليه ابن الحنبل والقاري.

أما طاش كبرى زاده فإنه قال ص ٢٩٠: «(ثلاث) مضافٌ إلى (نحل)، ومنصوب على الظرفية، أي: في ثلات مواضع في النحل» اه.

فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ٣٠٠: «ولا يصح قول الرومي: (إنه نصب على الظرفية)؛ إذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون ظرفاً له، وَجَعَلَهُ ظرفاً لقوله: (نعمتها) مُخْلٌ بالمعنى؛ لأنَّ ضمير (نعمتها) راجعٌ إلى البقرة» اه.

وقال القاري ص ٣٠٠: «والمفهوم من كلام الشيخ زكريا أنهما^(ب) منصوبان حيث قال: (وزَبَرَ
بالتاءِ أَيْضًا «نعمتها»)» اه.

(٣) بالجر على الإضافة.

(٤) قال ابن الناظم ص ٢٩٤: «و(إِبْرَاهِيم) لغة في (إِبْرَاهِيم)» اه.

وقال ابن الحنبل ص ١٨١: «فتح الهاء مع ترك الألف والياء، لغة في (إِبْراهِيم)» اه.
ووَقَعَ في بعض الطبعات: «إِبْرَاهِيم» باثبات الألف، وهو غير موزون، وإن كان لغةً أيضًا في «إِبْراهِيم».

وفي بعضها: «إِبْرَاهِيم» بالنقل، وهو - وإن جاز وزناً - خلافُ الأصل الذي هو القطع.
(٥) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات؛ صفة لـ«ثلاث» كما صرَّ به ابن الناظم وأخرون.

قال ابن الحنبل ص ١٨٠: «و(أخيرات) خبر (هي) المحذوف العائد إلى (ثلاث نحل)» اه.
أما القاري فإنه قال ص ٣٠٠: «ضُبْطُ (أخيرات) بالنصب على الحال من مجموع (ثلاث نحل)
وموضعَيْ إِبْراهِيم؛ احترازٌ من أوائل النحل وأول إِبْراهِيم، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف،
أي: وَهُنَّ أَخِيرَاتٌ» اه.

وهو منصوب عند طاش كبرى زاده لكونه صفة لـ«ثلاث» المنصوب عنده على الظرفية.

(أ) في الأصل: «أَلْفًا» وهو تصحيف.

(ب) أي: «نعمتها» و«ثلاث».

(٣) ... عُقُودُ (١) الثَّانِ (٢) : «هُمْ» ٩٥ - ... لُقْمَانُ (٤)، ثُمَّ ٩٦ ...

(١) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال ابن الحنفي ص ١٨٠: «مرفوع على أنه عطف على المرفوع قبله، وكذا (لقمان) و(فاطر) و(عمران)» اهـ.

وقال القاري ص ٣٠: «ضُبْط (عقود الثان) بضم الدال وفتحها، والضم هو الْأَثْمُ على أنه عطف على (ثلاث)» اهـ.

وهو بالنصب عند طاش كبرى زاده عطفاً على «ثلاث» المنصوب عنده على الظرفية.

(٢) بحذف يائه وجوباً للوزن.

(٣) الذي في عامة الشروح والطبعات: «هُمْ».

والذي عند عبدالدائم: «هُمْ»، وقال ص ٢٣١: «وقوله: (الثان هُمْ) بمعنى: هناك، وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعض النسخ: (هُمْ) مكان (هُمْ) يشير إلى الآية الكريمة: ﴿إذْكُرُوا نَعْمَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١] اهـ.

أما نسخة الناظم فرُسِمَ الكلمة فيها يتحمل اللفظين: ~~تَعْتَجِّلُ~~.

وأشار إلى رواية «هُمْ» كلّ من: ذكرياً الأنباري، وابن الحنفي، والفضالي.

أما القاري فإنه قال ص ٣٠١: «وأَمَّا ما في نسخة بدل (هُمْ): (هُمْ) - بفتح المثلثة - أي: هناك، كما نقله الشيخ ذكرياء؛ فهو تصحيف للمبني وتحريف للمعنى (بـ)، وأَغْرَبَ مِنْ هذا ما ذكره اليمني من أَنَّ في بعض النسخ: (هُمْ) بضم الثاء، أي: هُمْ لقمان» اهـ.

وتبَعَهُ البرنابادي حيث قال ص ٩٥: «وأَمَّا ما في نسخة: (هُمْ) بفتح الثاء أو ضمها فتصحيف» اهـ.

ووو في بعض الطبعات: «هُمْ» بضم الهماء، وهو وَهُمْ.

(٤) بإيقائه ممنوعاً من الصرف، ولا يصح تويئه كما وقع في بعض الطبعات فإنه غير موزون.

قال القاري ص ٣٠١: «برفع (لقمان) و(فاطر)، وفي نسخة بتصييدهما على منوال ما سبق في (عقود)، ولعل وجه النصب على نزع الخافض، أو على أنه مفعول (زَبَر) كما تقدم، وكذا قوله: (عمران)» اهـ

(أ) وَهُمْ مُحَقِّقُ الْعَرَازَاتِ إِذْ أَثْبَتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْكُرُوا يَقْمَتَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١].

(بـ) لعل القاري ~~يَعْلَمُ~~ لَمْ يَطْلُعْ على قول عبدالدائم: «وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم» اهـ.

٩٦ - فَاطِرٌ^(١) ، كَالْطُورِ^(٢) ، عُمَرَانَ^(٣) . (لَعْنَتٌ)^(٤) : بِهَا وَالثُورِ^(٥)

٩٧ - وَ(أَمْرَاتٌ)^(٦) : يُوسُفَ ،

(١) راجع الحاشية السابقة.

(٢) في نسخة الناظم وهو الذي عند طاش كبرى زاده^(٧): «والطُورِ» بالواو، ولعله مجرور بإضمار «في»، أي: وفي الطور.

وفي صدر هذا البيت طمس في نسخة الناظم: لَعْنَتٌ^(٨) بِهَا وَالثُورِ^(٩) .

(٣) راجع التعليق على «عقود» و«القمان».

(٤) بفتح التاء حكاية لقوله تعالى: «أَنَّمَا تَبَاهِلُ فَنَجْعَلُ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَذَّابِينَ» [آل عمران: ٦١]، وقوله سبحانه: «وَلَخَمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ» [النور: ٧].

وفي نسخة الناظم وبعض الشروح والطبعات: «لَعْنَتٌ» بالتنوين مرفوعاً، وهو موزونٌ، إلا أن إبقاءه على الحكاية أولى ما دام موزوناً بها.

(٥) بالجر عطفاً على الضمير المجرور^(١) المتصل «بها»، قاله: طاش كبرى زاده، وابن الحبلي، والقاري.

(٦) بالرفع عطفاً على «رحمت» عند طاش كبرى زاده، وعلى الابتداء عند القاري.

ونقل القاري عن اليمني قوله ص ٣٠٢ - ٣٠٣: «مرفوع بالابتداء، وخبره محذف تقديره: ومنها امرأة اهـ.

وقال القاري ص ٣٠٢: «والمفهوم من شرح الشيخ زكريا أنَّ (أَمْرَاتٌ) منصوبةٌ مضافةٌ حيث قَدَرَ (وَزَرَّ)، فَتَدَبَّرَ» اهـ.

وقال طاش كبرى زاده ص ٢٩٣: «(وَأَمْرَاتٌ) عطف على (رحمت الزخرف) مضاف إلى (يوسف) والإضافة بمعنى (في)، وكذا (يوسف) مضاف إلى (عمران)، و(عمران) إلى (القصص) والإضافة لأدنى ملابسة» اهـ.

ورَدَّ القاري بقوله ص ٣٠٣: «وَأَغْرَبَ الرُومِيُّ حيث جَعَلَ (أَمْرَاتٌ) مضافةً إلى يوسف...، وَوَجْهُ الغرابة لا يخفى على ذوي الْهَنْيِ» اهـ.

قلت: لا يَتَبَرَّأُ الْبَيْتُ إِلَّا بِتَنْوِينِ «أَمْرَاتٌ» كما نَصَّ عَلَيْهِ القاري، وَلَا تَغْتَرَ بِكَثْرَةِ مَنْ أَضَافَهُ مِنْ مُحَقَّقِي الشروحِ والطبعاتِ.

(١) أشار المحقق إلى أنه في إحدى نسخ التحقيق: «كالطور».

(ب) كقراءة حمزة: «نَسَاءُونَ يَهُ وَالْأَرْحَامُ» [النساء: ١]، وهو جاز عند الكوفيين وغير جائز عند البصريين.

٩٧ - عِمْرَانَ^(١)، الْقَصَصُ،
شَرِيكُمْ^(٢) . (مَعْصِيَت)^(٣) : بِـ«قَدْ سَمِعَ»^(٤) يُخَصُّ^(٥)

(١) بمنصب «يوسف» و«عمران» في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات. قال القاري ص ٣٠٢: «بمنصب (يوسف) و(عمران) على الظرفية، أي: الكائنة فيهما^(١)، وكذا (القصص) وسُكِّن بالوقف» اه.

ونقل القاري عن اليماني قوله: «(يوسف) مبتدأ، خبره محذوف، أي: مَحَلُّها سورة يوسف، وقوله: (عمران القصص) معطوفان على (يوسف)، وحرف العطف محذوف للوزن» اه.

وعند الشمراني في جامعه:
وامرأة يوسف آل عمران القصص
بزيادة «آل»، وهو غير موزون.

(٢) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

أما القاري فقال ص ٣٠٣: «منصوب أيضاً على الظرفية أو على المفعولية» اه.

ولا يجوز تنوينه كما وقع في بعض الطبعات.

(٣) بإسكان التاء وجوبياً للوزن^(ج) كما نصَّ عليه ابن الحبلي، وقال ص ١٨٢: «والأولى أن يُجعل^(ج) مَحْكِيَّين بالإسكان على وَقْفِ مَن يقف عليهم بالباء» اه.

وغربيّ قول القاري ص ٣٠٣: «وـ(معصيت) مُتَوَّهَّةٌ لِكُونِهَا مبتدأ، وجُوَزَ جَرُّ حَكَايَةٍ لِأَنَّهَا وَرَدَتْ في القرآن مجرورةً» اه.

ومثله لا يقع في مثل هذا!؛ فلا يجوز في تاء «معصيت» إلا الإسكان كما نصَّ عليه ابن الحبلي، ولا يتَّسِّرُ الْبَيْتُ بتحرِيكِها فضلاً عن تنوينها، فلا تَعْتَرَ بِكَثْرَةِ مَن تَوَّهَّ مِن مُحَقَّقِي الشروح والطبعات.

(٤) بإسكان العين وجوبياً للوزن، فالمراد قوله تعالى: «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ» [المجادلة: ١].

(٥) قال القاري ص ٣٠٣: «وـ(يُخَصُّ) بصيغة المجهول، ويجوز تذكيره باعتبار لفظ (قد سمع)، وتأييده باعتبار سورةه» اه.

(١) في الأصل: «فيها»، والتوصيب من الطبعتين الآخرين.

(ب) المراد قوله تعالى: «إِلَيْهِمْ وَالْعَدُوْنَ وَمَعْصِيَتُ الرَّسُولِ» [المجادلة: ٨ و ٩].

(ج) أي: «مَعْصِيَتُ»، وـ«سُنْتُ» التي في البيت الآتي.

٤٨ - (شَجَرَةٌ) ^(١) : الْدُّخَانُ ^(٢) . سُنْتُ ^(٣) : فَاطِرٌ ^(٤) كُلًا ^(٥) ، وَالْأَنْفَالِ ^(٦) ، وَحَرْفٌ ^(٧) غَافِرٌ

= قلت: تذکیره بالمنشأة التحتية: «يُخْصُّ»، وتأنیشه بالمنشأة الفوقة: «تُخَصُّ»، وهو بالتأنییر في نسخة الناظم وأکثر الشروح والطبعات.

(١) بالرفع في نسخة الناظم وبعض الشروح والطبعات.

قال البرنابادي ص ٩٧: «مرفوع لفظاً مبتدأ، خبره: مرسومةً بالباء، أو منصوب مفعولٌ (زَيْر) على قیاسِ ما مَرَّ» اهـ.

والاولى أن يُضَيِّط بالفتح كما في أكثر الشروح والطبعات؛ حکایة لقوله تعالى: «إِنَّ شَجَرَةَ الْرَّقْمَةِ» [الدُّخَان: ٤٣].

(٢) بالجر على الإضافة، نَصَّ عليه: طاش كبری زاده، والقاری. وجوز القاری نَصَبَه حيث قال ص ٣٠٤: «بَرْ (الدُّخَان) على أن الإضافة بمعنى (في)، ويجوز نَصَبَه على الظرفية بنزع الخافض» اهـ.

فائدة: «الدُّخَان» بتخفيف الخاء المعجمة، وعامة الناس يُسَلِّدونها: «الدُّخَان» وهو خطأ؛ قال تعالى: «ثُمَّ أَسْوَأَتِ إِلَيْ أَسْمَاءٍ وَهِيَ دُخَانٌ» [فصلت: ١١]، وقال أيضاً: «فَارْتَقَبْ يَوْمَ تَأْكِيْلَ السَّمَاءِ بِدُخَانِ مُئِيْنِ» [الدُّخَان: ١٠].

(٣) بإسكان التاء وجوياً للوزن، فالمراد كقوله تعالى: «سُنْتَ الْأَوَّلِينَ» [فاطر: ٤٣].

(٤) بالجر على الإضافة.

(٥) قال طاش كبری زاده ص ٢٩٥: «(كُلًا) : حال من (سُنْتَ فاطِرِ) اهـ، وكذا القاری. (٦) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

وهو مجرور عطفاً على «فاطِرِ»، نَصَّ عليه: طاش كبری زاده، والقاری.

(٧) روایة «وَحَرْفٌ غَافِرٌ» عند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، وذكرها الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالی، وابن يالوشة، وأشار إليها القاری.

قال د. أشرف طلعت ص ٤١: «قول الناظم: (وَحَرْفٌ غَافِرٌ) يُقْرَأُ بِنَصْبٍ ^(١) الفاء وجرها» اهـ.

وفي روایة: «وَأَخْرَى غَافِرٌ» وهي عند: ابن الناظم، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبری زاده، والقاری، والمسعدي، ونسخة الناظم، وأشار إليها: ابن الحنبلي، والفضالی.

قال القاری ص ٣٠٤: «(وَأَخْرَى) أي: وسُنْتَ أَخْرَى هي في غافر، فـ(آخر) في محل جر، =

(١) كما ضَبَطَهُ الشِّيخُ أَيْمَنُ سَعِيدُ ص ٥٦، ونَصَبَهُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ.

٩٩ - (قُرِئَتْ عَيْنِ) ^(١). (جَئَتْ) ^(٢): فِي وَقَعَتْ.

(فِطْرَتْ) ^(٣). (بَقِيَّتْ) ^(٤). وَ(أَبْنَتْ) ^(٥). وَ(كَلِمَتْ):

١٠٠ - أَوْسَطَ الْأَعْرَافِ ^(٦). وَكُلُّ مَا ^(٧) أَخْتِلَفَ جَمِيعًا وَفَرْدًا فِيهِ: بِالْتَّاءِ عُرِفَ

* * *

= و(غافِر) بَدْلُهُ، وفي بعض الأصول: (وحرفِ غافِر) بالجر ^(٨) مضافاً اهـ.

هذا وقد قال ابن الناظم ص ٢٩٥: «(وآخرِي غافِر) أي: آخرها» اهـ.

فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ٣٠٤: «... وفي غافِر: «سَنَتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ حَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسَرَ هُنَالِكَ الْكَفِرُونَ» [الآية: ٨٥] وهي آخر السورة، لكنَّ قولَ ابنِ المصنِّف: «آخرِي غافِر» أي: آخرها غيرُ مستقيم؛ للفرق بين الآخر والأخر كما لا يخفى على ذوي النهى، ومع ذلك فهو بيان لِمَحْلِهِ لَا احترازٌ عن أَوْلَهُ أو آخرِهِ لِعَدَمِ تَحْقِيقِ تَعَدُّدِهِ ^(ب) اهـ.

وقال زكريا الأنصاري ص ١٠٩: «وفي نسخة: وأخِرْ غافِر» ^(ج) اهـ، بسكون الراء وجوباً للوزن، وأشار إليها د. أشرف طلعت ص ٤١.

(١) قال تعالى: «قُرِئَتْ عَيْنِ لِي وَكُلُّكُّ» [القصص: ٩].

(٢) بتنوينه وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: «وَجَئَتْ بَقِيَّمِ» [الواقعة: ٨٩].

(٣) بسكون التاء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: «فِطْرَتَ اللَّهِ» [الرُّوم: ٣٠].

(٤) بسكون التاء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: «بَقِيَّتْ اللَّهُ خَيْرٌ لَكُمْ» [هود: ٨٦].

(٥) بتنوينه وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: «أَبْنَتِ عَمْرَكَ» [التحريم: ١٢].

(٦) قال طاش كبرى زاده ص ٢٩٦: «ظرف لـ(كلمت)» اهـ، وكذا القاري.

(٧) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

(٨) كُتِبَتْ «وَكُلُّ مَا» في بعض الشرح والطبعات هكذا: «وَكَلِمَمَا»، وهو خطأ بَيْنْ ؛ ذا كُلُّ: مبتدأ ^(د)، و«ما» اسم موصول في محل جر بالإضافة، ولا يصح نصبه كما عند بعضهم: «وَكُلُّ ما».

(١) عطفاً على «الأنفال».

(ب) فلظ «سَنَتْ» لم يَرِدْ في سورة غافِر إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً.

(ج) لم أجد هذه العبارة في الطبعتين الأخريين للدقائق المحكمة.

(د) قاله طاش كبرى زاده ص ٢٩٦.

١٧ - بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ

إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضْمِمُ

الْأَسْمَاءِ^(١) غَيْرِ^(٢) الْلَامِ كَسْرُهَا^(٣)، وَفِي^(٤) :

١٠١ - وَأَبْدَأْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ يُضْمِمُ

١٠٢ - وَأَكْسِرُهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَفِي

(١) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

(٢) قال القاري ص ٣١٠: «و(غير) إما مجرور على أنه نعت (الأسماء)، أو منصوب على الاستثناء» اهـ.

إليك صورتها من نسخة الناظم فكأنها بأكثر من حركة:

(٣) المثبت عند البرنابادي ص ١٠١: «كَسْرُهُ»^(١)، وأشار إلى الرواية المشهورة.

(٤) انقسم الشراح هنا بحسب المعنى المراد إلى فريقين:
أحدهما: ذهب إلى أن «وَفِي» اسم بمعنى «تام».

قال زكريا الأنباري ص ١١٤: «كَسْرُهَا» أي: كسر الهمزة فيها (وَفِي) أي: تام اهـ.

وقال ابن الحنبل ص ١٨٩: «... فإنه أراد بذلك أن كسرها في الأسماء تام، ثم بين تلك الأسماء بقوله: ابن...» اهـ، وقال أيضاً ص ١٩١: «... وفي الثاني (ب) الجناس المركب (ج) بين (في) المركب من الواو، (وَفِي) بمعنى (تام)» اهـ.

وقال الفضالي ص ٤٣٩: «(وَفِي) أي: تام» اهـ.

وقال القاري ص ٣١٠: «بتشديد الياء، سُكّن وفناً أو حُفّ فهو (فَعِيل) بمعنى (واف)، أي: تام، والمعنى: كسر الهمزة فيها تام» اهـ.

والآخر: ذهب إلى أن «في» حرف جر، والواو قبلها حرف عطف، وهو المفهوم من شرح: ابن الناظم، والمزي، والقططاني، وطاش كيري زاده.

قال طاش كيري زاده ص ٣٠٢ - ٣٠٣: «(وَفِي الأسماء) خبر مقدم لقوله: (كَسْرُهَا)...، قوله: (وَفِي ابن) عطف على قوله: (وَفِي الأسماء)، أي: الكسر في ابن...» اهـ.

(١) الضمير عائد على الهمزة.

(ب) أي: وفي البيت الثاني وهو: «واكسره حال الكسر...».

(ج) الجناس المركب: هو أن يتفق النقطان في الحروف والحركات والخط مع اختلاف معناهما بشرط أن يكون أحدهما تاماً والآخر مركباً مع حرف لا غير.

١٠٣ - (ابن) مع (أبنة)^(١) (أمريء) و(أشئن) و(أمراة) و(أسنم) مع (اثنتين)

* * *

= فَتَعَقَّبَ الْقَارِي بِقَوْلِه ص ٣١٢ - ٣١١: «وَأَمَا قَوْلُ الرُّومِي (.) فَلَيْسَ فِي مَحْلِه بَلْ خَطَا مِنْ جَهَةِ الْمَبْنِي وَكَذَا مِنْ طَرِيقَةِ الْمَعْنَى . . .» اه، ثُمَّ شَرَعَ فِي تَبَيِّنِه مَبْنِي وَمَعْنَى .

أَمَا ابْنِ يَالْوَشَةَ فَجَزَّمَ بِأَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ حِيثُ قَالَ ص ٩٨: «. . . فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُه: (وَفِي) حَرْفٌ جَرٌّ لَا اسْمٌ، تَأَمَّلُ» اه.

وَالْوَاضِحُ مِنْ تَرْقِيمِ ٥. أَيْمَنْ سُوِيدْ أَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ ص ١١: «. . .، وَفِي». وَعَلَيْهِ يَكُونُ «ابن» فِي الْبَيْتِ الْآتِيِّ :

- بَدَلًا مِنْ «الْأَسْمَاءِ» كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ: زَكْرِيَا الْأَنْصَارِي، وَالْفَضَالِي، وَالْقَارِي.

قَالَ الْقَارِي ص ٣١١: «فَقَوْلُه: (ابن) بِالْجَرِ بَدَلٌ مِنْ (الْأَسْمَاءِ) كَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ زَكْرِيَا، أَوْ عَطَفَ بَيَانٍ وَهُوَ الْأَظَهَرُ؛ فَالْمَرَادُ مِنْ (الْأَسْمَاءِ) الْآتِيُّ» اه.

- أَوْ اسْمًا مَجْرُورًا عِنْدَ مَنْ اعْتَبَرَ «فِي» حَرْفٌ جَرٌّ.

(١) إِنْ كَانَ الْمَرَادُ الْلَّفْظُ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ بِالْتَّاءِ الْمُفْتَوِحَةِ: «وَمَرِيمٌ ابْنَتُ عِمْرَانَ» [الْتَّحْرِيمُ: ١٢]، فَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ عَلَى إِطْلَاقِه فَهُوَ بِالْتَّاءِ الْمَرْبُوْطَةِ كَمَا فِي نُسْخَةِ النَّاظِمِ. وَلَا يَجُوزُ تَنْوِيْهُ كَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الْطَّبعَاتِ.

١٨ - بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَّلِ الْكَلِمِ

- ١٠٤ - وَحَادِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ إِلَّا إِذَا رُمِّتَ فَبَعْضُ ^(١) الْحَرَكَةِ
- ١٠٥ - إِلَّا يَفْتَحِ أَوْ ^(٣) يَنْصُبِ، وَأَشْمُ إِشَارَةً ^(٤) بِالضَّمِّ: فِي رَفِيعٍ وَضَمِّ

* * *

(١) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشرح والطبعات.

وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْحَنْبَلِي أَنَّهُ مُبْتَدأٌ مُؤْخَرٌ حِيثُ قَالَ ص ١٩١: «(بعض حركة) يُرِيدُ: فَهُنَّاكُ بَعْضُ حَرْكَةٍ أَهُدُ، وَكَذَا ابْنُ يَالْوَشَةِ».

أَمَا طاشِ كَبْرِيِ زَادَهُ فَإِنَّهُ قَالَ ص ٣١١: «نَصْبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: إِنْتَ (بعض)، وَهُوَ مَضَافٌ إِلَى (الْحَرَكَةِ)» أَهُدُ، وَتَبَعَّهُ الْقَارِيُّ. وَأَجَازَهُمَا دَائِرَةُ الْمُرْفَعِ طَلَعَتْ ص ٤٢.

(٢) بالتعريف عند: عَبْدِ الدَّائِمِ، وَخَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ، وَالْمَزِيِّ، وَالْفَضَالِيِّ، وَالْقَارِيِّ، وَالْمَسْعَدِيِّ، وَنَسْخَةِ النَّاظِمِ.

قَالَ الْقَارِيُّ ص ٣٢١: «هَذَا وَفِي النَّظَمِ إِيَّاطَةً ^(١) بِتَكْرَارِ (الْحَرَكَةِ) وَهُوَ عِيبٌ» أَهُدُ. وَهُوَ نَصْبٌ مِنْهُ أَنَّهُ بِالْتَّعْرِيفِ لَأَنَّ الْأَوَّلَ كَذَلِكَ.

وَفِي رَوَايَةِ: «بَعْضُ حَرْكَةٍ» بِالْتَّنْكِيرِ عَنْدِ ابْنِ النَّاظِمِ، وَالْقَسْطَلَانِيِّ، وَزَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ، وَطاشِ كَبْرِيِ زَادَهُ، وَابْنِ الْحَنْبَلِيِّ، وَابْنِ يَالْوَشَةِ.

(٣) قَالَ الْقَارِيُّ ص ٣١٧: «وَفِي نَسْخَةٍ: وَبِنَصْبٍ» أَهُدُ، بِالْلَّوَافِ.

(٤) قَالَ طاشِ كَبْرِيِ زَادَهُ ص ٣١١: «تَمْيِيزٌ مِنْ (أَشْمُ)» أَهُدُ.

وَقَالَ الْبَرْنَابَادِيُّ ص ١٠٤: «مَنْصُوبٌ لِفَظًا مَفْعُولٌ لِلْفَعْلِ» أَهُدُ.

(١) يُعَدُّ الْإِيَّاطَةُ مِنْ عِيُوبِ الْقَوْافِيِّ، وَهُوَ: تَكْرَارُ الْكَلِمَةِ نَفْسُهَا بِمَعْنَاهَا فِي قَافِيَةِ الْقَصِيدَةِ الْوَاحِدَةِ، دُونَ فَصْلٍ بَيْنِهِمَا بِسَبْعَةِ أَيَّاتٍ فَأَكْثَرُ، وَلَا يُعَدُّ إِيَّاطَةً كُونُ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ مَعْرِفَةً وَالْأُخْرَى نَكْرَةً.

[خاتمة «الجَزَرِيَّةِ »]

- ١٠٦ - وَقَدْ تَقَضَىٰ (١) نَظَمِيَّ (٢) «الْمُقَدَّمَةُ» (٣) مِنِّي لِقَارِئِ (٤) الْقُرْآنِ (٥) تَقْدِيمَةٌ
- ١٠٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ
- ١٠٨ - [عَلَى الَّذِي أَمْضَطَفَنِي (٦) وَالَّهُ مِنْ يُحْسِنِ (٧) الْتَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ] (٨) فِي الْعَدَدِ (٩)
- ١٠٩ - أَبَيْتُهَا: «فَافُ» وَ«رَايُ» (١٠) فِي الْعَدَدِ (١١)

* * *

(١) قال طاش كبرى زاده ص ٣١٤: «وفي بعض النسخ: (وَقَدْ تَقَضَى)، والأول أصح» اه، وكذا القاري. قلت: لا يترن البيت برواية «انقضى».

(٢) بتحريك الياء وجوباً للوزن، نصّ عليه: القسطلاني، والفضالي، والقاري.

(٣) بكسر الدال وفتحها، والكسر أشهر، راجع البيت رقم ٤.

(٤) قال القاري ص ٣٢٢: «ويجوز أن يكون (قارئ القرآن) مفرداً مراداً به الجنس، أو جمعاً حذف نونه للإضافة» اه، راجع البيت رقم ٣.

(٥) بغير همزة القراءة ابن كثير، راجع البيت رقم ٢٧.

(٦) ويجوز ضم الدال: «تَقْدِيمَة».

(٧) عند القاري: «أَحْمَدٌ»، وقال ص ٣٢٢: «بِتَنْوِينِ (أَحْمَدٍ) لِلضَّرُورَةِ، وَفِي نَسْخَةٍ بَدَلَهُ لَفْظُ (المُضْطَفِي) وَهُوَ أَوْلَى كَمَا لَا يَخْفِي» اه.

(٨) في حساب الجمل: القاف = ١٠٠، والرَّاي = ٧، فالمجموع: ١٠٧.

(٩) عند عبدالرازق موسى ص ١٠٩: «بِالْعَدَدِ».

(١٠) رواية «مَنْ يُحْسِنُ» عند: ذكريا الأنباري (١)، وابن يالوشة، والبرنابادي.

وفي رواية: «مَنْ يُتَقْنِ» وهي عند: عبدالرازق موسى، وعلي حسن سليمان، والقرش، ود. محمد شرعبي.

(١١) قال د. أيمان سويد ص ١٣: «البيتان اللذان بين حاصلتين من زيادات بعض العلماء، وليسوا من أصل المنظومة» اه.

وانظر الأمر وافياً في الصفحة الآتية تحت عنوان «خاتمة حول خاتمة الجزرية».

خاتمة حول خاتمة الجزرية

- ١٠٦ - وقد تَقْضَى نَظْمِي «المقدمة»
- ١٠٧ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ
- ١٠٨ - [عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ
- ١٠٩ - آيَاتُهَا: «فَافُ» وَ«زَايُّ» فِي الْعَدَدْ
- أ- البيتان ١٠٦ و ١٠٧ مثبتان في نسخة الناظم وجميع الشرح والطبعات، ولا يجوز الفصل بينهما كما يفعل بعضهم، ولم يُشرَن إلى شيء بعدهما: ابن الناظم، وخالد الأزهري، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبرى زاده.
- ب- أما عبدالدائم فقد اكتفى بهما ثم قال ص ٢٤٤ - ٢٤٥: «ولم يُطِعِ الناظم رَحْمَةَ اللَّهِ أن يصلي على آله وصحبه لضيق المقام وطلبًا للأختصار مع قصيدة لذلك وعظم الاهتمام، وقد كَمَلْتُها ببَيْتٍ في ذلك فَتَمَ النَّظَامُ فقلتُ:
- على النبي المصطفى المختار ^(١) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ
- ج- وقال زكريا الأنصاري ص ١١٨: «وفي نسخةٍ بَعْدَ (والسلام): ...» اهـ، وذكر البيتين ١٠٨ و ١٠٩، وكذا ابن يالوشة.
- د- ولم يذكر ابن الحنبلي البيت ١٠٩ البَيْتَ كما في شرحه المخطوط، خلافاً لمُحَقَّقهِ الذي أَفْحَمَهُ في شرحه المطبوع.
- هـ- وعزَّا ابن الحنبلي والقاري البيت ١٠٨ إلى بعض النسخ، إلا أنَّ القاري أثبت «أَحْمَدٍ» بدل «المصطفى» وأشار إليه.
- و- وعن البيت ١٠٩ يقول ابن الحنبلي ص ١٩٨: «... لكن لا يخفى أنَّ هذا

(١) بتحريك حرف الرَّوِيِّ، ولا يجوز إسكانه كما فعل محقق الطرازات.

(٢) ذكره زكريا الأنصاري وشَرَحَهُ، وعزَّاهُ القاري إلى بعض النسخ، ولعلهما لم يَطْلِعاً على عبارة عبدالدائم، ومن الطريف أن يأتي من بعدهما المسعدية ليُعزِّزُوهُ إلى عبدالدائم.

البيت مع مَتْلُوَهٌ^(١) خارجٌ عن المقدمة بقرينة قوله في صدرهما: وقد تقضى نظمي المقدمة» اهـ.

ز- وعن البيت ١٠٩ يقول د. أشرف طلعت ص ٤٣: «وليس هذا البيت الأخير من الجزرية قطعاً؛ إذ لو كان منها لَزَادَتِ الأبياتُ إلى مِئَةٍ وثمانِينَ، ولوَجَبَ أن يقال: أبِيَاتُهَا (قافٌ) (وحاءٌ) في العدد، إضافةً إلى أنَّ قائلَ هذا الْبَيْتِ مُعْرُوفٌ، وهو الشِّيخُ المقرئُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ السَّلْسِيلِيُّ، نَسْبَةُ إِلَيْهِ (مِئَةُ ابْنِ سَلْسِيلٍ) بالقربِ من (المَنْزَلَةِ) بمصر، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ غَازِي في شرْحِه على الجزرية» اهـ.

ح- وعن الضياع والطبعتين البحرينية والباكستانية الثانية بدأَ البيت ١٠٨: على النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّداً^(٢) وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ ذَوِي الْهُدَى ط- وقال د. أيمن سويد ص ١٣: «البيتان اللذان بين حاصلتين مِن زِياداتِ بعضِ الْعُلَمَاءِ، وليسَا مِنْ أَصْلِ الْمُنْظَمَةِ» اهـ.

ي- وأخْتِمُ بِقولِ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ ص ٣١: «وَعِدَّةُ أَبِيَاتِهِ مِئَةٌ وَسَبْعَةٌ عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ النُّسُخِ، وَمِئَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ عَلَى مَا فِي أَقْلَلِهَا» اهـ.

* * *

(١) في المطبوع: «متلويه»، والتصويب من المخطوط، ومراده بـمَتْلُوَهٌ: البيت ١٠٨.

(٢) بنصب «مُحَمَّداً» على المدح وذلك بقطع النعت؛ احتراماً مِنْ أَنْ يقعُ في القافيةِ إِصْرَافٌ؛ وهو اختلاف حركة الرَّوِيِّ بين الفتحةِ وغَيْرِهَا، وهو من عيوب القوافي.

الفهرس

٦	- كلمة الوكيل المساعد لقطاع المساجد
٧	- كلمة رئيس لجنة مراجعة المصاحف
٩	- أَجْزَاءُ مُقْدَمَةِ التَّحْقِيقِ
١١	- مُفْتَحُ الْكِتَابِ
١٤	- الحديث عن «المقدمة الجزرية» لابن الجوزي <small>رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small>
٤٢	- الحديث عن «تحفة الأطفال» للإمام الجمزوبي <small>رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small>
٤٧	- ترجمة موجزة لابن الجوزي <small>رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small>
٥٠	- ترجمة موجزة للجمزوبي <small>رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small>
٥٥	- مَنْظُومَةُ الْمُقْدَمَةِ فِيمَا يَحْبُّ عَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ
٦٣	- التَّعْلِيقَاتُ عَلَى الْمُقْدَمَةِ الْجَزَرِيَّةِ
٦٥	- [مُقْدَمَةُ «الْجَزَرِيَّةِ»]
٧١	١- بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ
٧٦	٢- بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ
٨٠	٣- بَابُ التَّجْوِيدِ
٨٣	٤- بَابُ التَّرْقِيقِ
٨٥	٥- بَابُ أَسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ
٩١	٦- بَابُ الرَّاءَاتِ
٩٢	٧- بَابُ الْلَّامَاتِ وَأَحْكَامِ مُتَفَرِّقةٍ
٩٥	٨- بَابُ إِذْعَامِ الْمُتَمَاثِلَيْنِ وَالْمُتَجَانِسَيْنِ
٩٦	٩- بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ

١٠	- بَابُ التَّحْذِيرَاتِ	١٠٥
١١	- بَابُ الْتُّونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاِكِنَةِ	١٠٦
١٢	- بَابُ أَحْکَامِ الْتُّونِ السَّاِكِنَةِ وَالشَّتَوِينِ	١٠٧
١٣	- بَابُ الْمَدِ	١١٠
١٤	- بَابُ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالْأَبْتِدَاءِ	١١٢
١٥	- بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْضُولِ	١١٧
١٦	- بَابُ الْتَّاءِاتِ	١٣٠
١٧	- بَابُ هَمْزِ الْوَاصْلِ	١٣٧
١٨	- بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ	١٣٩
-	[خاتِمةُ «الْجَزَرِيَّةِ»]	١٤٠
-	خاتِمةُ حَوْلَ خاتِمةِ الْجَزَرِيَّةِ	١٤١
-	مَتْنُ تُحْفَةِ الْأَطْفَالِ وَالْغَلِمَانِ فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ	١٤٥
-	الْتَّعْلِيقَاتُ عَلَى تُحْفَةِ الْأَطْفَالِ	١٥١
-	[مُقَدَّمةُ «الْتُّحْفَةِ»]	١٥٣
١	- أَحْکَامُ الْتُّونِ السَّاِكِنَةِ وَالشَّتَوِينِ	١٠٥
٢	- حُكْمُ الْتُّونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَيْنِ	١٠٩
٣	- أَحْکَامُ الْمِيمِ السَّاِكِنَةِ	١٦٠
٤	- أَحْکَامُ لَامِ «أَلْ» وَلَامِ الْفَعْلِ	١٦٢
٥	- فِي الْمِشْلَيْنِ وَالْمُنْتَفَارِيَيْنِ وَالْمُتَجَانِسِيَيْنِ	١٦٥
٦	- أَقْسَامُ الْمَدِ	١٦٦
٧	- أَحْکَامُ الْمَدِ [مَعَ الْهَمْزِ وَيَدُونِهِ]	١٦٩

١٧١	- أَقْسَامُ الْمَدِ الْلَّازِمِ
١٧٣	- [خَاتِمَةُ «الْتُّحْفَةِ»]
١٧٤	- حِسَابُ الْجُمْلِ
١٧٥	- قَائِمةُ مَصَادِرِ التَّحْقِيقِ
١٨٠	- الفَهْرُسُ